FREDERICK S. PARDEE CENTER
FOR INTERNATIONAL FUTURES
JOSEF KORBEL SCHOOL OF INTERNATIONAL STUDIES
UNIVERSITY of DENVER

UNDP

تقييم أثر النزاع في اليمن:

مسارات التعافي

تايلور حنا | ديفيد ك. بول | جوناثان دي موير

إخلاء المسؤولية

يعرض هذا التقرير نتائج دراسة كُلف الفريق بإعدادها حول تأثير الحرب والنزاع على التنمية في اليمن ومسارات التعافي، من خلال عدة سيناريوهات من منظور أهداف التنمية المستدامة. تمثل الآراء المعبر عنها في هذه الدراسة آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تمثل بالضرورة آراء الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، فإن التسميات المستخدمة هنا واكتمالها وطريقة عرض المعلومات هي مسؤولية حصرية تقع على عاتق المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة رأي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

للاستفسارات حول المنهجية والنماذج المطروحة، يُرجى الاتصال بالدكتور جوناثان دي موير (**jmoyer@du.edu**)؛ لجميع الاستفسارات الأخرى، يُرجى الاتصال بالسيدة ليان ريوس (**leanne.rios@undp.org**) أو السيد عبده سيف (**abdo.seif@undp.org**).

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢١م
شارع الستين
صندوق بريد: ٥٥١؛ صنعاء، الجمهورية اليمنية
الموقع الإلكتروني: **https://www.ye.undp.org**

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة؛ لا يحق إعادة الطبع، الحفظ في أنظمة استرجاع البيانات أو النقل لأي جزء من أجزاء هذا التقرير بأي شكل كان (رقمي، آليّ، تصوير ضوئي، تسجيل وغيرها) بدون إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جدول المحتويات

شكر وتقدير ٥

مقدمة ٦

تمهيد ٩

قائمة المختصرات ١٠

الملخص التنفيذي ١١

مقدمة ١٧

الغرض من هذا التقرير ٢٠

إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع: الخلفية ٢١

التنمية بعد انتهاء النزاع: الأدبيات ٢٢

رأس المال المادي ٢٢

رأس المال البشري ٢٣

الحوكمة ٢٤

تمويل التعافي ٢٥

تصور مستقبل اليمن ٢٦

المنهجية ٢٧

القيود المنهجية ٣٠

النزاع والتعافي في اليمن ٣١

أثر النزاع على التنمية في اليمن: تحديث ٣٢

التعافي المجزأ ٣٤

لبنات التعافي الأساسية ٣٥

التعافي المتكامل ٤٠

الخلاصة ٤٣

التوصيات الرئيسية للتعافي بعد انتهاء النزاع في اليمن ٤٧

ملحق ١: افتراضات النماذج والسيناريوهات المطروحة ٤٩
الافتراضات في سيناريو اللانزاع ٥٠
الوفيات الناجمة عن النزاع وخطر بدء النزاع ٥٠
فيروس كوفيد-١٩ ..... ٥٠
معايرة سيناريو النزاع والسماح بالتعافي المجزأ ٥٠
عملية المعايرة ٥١
الوفيات الناجمة عن النزاع وحجم النزاع ٥٣
الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ٥٣
الفقر وعدم المساواة ٥٣
الإنتاج الزراعي والتجارة ٥٤
التعليم ٥٤
التجارة الخارجية والاستثمار ٥٥
المياه والصرف الصحي ٥٧
التغذية ٥٧
التمويل الحكومي ٥٧
الهجرة الدولية ٥٧
افتراضات اللبنات الأساسية وسيناريوهات التعافي المتكاملة ٥٨

ملحق ٢: ملخص الاستنتاجات ٥٩

المراجع ٦٥

شكر وتقدير

يتكون فريق المؤلفين الأساسي الذي شارك في إعداد هذا التقرير من السيدة تايلور حنا، السيد ديفيد ك. بول والدكتور جوناثان دي موير من مركز فريدريك إس باردي للمستقبل الدولي، مدرسة جوزيف كوربل للدراسات الدولية، جامعة دنفر. كبيرة الباحثين المشاركة السيدة تايلور حنا هي المؤلف الرئيسي لهذا التقرير، حيث ساهمت بشكل كبير في الصياغة، البحوث الأساسية، التحرير ووضع تصور للعمل الوارد في التقرير. مساعد مدير التحليل، السيد ديفيد ك. بول، كان مسؤولاً بصورة رئيسية عن تنفيذ السيناريوهات وقيادة جهود وضع النماذج الكميّة بما في ذلك المساهمة في وضع تصور لجهود النماذج. المدير، الدكتور جوناثان دي موير، الباحث الرئيسي في المشروع، قاد عملية وضع تصور للبحث، ساهم في كتابة التقرير والتحليل الوارد فيه.

قاد جميع المناقشات من جانب المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن السيد أوكِ لوتسما، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن؛ السيدة ليان ريوس، قائدة الفريق: الاتصال والمناصرة؛ السيد عبده سيف، نائب قائد فريق وحدة الدعم الإداري ومنسق أهداف التنمية المستدامة. وخالص الشكر لفريق الاتصال والمناصرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن لتفانيهم ولعملهم الدؤوب في دعم عملية التصميم ووضع خطة النشر للتقرير؛ الشكر للسيدة مارلي تينوك، مختص إعلام؛ السيدة شذى الإرياني، مسؤول إعلام؛ السيدة أمل الكهالي، مسؤول إعلام؛ والسيد عبدالكريم الصبري، مسؤول إعلام، الذين لولاهم لم يكن ذلك ممكناً.

من المكتب الإقليمي للدول العربية: السيدة خالدة بوزار، المديرة الإقليمية المعينة حديثاً؛ السيدة سارة بول، نائبة المديرة الإقليمية؛ السيدة ميلاني هاونشتاين، المستشارة الإقليمية؛ والسيدة تهمينة أختر، كبيرة المستشارين الإستراتيجيين؛ السيد بيتر كول، الأخصائي الإقليمي.

كذلك فريق المركز الإقليمي التابع للمكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمّان والذي ضم كل من السيد خالد عبدالشافي، مدير المركز الإقليمي؛ والسيدة ناثالي بوتشة، قائدة فريق التنمية الشاملة والمستدامة؛ السيدة فرانسيس جاي، قائدة فريق النوع الاجتماعي؛ السيد فيتو إنتيني، كبير الخبراء الاقتصاديين الإقليميين؛ السيدة نادين عبدالرؤوف، خبيرة الاقتصاد الكلي؛ والسيدة شيرين العزاوي، خبيرة الاقتصاد الجزئي / خبيرة في اقتصاديات العمل؛ والسيد فيكادو تيريف، اختصاصي برامج التنمية الشاملة؛ والسيد جوستوس أوكوكو، منسق أهداف التنمية المستدامة والاستجابة للأزمات؛ السيد غونزالو بيزارو، مستشار السياسات الإقليمية بشأن تكامل أهداف التنمية المستدامة؛ والسيد وليد مرواني، خبير الحماية الاجتماعية؛ السيدة ألكسندرا فوزي، محللة أهداف التنمية المستدامة؛ السيدة ريم هلسة، متدربة في فريق تكامل أهداف التنمية المستدامة.

نعرب عن تقديرنا وشكرنا لفريق دعم الأبحاث في مركز باردي لدعمهم القيم طوال فترة المشروع في جمع البيانات، تحليلها واستعراض الأدبيات: كادي كارتر، وندمنيه باولوز، لوكا بيشي، أودري بيرزاده، وفيفيان يانغ. كما نشكر الدكتور محمود عرفان وخوسيه سولورزانو على دعم تطوير السيناريو والنموذج.

أخيراً، فإننا نود أن نوجه شكر خاص للمراجعين على ملاحظاتهم القيمة، مع التأكيد على أن الآراء المعبر عنها في التقرير هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء المراجعين. كما نتقدم بالشكر للدكتور هافارد موكليف نيغارد، مدير المعرفة والتقييم بالوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي؛ الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل، الأستاذ بجامعة صنعاء ووزير الصناعة والتجارة الأسبق؛ السيد أحمد بازرعة، رجل أعمال وعضو مؤتمر الحوار الوطني؛ السيد عبد الوهاب الكبسي، المدير العام للبرامج في مركز المشاريع الدولية الخاصة في أفغانستان وباكستان وأوكرانيا، وفي مكتب واشنطن الرئيسي للمشوعات الدولية الخاصة؛ السيد إبراهيم جلال، مستشار مستقل؛ الدكتور عبد الغني الإرياني، مستشار مستقل.

تمهيد

هذا التقرير هو الأخير في سلسلة من ثلاثة تقارير حول تأثير الحرب والنزاع على اليمن. في أبريل ٢٠١٩م، كشف التقرير الأول من التقارير الثلاثة، المعنون «تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن»، الذي تم إعداده بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، أن النزاع قد أدى بالفعل إلى تراجع التنمية لأكثر من عقدين من الزمن وتسببت في حدوث وفيات لأسباب غير مباشرة مثل الجوع والمرض أكثر من الوفيات بسبب العنف الناجم عن النزاع.

توقع التقرير الثاني، المعنون «تقييم تأثير الصراع في اليمن على تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، الذي صدر في سبتمبر ٢٠١٩م، أنه في حال استمرار النزاع إلى ما بعد عام ٢٠١٩م، فإن اليمن سيسجل أعلى معدل للفقر المدقع، ثاني أسوأ معدل اختلال في التنمية بين النساء والرجال، سيسجل أدنى حصة للفرد الواحد من السعرات الحرارية، ثاني أكبر انخفاض في النشاط الاقتصادي مقارنة بعام ٢٠١٤م، وثاني أكبر نسبة تفاوت في الدخل مقارنة بأي بلد في العالم.

فيما يتعلق بالتقرير الثالث والأخير لسلسلة تقارير تأثير الحرب والنزاع، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن شراكته مع مركز فريدريك إس باردي للمستقبل الدولي. يستمر التقرير الثالث بعنوان «تقييم أثر النزاع في اليمن: مسارات التعافي»، في تطبيق تقنيات النماذج المتكاملة لفهم ديناميكيات النزاع وأثره على التنمية في اليمن بشكل أفضل.

يستكشف التقرير، الذي سيصدر في نوفمبر ٢٠٢١م، أبعاد التعافي بعد انتهاء النزاع ويخلص إلى أن النزاع استمر في تدمير البلاد؛ ارتفع عدد القتلى بسبب النزاع بالفعل بنسبة ٦٠ بالمائة منذ عام ٢٠١٩م. مع ذلك، وإذا أمكن التوصل إلى اتفاق سلام مستدام وقابل للتنفيذ، فإنه لا يزال هناك أمل في مستقبل أكثر إشراقاً في اليمن.

تمت صياغة سبعة سيناريوهات مختلفة للتعافي من أجل فهم أفضل لآفاق وأولويات التعافي وإعادة الإعمار في اليمن. حدد التحليل نقاط الارتكاز الرئيسية والتوصيات لتحقيق التعافي الناجح – بما في ذلك تمكين المرأة، الاستثمارات في قطاع الزراعة وتعزيز القطاع الخاص. علاوة على ذلك، ومن خلال الجمع بين هذه العناصر، فإنه من الممكن إنقاذ مئات الآلاف من الأرواح ووضع اليمن مجدداً على الطريق ليس فقط لمواكبة مسار أهداف التنمية المستدامة في زمن ما قبل النزاع – ولكن لتخطيه بحلول عام ٢٠٥٠م.

من خلال التوصل إلى اتفاق سلام واتباع استراتيجية متكاملة للتعافي واستغلال الفرص الرئيسية لإحداث التحول، فإنه يمكن لليمن تعويض الوقت الضائع وتوفير فرص أفضل للجيل القادم.

مقدمة (خالدة بوزار)

الأمين العام المساعد للأمم المتحدة

المديرة المساعدة ومديرة المكتب الإقليمي للدول العربية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يفخر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديمه نهجاً تنموياً مستنداً ليس فقط الى خبرة موظفيه وشركاءه فحسب، بل أيضاً إلى التفكير الناقد والتحليلات الدقيقة المبنية على البيانات. يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة مع مركز فريدريك إس باردي للمستقبل الدولي، رؤية تحليلية للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في اليمن بمجرد التوصل إلى اتفاق سلام، يتحقق في هذه الرؤية مستقبل مزدهر لليمن ولليمنيين.

هذا التقرير هو الأخير في سلسلة ذات ثلاث أجزاء أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان «تأثير الحرب والنزاع في اليمن»، التي تم فيها دراسة وتحليل مدى تأثر التنمية ومستقبل الأجيال القادمة بالنزاع. في التقرير الأول من هذه السلسة وجدنا أنه خلال أربع سنوات فقط من النزاع تراجعت مؤشرات التنمية في اليمن لمدة ٢١ عاماً على الأقل، كما بحث التقرير الثاني مسار أهداف التنمية المستدامة وبيّن أن اليمن لن يستطيع تحقيقها بالكامل حتى عام ٢٠٦١م – أي بعد ٣٠ عاماً من التأريخ المتفق عليه لتحقيق تلك الأهداف.

يستند التقرير الثالث من هذه السلسة إلى نظام نماذج تقييم «المستقبل الدولي» التابع لمركز باردي ومراجعة شاملة للأدبيات. حيث يوضح التقرير الصلة الحاسمة والمركزية بين الاستثمار طويل في التنمية، إحلال السلام المستدام، وإنهاء المعاناة الإنسانية. كما يسلط الضوء على الدور الهام الذي تلعبه المرأة في عملية تعافي وإعادة بناء اليمن - البلد الذي يحتل حالياً المرتبة الأدنى في معظم تقارير مؤشرات النوع الاجتماعي. تم وضع نماذج التعافي المبينة في هذا التقرير حول بناء القدرات البشرية، تمكين المرأة، الاستثمار الزراعي، نوعية الحوكمة، إلى جانب دعم القطاع الخاص باعتبارها اللبنات الأساسية للتعافي الناجح والعمل المتكامل ذا التأثير الفعّال عوضاً عن التدخلات المتفرقة.

في حين أن هذا التقرير يقدم إطاراً تحليلياً، فإن فعالية هذا النهج المتكامل، والذي يتمحور حول الإنسان، تنبع أيضاً من الخبرات والتدخلات التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مدى عقود في بعض أكثر البلدان ضعفاً وهشاشة في العالم، بما في ذلك اليمن. هذه الرؤية هي أيضاً في صميم الخطة الإستراتيجية للمكتب الإقليمي للفترة ٢٠٢٢م – ٢٠٢٥م الهادفة لتعزيز التغيير المستدام والصديق للبيئة، كذلك بناء القدرة على صمود المجتمعات وضمان إشراك جميع الفئات.

لتحقيق ذلك، فنحن في مكتب الأمم المتحدة الإنمائي نؤمن أنه من خلال العمل بفعالية مع الشركاء وأصحاب المصلحة والمانحين في جميع الدول العربية، يمكننا التصدي بشكل أفضل للتحديات التي يواجهها اليمن والبلدان الأخرى. وسواءً كنا ندعم الدول الأعضاء في استجابتها لجائحة كوفيد-١٩، في العمل من أجل تنفيذ اتفاق باريس، أو في السعي إلى إنهاء الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإننا نعمل من خلال شراكات قوية مع حكومات المناطق المعنية، المجتمع المدني، القطاع الخاص، المؤسسات الدولية والجهات المانحة؛ بهذا يمكننا دعم التنمية المستدامة والشاملة.

لا تزال المساعدات الإنسانية الطارئة ذات أولوية قصوى في اليمن، لكن يمكننا، مع شركائنا، سد الفجوة بين الاستجابة الإنسانية والاستجابة الإنمائية المستدامة. من تجربتنا الإقليمية والعالمية الغنية، نحن نعلم أن نهج التنمية الشاملة ليس فقط الأساس، ولكن شرطاً أساسياً، فالسلام الدائم لا يمكن تحقيقه دون التنمية.

مقدمة (أوكِ لوتسما)

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن

إن تواجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن يمتد لأكثر من ٥٥ عاماً؛ نحن نعرف هذا البلد وأهله الطيبين. نحن محاطون بالأصدقاء، الزملاء والجيران ونحيا على أمل أن يعم السلام مجدداً؛ ونحن جميعاً على يقين بعودته. وفور عودة السلام في اليمن، يمكننا المساعدة في بناء يمنٍ أقوى مما كان عليه قبل النزاع واستعادة الكرامة لجميع اليمنيين.

عند التخطيط للإصدار الثالث والأخير لسلسلة تأثير النزاع على التنمية في اليمن، أردنا أن نبدأ في التطلع لذلك المستقبل والاستعداد ليمنٍ بلا نزاع – ولعرض المنظور الإيجابي لهذا الواقع. نحن نعلم أنه على الرغم من النكسات المأساوية التي تسبب بها النزاع، فإن اليمن واليمنيين لديهم القدرة على الصمود والمجابهة – يمكنهم التعافي، ولا يمكنهم التخلف عن مواكبة عجلة التنمية.

يمثل هذا التقرير ذلك الأمل والعزيمة لدى لليمنيين. ينبغي أن يكون ذلك تذكيراً للعالم بأنه لم يفت الأوان، وأن المستقبل الكريم لا يزال يمكن تحقيقه في اليمن على الرغم من تصنيف هذا البلد كأسوأ أزمة إنسانية وتنموية في العالم.

يمكن اعتبار هذا التقرير على أنه دليل وفرصة لجميع اليمنيين، صناع القرار، أصحاب المصلحة والمجتمع الدولي لفهم مدى تأثير النزاع على التنمية في اليمن؛ يجب أن نعرف أبعاد تأثير النزاع لفهم ما ينبغي عمله لتصويب اتجاه عجلة التنمية، تعويض الخسائر، وإحراز التقدم الإيجابي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كذلك وفي عملية التخطيط للسلام، التعافي وإعادة الإعمار، يجب أن ننظر في كيفية إعادة البناء بشكل أفضل – معاً. اليمن مليءٌ بالمبتكرين الذين وجدوا سبلاً للتغلب على الأزمات. وبالمثل، يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مجال الإنعاش والتعمير، فرصاً فريدةً يمكن للاستفادة من التكنولوجيا الجديدة، المبتكرة والصديقة للبيئة؛ مثل خيارات الطاقة المتجددة الموجودة في الرياح، المياه والشمس. وفي الوقت ذاته، يجب علينا أيضاً أن نستمر في النظر إلى ماضي اليمن - ثقافته الغنية وتاريخه الفريد كرائد في مجالات صيد الأسماك، زراعة البن وإنتاج العسل - للمساعدة في إعداد البلاد للوصول إلى المجد مرة أخرى.

يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جاهداً إلى جعل هذه الأهداف حقيقةً واقعةً من خلال البرامج التي يتم تنفيذها في جميع أنحاء اليمن. نعمل بالشراكة مع مكاتب منظمات الأمم المتحدة؛ مع الشركاء المنفذين الوطنيين والمحليين؛ السلطات؛ المانحين؛ أصحاب المصلحة وغيرهم الكثير، على دعم المؤسسات المحلية للحفاظ على قدراتها التشغيلية، التخفيف من الأضرار الواقعة على التنمية والحفاظ على الكرامة الإنسانية في اليمن.

يرتكز عمل وجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التزامه الدائم بالعمل مع اليمنيين، ولن يتهاون في ذلك. هدفنا هو تحقيق أكثر السيناريوهات المطروحة إيجابيةً في التقرير – سيناريو السلام، الازدهار، الكرامة، ومستقبل التنمية المستدامة والشاملة لجميع اليمنيين بلا استثناء.

قائمة المختصرات

ACLED	قاعدة بيانات مواقع النزاع المسلح و الأحداث
CSP	مركز السلام المنهجي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GEM	مقياس تمكين المرأة
HDI	مؤشر التنمية البشرية
IFs	أداة تقييم المستقبل الدولي
PITF	فريق عمل البحث في انعدام الاستقرار السياسي
SME	الشركات الصغيرة والمتوسطة
WASH	المياه، الصرف الصحي والنظافة الصحية
WPP	وقعات السكانية العالمية
أوتشا	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
فاو	منظمة الأغذية والزراعة
يونسكو	منظمة الأمم المتحدة للتربية، العلم والثقافة
يونيسف	صندوق الطوارئ الدولي للأطفال

الملخص التنفيذي

أدى النزاع الممتد في اليمن إلى أزمات إنسانية وإنمائية ملحة وواسعة النطاق، حيث تسبب في إلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد والبنية التحتية المادية، تدهور تقديم الخدمات ونظم الصحة والتعليم. كما تسبب في وفاة مئات الآلاف من الأشخاص. في حين أن العديد من هذه الوفيات نتجت عن الآثار المباشرة للنزاع، إلا أن الكثير منها كان من مترتبات الآثار غير المباشرة للنزاع؛ مثل النقص المستمر في الغذاء وتدهور الظروف المعيشية.

من خلال مقارنة الواقع الحالي في اليمن بسيناريو لم يحدث فيه أي نزاع على الإطلاق، فإنه يمكننا تقدير إجمالي عدد الوفيات – عدد الوفيات الناجمة بشكل مباشر وغير مباشر عن النزاع. من خلال القيام بذلك، خلصنا إلى أنه بحلول نهاية عام ٢٠٢١م، سيؤدي النزاع في اليمن إلى وفاة ٣٧٧,٠٠٠ شخص. ما يقرب من ٦٠ بالمائة من تلك الوفيات – ٢٢٣,٠٠٠ – هي وفيات غير مباشرة وناجمة عن قضايا مرتبطة بالنزاع مثل عدم الوصول إلى الغذاء، المياه والرعاية الصحية.

جزءٌ كبير من هذه الوفيات هم من الأطفال والمعرضين بشكل خاص لنقص وسوء التغذية. في عام ٢٠٢١م، أشارت التقديرات إلى أنه في كل ٩ دقائق يتوفى طفل يمني دون سن الخامسة بسبب النزاع؛ هذه زيادة كبيرة منذ تقريرنا لعام ٢٠١٩م، تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن، والذي وجد – من خلال نفس التقييم – أن هذا المعدل يحدث كل ١٢ دقيقة تقريباً.

لا يزال أثر النزاع مدمراً. عند مقارنة الوضع الحالي في اليمن بسيناريو اللانزاع، نجد أن البلد قد خسرت مبلغاً تراكمياً قدره ١٢٦ مليار دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠١٥م. بالإضافة إلى ذلك، دُفع ١٥,٦ مليون شخص إلى هاوية الفقر المدقع، في حين عانى ٨,٦ مليون شخص من نقص التغذية.

في حال استمر النزاع، فإنه سيصبح أكثر تدميراً. إذا استمر النزاع في اليمن حتى عام ٢٠٣٠م، فإننا نقدر أن عدد الوفيات نتيجة لذلك سيبلغ ١,٣ مليون شخص، في حين أن أكثر من ٧٠ بالمائة من تلك الوفيات ستكون ناجمة عن أسباب غير مباشرة؛ معظم هذه الوفيات غير المباشرة ستكون لأطفال دون سن الخامسة. بحلول عام ٢٠٣٠م، سيكون المعدل وفاة طفل واحد كل خمس دقائق. بالمقارنة مع سيناريو اللانزاع، فإنه من المحتمل أن يتم تصنيف ٢٢,٢ مليون شخص ضمن الفئات الفقيرة وأن يعاني ٩,٢ مليون شخص أيضاً من سوء التغذية.

تكلفة النزاع كانت باهظة على جميع الأطراف. في حين أنه من المرجح أن يكون الطريق إلى السلام صعباً، فإن عواقب استمرار النزاع واضحة، ويبقى الأمل في أن تتمكن القيادات اليمنية، الإقليمية والدولية الفعالة من التوصل إلى تسوية

سياسية دائمة وشاملة. من هذا المنطلق، يبحث هذا التقرير في مجموعة من السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتعافي اليمن، بدءاً من النهاية السلمية للنزاع.

المسار المستقبلي الأول المحتمل هو **مسار التعافي المجزأ**. يمثل هذا السيناريو نهاية للنزاع في نهاية عام ٢٠٢١م لكنه يرسم طريقاً صعباً للتعافي يتسم بانعدام التنسيق والإدارة غير الفعالة. مبادرات إعادة البناء بطيئة ولا تستجيب للتحديات الجوهرية الكامنة التي كانت قائمة قبل اندلاع النزاع، مما يجعل اليمن عرضة مرة أخرى لتصاعد النزاع.

في سيناريو التعافي هذا، يعود نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى المستوى الذي كان عليه ما قبل اندلاع النزاع بحلول أربعينيات القرن الحادي والعشرين. تتراجع معدلات الفقر وسوء التغذية، ولكن ببطء. في هذا السيناريو، فإن عدم القدرة على الوصول إلى الغذاء، المياه والرعاية الصحية يؤدي إلى وفاة ما بين ٤٥,٠٠٠ و٦٢,٠٠٠ شخص إضافي سنوياً بين عامي ٢٠٢٢م و٢٠٣٠م مقارنةً بسيناريو **اللانزاع**.

باستخدام **التعافي المجزأ** كخط أساس، قمنا بعد ذلك ببناء خمسة سيناريوهات للتعافي استكشفت استخدام التخطيط الدقيق والجهود المتضافرة لتسريع مرحلة التعافي في اليمن. ركز كل سيناريو من هذه السيناريوهات على جانب معين من جوانب التعافي والتنمية بعد انتهاء النزاع وتم تقييمها من خلال المؤشرات الأساسية للتنمية حتى عام ٢٠٥٠م للمساعدة في تأطير وفهم خيارات السياسات المترابطة واللبنات الأساسية للتعافي في اليمن بعد انتهاء النزاع والتي تشمل ما يلي:

١. **الاستثمارات الزراعية:** التركيز على تحسين الوصول إلى الغذاء والحد من انعدام الأمن الغذائي.

٢. **التنمية الاقتصادية:** التركيز على زيادة الاستثمار والإنتاجية مع الاستفادة من مصادر التمويل المتنوعة.

٣. **تمكين المرأة:** إبراز أثار تحسين وضع المرأة الصحي والتعليمي ومشاركتها في الاقتصاد والمجتمع.

٤. **القدرات البشرية:** التركيز على التنمية البشرية، على وجه الخصوص صحة وتعليم السكان.

٥. **نوعية الحوكمة:** وضع نماذج سلام أكثر أماناً، تتسم بالشفافية، حكومة أكثر فعالية، وشراكات فعّالة بين القطاعين العام والخاص لتطوير البنية التحتية.

أخيراً، فإننا نجمع بين تدخلات اللبنات الأساسية لتشكيل سيناريو للتعافي المتكامل. يمثل هذا السيناريو نموذجاً لمستقبل:

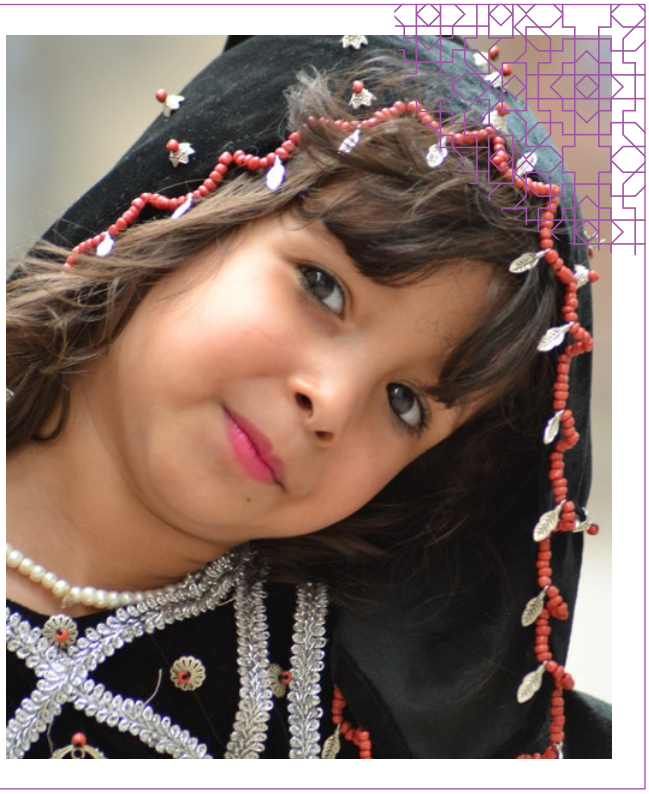

- تكون فيه المرأة مشاركة في القيادة السياسية والاقتصادية.
- يكون فيه المجتمع الدولي شريكاً فاعلاً ومنخرطاً مع اليمن ويدعم جهود التعافي بموارد مالية كبيرة.
- توجد فيه شراكات فعالة وجديرة بالثقة بين الموارد العامة والخاصة وتتدفق فيه الاستثمارات إلى البلاد.
- تضع فيه الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية، الزراعة، التعليم والصحة البلاد على مسار تنموي جديد.

في ظل هذه التغييرات والاستثمارات، يحاكي سيناريو التعافي المتكامل عالماً تتسبب فيه الدورة المستمرة من الاستثمار والتخطيط عن نتائج تتجاوز مستويات ما قبل النزاع في غضون عقد من الزمن، وتمحو في نهاية المطاف الكثير من الخسائر التي لحقت بالتنمية البشرية المنسوبة للنزاع.

يبين الشكل رقم ١ نتائج السيناريو من حيث البُعد عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠م. بناءً على المتوسط المرجح للبُعد عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واستناداً على مؤشرات من أهداف التنمية المستدامة ١: القضاء على الفقر؛ ٢: القضاء التام على الجوع؛ ٣: الصحة الجيدة والرفاه؛ ٤: التعليم الجيد؛ ٦: المياه النظيفة والنظافة الصحية؛ ٧: الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة؛ ١٠: الحد من أوجه عدم المساواة؛ ١٧: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

شكل رقم ١ | مقياس متوسط ئئ (بعض الأهداف المختارة) لجميع السيناريوهات المحددة في هذا التقرير. المحور العمودي يمثل البعد عن تحقيق معايير أهداف التمنية للعام ٢٠١٥م في سيناريو النزاع. المصدر: نموذج تقييم المستقبل الدولي (IFS 7.67)

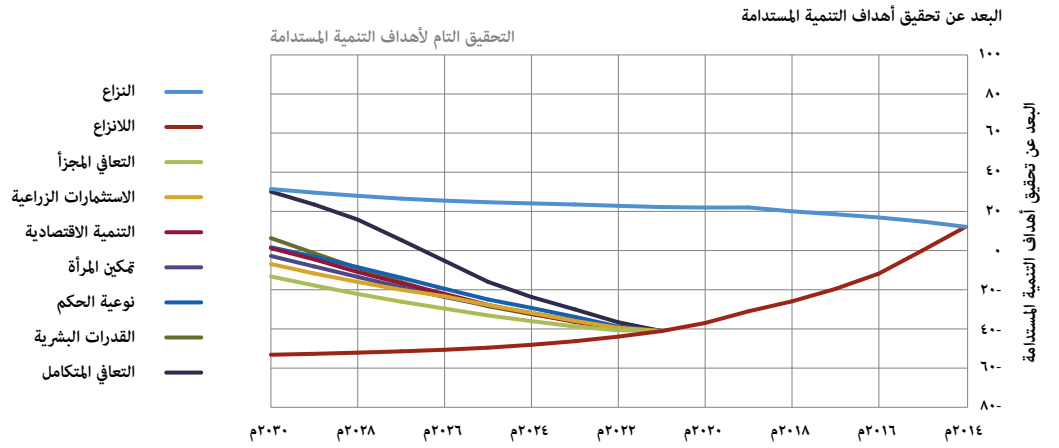

من الواضح أن اليمن قد عكس مسار التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة منذ بدء النزاع. في حين يبدأ **التعافي المجزأ** في تعويض بعض التقدم المفقود، فإنه بحلول عام ٢٠٣٠م ستظل البلاد متأخرة عن العودة إلى الوضع الذي كانت عليه عند بدء النزاع. تعمل جميع اللبنات الأساسية للتعافي على تحسين التقدم بشكل أكبر إلى ما هو أبعد من **التعافي المجزأ** الأساسي، إلا أن سيناريو **التعافي المتكامل** والمدمج فقط يعوض بالكامل عن التقدم المفقود فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠م.

من خلال الجمع بين السيناريوهات – كل منها يعالج التحديات والمعوقات المختلفة التي تعترض التنمية والتعافي – فإنه يصبح من الممكن وضع اليمن على مسار التعافي السريع. فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإن سيناريو التعافي المتكامل لا يلحق بسيناريو **اللانزاع** فحسب، بل ويتجاوزه بحلول عام ٢٠٥٠م.

يبين الشكل رقم ٢ – أدناه - الاختلاف في المتغيرات الرئيسية بين **التعافي المجزأ** وكل سيناريو من سيناريوهات اللبنات الأساسية للتعافي. تُظهر جميع السيناريوهات بعض التحسن، وإن كانت تؤدي إلى فوائد مختلفة. على سبيل المثال، تؤدي **الاستثمارات الزراعية** إلى انخفاض فوري وكبير في سوء التغذية. **التنمية الاقتصادية** لها التأثير الأكبر على الفقر، والذي يمكن رؤيته على المدى المتوسط (بحلول عام ٢٠٣٠م) وعلى المدى الطويل (بحلول عام ٢٠٥٠م). **تمكين المرأة** له آثار كبيرة على المدى المتوسط من خلال الحد من الفقر وتحسين مؤشر التنمية البشرية. تعليم السكان – الذي يميل إلى التغير ببطء شديد حيث يجب أن ينمو الأطفال من خلال نظام التعليم – سوف يتأثر بشكل كبير في عام ٢٠٥٠م من خلال كل من سيناريوهات **تمكين المرأة** وسيناريو **القدرات البشرية**.

عبر المتغيرات، يُعد **التعافي المتكامل** هو السيناريو الأكثر نجاحاً. فيما يتعلق بالفقر المدقع، يؤدي **التعافي المتكامل** إلى الحد من الفقر بحلول عام ٢٠٣٠م (٥,٨ مليون مقارنة بسيناريو **التعافي المجزأ**) بقدر أكبر مما تفعله **التنمية الاقتصادية** بحلول عام ٢٠٥٠م (٥,٥ مليون).

يقترح هذا البحث التوصيات التالية للتعافي بعد انتهاء النزاع في اليمن:

- **إعطاء الأولوية لإحلال سلام دائم ومستدام.** العامل المحدد والأكثر أهمية للتعافي الناجح هو السلام المستدام. يتعلق ذلك بكل من شروط أي تسوية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض فضلاً عن مسار التعافي بعد انتهاء النزاع، مع التركيز على تحسين الحوكمة وتعزيز المؤسسات. من أجل منع تكرار حدوث النزاعات وإتاحة المجال أمام مستقبل أفضل، فإنه لا يمكن لليمن العودة إلى الوضع الذي كان قائماً في السابق.

- **تنسيق جهود التعافي الدولية، الوطنية والمحلية.** سيتطلب التعافي قدراً هائلاً من الموارد والتنسيق لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية.

- **الاستثمار في الصحة البشرية والتعليم من أجل التنمية المستدامة طويلة الأجل.** تراجعت التنمية البشرية بالفعل لمدة تعادل عقدين من الزمن، إلا أن التركيز على بناء القدرات البشرية الآن يمكن أن يبدأ في تعويض هذه الخسارة ويؤدي إلى تحسينات كبيرة في المستقبل.

- **الاستثمار في تمكين المرأة لإطلاق إمكانات هائلة من خلال التعافي الشامل.** يحتل اليمن المرتبة الأخيرة على مستوى العالم في مؤشر عدم المساواة بين الرجال والنساء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تفاقمت هذه المشكلة بسبب النزاع ولكنها تمثل فرصة للتعافي.

- **التركيز على الأمن الغذائي ضمن حدود القيود الزراعية** في اليمن. في ظل تزايد عدد السكان والعديد من التحديات الجغرافية، فإنه من المرجح أن يعتمد اليمن على واردات الغذاء في المستقبل. مع ذلك، فإنه يمكن اتخاذ إجراءات للتصدي للجوع الحاد الآن وفي نفس الوقت تطوير حافظة زراعية أكثر أماناً واستدامة لدعم اليمن على المدى الطويل.

- **تشجيع القطاع الخاص على تحفيز النمو، فرص العمل والتمويل.** في ظل محدودية الموارد الحكومية، سيكون للقطاع الخاص أهمية خاصة في دعم التعافي بعد انتهاء النزاع.

- **اتباع نهج متكامل للتعافي بعد انتهاء النزاع.** تعمل التنمية عبر الأنظمة، لذلك يلزم اتباع نهج منسق لإحداث تغيير دائم. يفتح التعافي المتكامل باب التحسينات التآزرية ويخفف من المقايضات الناتجة عن محدودية الموارد.

هذه التوصيات عريضة ولا يزال هناك عمل كبير لتحديد السياسات التي يمكن أن تؤدي إلى هذه النتائج؛ بدون تسوية سلمية، فإنه لا يمكن معرفة الخطوات المحددة التي يجب اتخاذها لتحقيق التعافي.

شكل رقم ٢ | الفارق في المؤشرات المختلفة في سيناريو التعافي المتكامل وسيناريو التعافي المجزأ في عامي ٢٠٣٠م و٢٠٥٠م. المتغيرات مرتبة عكس اتجاه عقارب الساعة: من أعلى اليمين: السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بمستوى دخل ١,٩٠ دولار أمريكي في اليوم؛ سوء التغذية (مليون شخص)؛ متوسط سنوات التعليم التي حصل عليها الأشخاص الذين يبلغون من العمر ١٥ عاماً أو أكثر؛ ومؤشر التنمية البشرية. المصدر: نموذج تقييم المستقبل الدولي (IFs 7.67)

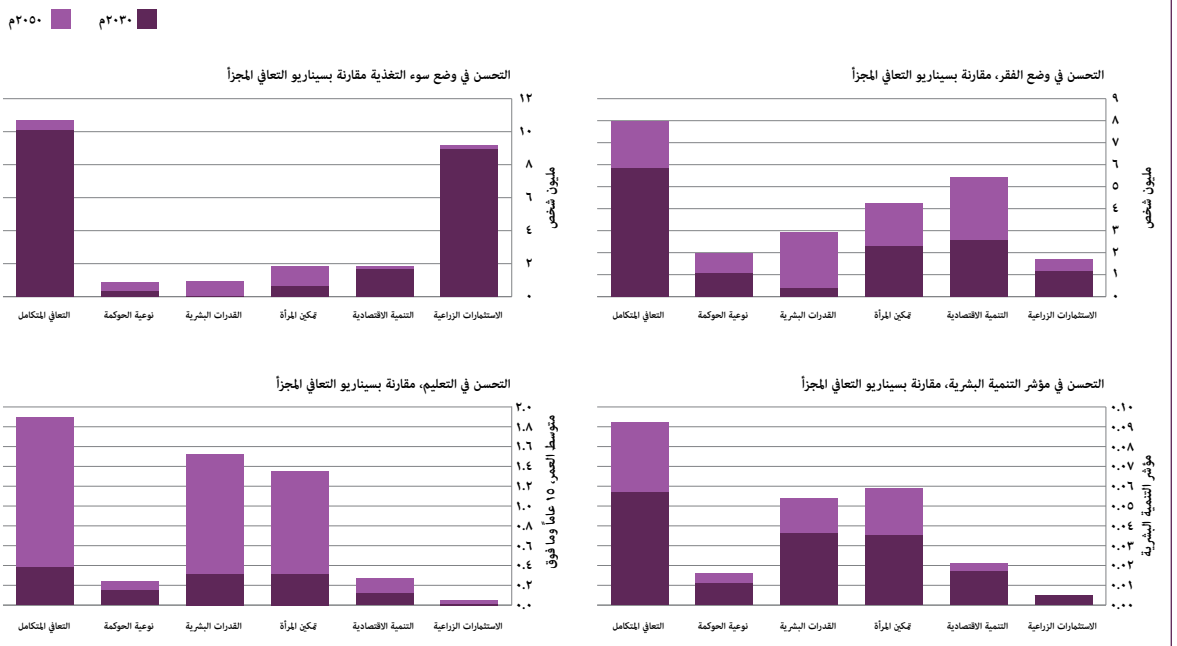

لا يُقصد بهذا التقرير أن يكون وثيقة لوضع سياسات تحدد تدابير محددة لتحقيق التعافي في اليمن بعد انتهاء النزاع. في الواقع، فإنه يُقصد به أن يكون وثيقة استراتيجية تستكشف حجم أثر النزاع في اليمن على التنمية، والنتائج العامة للتنمية المرتبطة باتباع استراتيجيات سياسية بديلة، وإطاراً لفهم ما هو ممكن في بلد ما بعد النزاع. يشكل التقرير أيضاً وثيقة للمناصرة، حيث يسلط الضوء على مترتبات استمرار النزاع في اليمن وأهمية استراتيجيات التعافي المنسقة والمتكاملة.

تم إعداد خطة عام ٢٠٣٠م حول خمس ركائز يُشار إليها باسم العناصر الخمسة: **البشر، الازدهار، الكوكب، السلام والشراكة.** لن يتحقق مستقبل اليمن المتصور في سيناريو **التعافي المتكامل** إلا مع الاهتمام بالركائز الخمسة للتنمية المستدامة. يتضمن هذا التقرير ذلك الإطار ويشدد على أهمية فهم التنمية كنظام مترابط.

التعافي الناجح سيحسن النتائج لصالح الشعب اليمني في المقام الأول؛ سيبني **الازدهار** من خلال تحويل النظم والاقتصاد والحد من أوجه عدم المساواة؛ سيهتم **بالكوكب** حيث سيتوجّب على البلاد تحسين الأمن الغذائي بشكل مستدام وضمن قيود ندرة المياه بدرجة كبيرة؛ سيقر التعافي الناجح أن **السلام** هو على حد سواء شرط أساسي وأنه لا يجب اعتباره أمراً مفروغاً منه – سيكون الحفاظ على السلام من خلال إحداث التحسينات المستمرة على الأمن والظروف المعيشية والشمولية أمراً بالغ الأهمية في كل خطوة؛ أخيراً، فإن التعافي الناجح لن يتحقق بدون **شراكات**، وذلك ليس الدعم الدولي الكبير فحسب بل أيضاً تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وفي أوساط المجتمع المدني.

في حين أن هذه الخطة تُعد خطة طموحة لتحقيق التعافي، إلا أنها أيضاً ما ينبغي أن نسعى إلى تحقيقه بشكل جماعي. يُظهر بحثنا أن معظم المعاناة الناجمة عن هذا النزاع قد أُلقيت على كاهل الفئات الأكثر ضعفاً في البلاد. في حين أن تحقيق **التعافي المتكامل** سيكون مكلفاً ومعقداً على حد سواء، إلا أنه يمكن أن يدعم التحسينات في مجال التنمية لوضع البلاد على المسار الصحيح ولتجاوز المسار الذي كانت عليه قبل اندلاع النزاع. هذا لن يمحو المعاناة، الألم والخسارة الحاصلة حتى الآن، ولكن يمكن أن يساعد على ضمان مستقبل مزدهر لجميع اليمنيين.

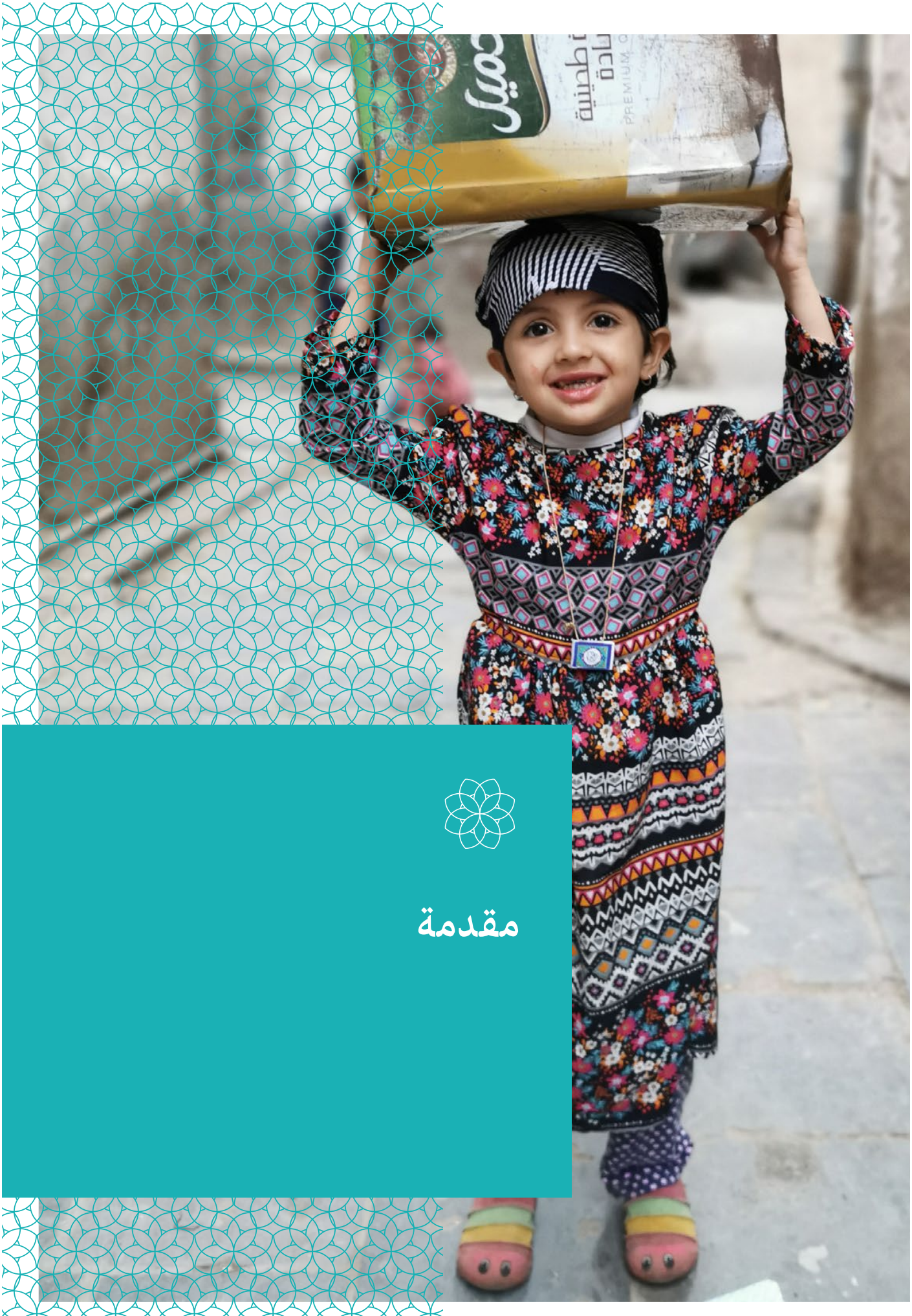

مقدمة

النزاع في اليمن، الذي كثيراً ما يُشار إليه بوصفه أكبر كارثة إنسانية في العالم، تسبب في أثار كارثية على التنمية البشرية – لا سيما للفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً في المجتمع.

أشارت التقديرات الواردة في بحث سابق إلى أن النزاع، خلال عام ٢٠١٩م، كان متسبباً بـ ٢٣٣,٠٠٠ حالة وفاة، وكذلك في قتل المزيد من الأشخاص (بشكل غير مباشر) بسبب عدم القدرة على الوصول إلى الغذاء والخدمات الصحية، أي أن الوفيات الناجمة عن أسباب غير مباشرة أكثر من الوفيات الناجمة عن عن النزاع بشكل مباشر. يتوفى طفل واحد (دون سن الخامسة) كل ١٢ دقيقة في حين تراجعت التنمية البشرية لأكثر من عقدين من الزمن (موير، بول وآخرون، ٢٠١٩م). أظهر البحث أيضاً أن الطريقة الأكثر فعالية لتحسين التنمية البشرية في اليمن هي إنهاء النزاع (موير، حنا، وآخرون، ٢٠١٩م).

تمتد آثار النزاع إلى ما هو أبعد بكثير من الخسائر في الأرواح: الحد من النشاط الاقتصادي، دفع الناس نحو الفقر وزيادة معدلات سوء التغذية. في حين أنه قد ثبت أن النزاع دائم ومدمر على حد سواء، فإنه من شأن هذه الخسائر أن تدفع بالتفكير الجاد في المسار المستقبلي للبلاد وأن تشجع جميع الأطراف نحو التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة وشاملة.

ينبغي أن يتسم المسار المستقبلي ليمن ما بعد النزاع باستراتيجيات تشمل جميع الفئات بلا استثناء – وهذا هو المبدأ الأساسي المحرك لإطار الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة. غالباً ما يتم تنظيم جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة في خمس ركائز أو خمسة عناصر أساسية: **الناس، الازدهار، الكوكب، السلام والشراكة**. هذا يؤكد على أن أهداف التنمية المستدامة هي جزء من إطار عمل مترابط وليست أهداف مستقلة ومنعزلة عن بعضها البعض. في هذا التقرير، نوضح أهمية تناول العناصر الخمسة جميعها في التفكير بشأن التعافي والتنمية بعد انتهاء النزاع.

اليمنيين هم مستقبل اليمن؛ إن للنزاع آثاراً مدمرةً على سكان اليمن. تسبب النزاع في إفقار الملايين من الناس، انتشار الجوع والمرض، تعطيل التعليم وتفاقم أوجه عدم المساواة بين الرجال والنساء. تبين السيناريوهات الواردة في هذا التقرير أن التركيز على سبل عيش المواطنين وصحتهم وتعليمهم يؤدي إلى مكاسب في جميع المجالات. على وجه الخصوص، فإننا نبين أن التركيز على تمكين المرأة، لا سيما في بلد يعاني من أسوأ حالات

الإطار ١ | العمل السابق: تقييم تأثير الحرب في اليمن

هذا التقرير هو التقرير الثالث والأخير في سلسلة ثلاثية تحلل أثر النزاع على التنمية في اليمن بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز فريدريك إس باردي للمستقبل الدولي في كلية جوزيف كوربل للدراسات الدولية بجامعة دنفر.

التقرير الأول المعنون «تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن»، الذي صدر في أبريل ٢٠١٩م، خلص إلى أن السنوات الخمس الأولى من النزاع قد تسبب بالفعل في تراجع التنمية البشرية لأكثر من عقدين من الزمن، وإذا استمر النزاع حتى عام ٢٠٣٠م، فإن هذا التراجع سيزيد بمقدار ٤٠ عاماً إلى الوراء (موير، بول وآخرون، ٢٠١٩م). كما حدد التقرير الأول كمياً التكلفة البشرية غير المباشرة للنزاع – الوفيات الناجمة عن المرض والجوع المنسوبة للنزاع نفسه. حتى نهاية عام ٢٠١٩م، أسفر النزاع عن مقتل ما يُقدر بنحو ٢٣٣,٠٠٠ شخص – ١٣١,٠٠٠ لأسباب غير مباشرة. علاوة على ذلك، تسبب النزاع في مقتل ١٤٠,٠٠٠ طفل دون سن الخامسة لأسباب مباشرة وغير مباشرة. النزاع يمس الأجيال وسيكون له آثار دائمة على ملايين الأشخاص لسنوات قادمة.

تضمن التقرير الثاني المعنون «تقييم تأثير الصراع في اليمن على تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، الغوص بشكل أعمق في أربعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة: الهدف ١: القضاء على الفقر؛ الهدف ٢: القضاء التام على الجوع؛ والهدف ٨: العمل اللائق ونمو الاقتصاد؛ والهدف ١٠: الحد من أوجه عدم المساواة؛ كما تضمن تقييم آفاق التحسين أثناء فترة النزاع (موير، حنا، وآخرون، ٢٠١٩م). خلص التقرير إلى أنه في حين أن التدخلات الموجهة نحو سوء التغذية لدى الأطفال، توزيع الغذاء واستهلاك الأسرة، المياه والنظافة الصحية قد أدت إلى حدوث تحسن، إلا أنها لم تكن قادرة على عكس مسار التراجع الناجم عن النزاع. مع ذلك، فإن الوقف الفوري للنزاع يمكن أن يعيد البلاد إلى وضع ما قبل اندلاع النزاع فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠م.

استخدم كلا التقريرين نموذج تقييم المستقبل الدولي وقارنا سيناريو النزاع المعاير مع سيناريو اللانزاع، باستخدام نفس الأساليب الموضحة في هذا التقرير. تم إسناد هذا التقرير على التقريرين السابقين في السلسلة من خلال تحديث التقديرات بأحدث البيانات حتى عام ٢٠٢١م وتقييم آفاق التعافي بمجرد انتهاء النزاع.

عدم المساواة بين الرجال والنساء على مستوى العالم، مهم بشكل خاص لتحسين حياة ورفاه جميع السكان.

تتناول السيناريوهات التي تم بناؤها لأغراض هذا التقرير التحديات الهيكلية الموجودة مسبقاً في اليمن وتحويل النظم لبناء **الازدهار**. يفتح النمو الاقتصادي الباب أمام تحسين الظروف المعيشية والابتكار؛ وفي نفس الوقت معالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية في خطوة ترمي إلى الذين هم أبعد من التنمية أولاً. من خلال ضمان امتلاك السكان للقدرات اللازمة للإزدهار ووجود نظام قوي، مستدام وشامل للازدهار فيه، فإن استراتيجية التعافي المتكاملة يمكن أن تؤدي إلى المزيد من الازدهار.

بكل تأكيد، فإنه سيكون في غاية الأهمية للتعافي أن يتطرق لشؤون **الكوكب** ويضعها في الحسبان. اليمن من أكثر بلدان العالم تأثراً بتغير المناخ بسبب ارتفاع المخاطر وانخفاض مستوى القدرة على التكيف (سي تشين وآخرون، ٢٠١٥م). تعاني البلاد بالفعل من انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه، لذا فإن المبادرات الزراعية المستدامة ستكون بالغة الأهمية للتصدي لهذه التحديات.

السلام شرط أساسي للتعافي بعد انتهاء النزاع، لكن من المهم أيضاً أن يولى الاهتمام لكيفية الحفاظ عليه. إذا كان لليمن أن يحقق تعافياً ناجحاً، فإنه بحاجة أولاً - وقبل كل شيء - إلى تجنب الانتكاس إلى حالة النزاع مرة أخرى. إعطاء الأولوية للسلام يعني على حد سواء التوصل إلى تسوية سلمية مستدامة وقابلة للتنفيذ فضلاً عن ضمان إحداث تحسينات على مستويات الأمن، الظروف المعيشية والشمولية التي تساعد على منع نشوب نزاعات في المستقبل.

أخيراً، لا يمكن تنفيذ جدول الأعمال المذكور أعلاه بدون **شراكة**. سيكون الدعم من المجتمع الدولي مهماً، لا سيما في تمويل ما هو مؤكد أنه سيكون تعافياً مكلفاً. تشير تقديرات البنك الدولي (٢٠٢٠م) إلى أن البنية التحتية الأساسية واحتياجات

تقديم الخدمات تتطلب استثمارات تتراوح بين ٢٠ و٢٥ مليار دولار أمريكي لإعادة إعمار اليمن[١]. ستكون هناك حاجة إلى مساعدات دولية لتحقيق هذا الهدف، غير أنه يجب إنفاقها بعناية تحت إشراف وبالشراكة مع القيادات المحلية. ستكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص مهمة، وكذلك الأمر بالنسبة للشراكات مع منظمات المجتمع المدني.

الغرض من هذا التقرير

في هذا التقرير، نقوم بتحليل سيناريوهات التعافي فيما يتعلق بالتنمية البشرية الشاملة في اليمن من خلال وضع افتراضات حول (أ) مدة وحجم النزاع و (ب) تنسيق وطابع جهود إعادة الإعمار. الغرض من التقرير هو الاستناد على الدراسات الأخرى وإرساء الأساس لتنسيق المساعدات والاستثمار في المستقبل لإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع الذي طال أمده في اليمن. قمنا بتحديد التوقعات المعقولة لخيارات التعافي المختلفة، بالإضافة إلى الرؤى المتعمقة حول الاحتياجات من الاستثمار وكيفية تفاعل سيناريوهات التعافي.

هذا التقرير هو بمثابة أداة مناصرة لتسليط الضوء على تكاليف النزاع في اليمن وتحديد حجمها وأهمية تحقيق سلام دائم إلى جانب سياسات التعافي المنسقة. كما يسلط الضوء على التكاليف التاريخية والمستمرة للنزاع عبر أبعاد متعددة للتنمية وتحديث المعلومات حتى عام ٢٠٢١م.

يُعد التقرير بمثابة أداة لوضع الاستراتيجيات لكي يستخدمها صناع السياسات – تتيح رؤية واسعة لأثر التغييرات على نتائج السياسات عبر نظم التنمية والوقت. يمكن أن يساعد الفهم الأفضل لهذه النظم صناع السياسات في التخطيط وتحديد الأولويات، فضلاً عن فهم الآثار المترتبة على خيارات السياسات البديلة على التنمية البشرية طويلة الأجل. على هذا النحو، يمكن لهذه الدراسة أن تكون بمثابة إطار داعم للتفكير في سياسات محددة، ومع ذلك، فإنه لا ينبغي اعتبارها وثيقة سياسية أو وثيقة برامجية لأنها تفتقر إلى تعليمات محددة للتوصيات أو تقدير لتكلفة الموارد اللازمة لتحقيق هذه النتائج.

هذه الدراسة لا تلغي أهمية مواصلة العمل الإنساني على الأرض، ولا تقلل من أهمية البحث الميداني المفصل الذي يمكن أن يكمّل هذا التحليل الواسع النطاق على المستوى الكلي. النتائج المقدمة هنا هي تقديرات وتوقعات قائمة على نماذج تستند إلى أفضل البيانات المتاحة من اليمن والأدبيات المتوفرة بشأن العلاقات بين المتغيرات. يتيح لنا ذلك إجراء تقديرات مستنيرة حيث يصعب الحصول على معلومات آنية على الأرض حول المتغيرات مثل الوفيات غير المباشرة الناجمة عن النزاع.

لا ينبغي النظر إلى التقديرات على أنها تنبؤات بالأوضاع الراهنة أو المستقبلية في اليمن، بل ينبغي أن تساعد على وضع إطار لفهمنا لعواقب النزاع وخيارات التعافي. ولأن العديد من مدخلات بياناتنا تأتي من منطقة نزاع، فإن هذه المدخلات تكون أيضاً رهناً لعدم اليقين لأن جمع البيانات يمكن أن يكون صعباً بشكل خاص في سياق النزاع.

في حين يفترض هذا التحليل أن النزاع ينتهي بالنسبة لجميع سيناريوهات التعافي، فإننا لا نجري أي تقييم أو ولا نطرح أي افتراض بشأن كيفية حدوث ذلك. لا يهدف هذا التقرير إلى تقديم إرشادات لتحقيق السلام والحفاظ عليه لأن ذلك خارج نطاقنا. بدلاً من ذلك، ينصب التركيز على مسارات مختلفة للمضي قدماً، وكيف يمكن للاستثمارات الرئيسية أن تطلق رفاه الإنسان في المستقبل في اليمن، وتكلفة التقاعس عن العمل.

سيحتاج التعافي الحقيقي والناجح إلى دمج جميع العناصر أو **اللبنات الخمس**. من الصعب اتباع نهج تحول قوي ومتكامل. لكن هذا التقرير يوضح أنه مع **التعافي المتكامل**، فإنه من الممكن للجيل القادم من اليمنيين أن يرى عالماً تكون فيه نتائج التنمية أفضل مما كانت عليه لو أن اليمن استمر في مساره السابق دون نزاع.

(١) تم إجراء تقييم الاحتياجات الديناميكية باستخدام مصادر البيانات عن بُعد بشكل أساسي (صور الأقمار الصناعية) التي تغطي ١٦مدينة، وحيثما كان ذلك متاحاً وعملياً، على المستويين الإقليمي والقطري؛ هذه التقديرات مفيدة لتقييم الأضرار والتخطيط. مع ذلك، ستكون هناك حاجة إلى المزيد من العمل، بما في ذلك التقييم التفصيلي على أرض الواقع، من أجل فهم شامل للتكاليف المرتبطة بالتعافي.

إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع: الخلفية

لفهم كيف يمكن أن تتبلور التنمية بعد انتهاء النزاع في اليمن بشكل أفضل، فإننا نقدم أدناه ملخصاً للأدبيات ذات الصلة. بشكل عام، يمكن أن تكون التسويات السياسية بعد انتهاء النزاعات هشة للغاية ومن الشائع جداً أن تعود الدول إلى النزاع بعد نوبات سلام قصيرة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تختلف أنماط التعافي بعد انتهاء النزاع بشكل كبير، حتى لو لم يعاود النزاع الظهور، وهناك أمثلة مختلفة على التنمية ما بعد انتهاء النزاع كانت ناجحة.

التنمية بعد انتهاء النزاع: الأدبيات

يدمر النزاع الأصول الإنتاجية ويشتت الموارد ويلحق الضرر برأس المال البشري. البلدان التي تشهد نزاعات تعاني من تراجع النمو الاقتصادي (كولير، ١٩٩٩م؛ جيتس وآخرون، ٢٠١٢م؛ مولر، ٢٠١٣م؛ ستيوارت وآخرون، ٢٠٠٠م). بعد انتهاء النزاع، تبدأ جهود التعافي وإعادة الإعمار. في حين أن السلام يتيح استعادة ارتفاع المؤشرات التي انخفضت أثناء النزاع، فإن أضرار النزاع قد يكون لها أيضاً عواقب طويلة الأمد.

في السنوات التي تلي انتهاء النزاع مباشرة، تشهد معظم البلدان طفرة في النمو. يرى كولير وهوفلر (٢٠٠٢م) حدوث طفرة في النمو بنحو نقطتين مئويتين في أول فترة كاملة بعد انتهاء النزاع، في حين يرى تشين، لوايزا، وورينال-كيرول (٢٠٠٨م) أن النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يكون أعلى بنحو ٢,٤ نقطة مئوية بعد النزاع، حيث تصل البلدان إلى أقوى نمو بعد أربع إلى خمس سنوات من النزاع. يرى مولر، بيمونتيس، وتابسوبا (٢٠١٧م) أن النمو يعود إلى ما بين ٢,٥ إلى ٣ نقاط مئوية في أعقاب النزاع مباشرة.

بعد فترات من النزاع المحتدم والركود الاقتصادي، قد يكون استئناف الإنتاج كافياً ليسفر عن سنوات نمو مرتفع بشكل خاص. على سبيل المثال، تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي ١٢٠ بالمائة في ليبيا في عام ٢٠١٢م، ٨٩ بالمائة في البوسنة في عام ١٩٩٦م، ٣٥ بالمائة في رواندا في عام ١٩٩٥م و٢٦ بالمائة في سيراليون في عام ٢٠٠٠م[٢]. مع ذلك، نادراً ما يكون التعافي كافياً لتعويض الانتكاسات الاقتصادية الأطول أجلاً والأكبر نطاقاً، حسبما خلصت إليه دراسة من إعداد مردوخ وساندلر (٢٠٠٤م) والتي ذكرت أن الحرب الأهلية تتسبب في تراجع النمو بنسبة ٣١ بالمائة. بعد ست سنوات من النزاع في رواندا، على سبيل المثال، ظل استهلاك الأسر أقل في المناطق التي تضررت بشدة بسبب العنف (سيرنيلس وفيربورتن، ٢٠١٥م). في حين يشير هودلر (٢٠١٩م) إلى أن البلاد قد لحقت بمسار نموها السابق، فقد استغرقت العملية ١٧ عاماً – حتى بعد عام واحد فقط من النزاع.

يشير هذا البحث إلى أنه من المهم للغاية تعزيز فرص الحوكمة وبناء السلام في جميع جوانب التعافي. تسهّل عملية إعادة الإعمار المادي تقديم الخدمات وتبني الثقة والاطمئنان (سينيفيراتني وأماراتونجا، ٢٠١١م). كما يمكن أن تساهم إعادة بناء النظم الصحية في بناء الدولة: عبر التعزيز الذي سيقدمه توفر الخدمات، الاستقرار، الأمن والشرعية (ويتر، ٢٠١٢م)، ويمكن أن تساعد استعادة التعليم في بناء التماسك الاجتماعي وقدرة المجتمع على التكيف (بركات وآخرون، ٢٠١٣م).

تستعرض الأقسام التالية بإيجاز الأدبيات الخاصة بتلك العمليات وتناقش تحديات تمويل إعادة الإعمار.

رأس المال المادي

نظراً لأن البنية التحتية المادية المتضررة مثل الطرق والمباني تخلق حواجز أمام استئناف النشاط الإنتاجي، فإن إعادة الإعمار هي إحدى الأولويات الرئيسية بعد انتهاء النزاع وهي مؤشر مبكر على التعافي الاقتصادي (نكورونزيزا، ٢٠٠٨م). علاوة على ذلك، فإن إعادة بناء المرافق الصحية والتعليمية واستعادة البنية التحتية للمياه والصرف الصحي هي جزء من تعافي التنمية البشرية. ترميم وإعادة بناء المساكن يُعد أمراً مهماً لاستعادة الأمن، الصحة والكرامة (بركات، ٢٠٠٣م). بالإضافة إلى ذلك، يساعد إعادة بناء الأصول المادية على بناء الثقة فيما بين السكان والثقة بين المستثمرين الأجانب والمحليين (سينيفيراتني وأماراتونجا، ٢٠١١م).

مع ذلك، فإنه لا ينبغي أن ينصب تركيز إعادة الإعمار المادي بعد انتهاء النزاع على إعادة بناء الأصول المدمرة فقط. يجب أن تؤخذ في الاعتبار الأضرار الناجمة عن انقطاع الصيانة والتغيرات في احتياجات السكان بسبب النزاع، سد الفجوات في الوصول إلى البنية التحتية، والنوعية الرديئة الموجودة مسبقاً (أناند، ٢٠٠٥م). يجب إشراك الشركاء المحليين منذ البداية كجزء فعال في التصميم والتنفيذ. في حين يُنظر إلى عملية إعادة الإعمار المادي غالباً على أنها تركز على استثمارات محددة وملموسة، فهي أيضاً فرصة لبناء القدرات في أوساط المؤسسات المحلية

(٢) نموذج وقاعدة بيانات تقييم المستقبل الدولي هما المصدر الأكثر استخداماً للبيانات والتنبؤات في هذا التقرير؛ إذا لم يتم تقديم إسناد خارجي لمرجع إحصائي داخل النص، فإن المصدر هو نظام وضع نماذج تقييم المستقبل الدولي، الإصدار ٧,٦٧. مركز فريدريك إس باردي للدراسات المستقبلية الدولية مدرسة جوزيف كوربل للدراسات الدولية، جامعة دنفر، مقاطعة دنفر. تضم قاعدة البيانات التاريخية للمستقبل الدولي أكثر من ٤,٥٠٠ سلسلة بيانات. يمكن الاطلاع على المصادر الأولية والبيانات الوصفية من خلال الوصول إلى قاعدة البيانات.

وتعزيزها، وكذلك للمشاركة المحلية والبناء نحو تحقيق سلام مستدام (أناند، ٢٠٠٥م).

رأس المال البشري

غالباً ما يكون للنزاع آثار مدمرة على رأس المال البشري – ليس فقط في التسبب بشكل مباشر في الوفاة والإصابة، ولكن أيضاً في آثارها على الصحة والتعليم. من المحتمل أن تستمر مترتبات هذه الآثار لفترة طويلة بعد انتهاء النزاع حيث أن التعافي من فقدان رأس المال البشري يستغرق وقتاً أطول من التعافي من فقدان رأس المال المادي (بارو وسالا إي مارتن، ٢٠٠٣م).

يتسبب النزاع في تدمير وتدهور صحة السكان بشكل مباشر وغير مباشر بطرق واضحة وممتدة لعقود من الزمان. تم تحديد النزاع كدافع رئيسي للهزال الشديد بين الأطفال دون سن الخامسة (موير وآخرون، ٢٠٢٠م). تعرضهم لمترتبات النزاع قبل ولادتهم وفي سن مبكرة له آثار ضارة على النتائج الصحية طويلة الأجل (منصور وريس، ٢٠١٢م؛ مينويو وشيمياكينا، ٢٠١٤م)، بما في ذلك قصرالقامة (أكبولوت يوكسل ويوكسل، ٢٠١٧م؛ أكريش وآخرون، ٢٠١٢م)، الأمر الذي يصاحبه تدني مستوى التعليم والدخل في وقت لاحق من الحياة (بيرمان وروزينويج، ٢٠٠٤م؛ شتراوس وتوماس، ١٩٩٨م). تتسبب هذه الآثار الصحية في المعاناة الحاليّة ومن المحتمل أن يكون لها آثار على إنتاجية السكان لفترة طويلة بعد انتهاء النزاع (مولر وآخرون، ٢٠١٧م).

التعافي الصحي – سواء بالنسبة للأشخاص أو للنظام الصحي – يُعد أمراً معقداً ويتطلب اهتماماً بالاحتياجات الصحية العاجلة على المدى القصير في ذات الوقت؛ بالإضافة إلى استعادة الخدمات الصحية الأساسية وإعادة تأهيل النظام الصحي على نطاق واسع (ووترز وآخرون، ٢٠٠٩م). تواجه البلدان الخارجة من نزاعات تحديات هائلة في هذا الصدد، بما في ذلك صعوبات التمويل، نقص العاملين في مجال الرعاية الصحية وارتفاع معدل تغييرهم بشكل مستمر والتأخيرات الإدارية الناتجة عن جهود الإعداد والتخطيط (كوميتو وآخرون، ٢٠١٠م؛ نيوبراندر وآخرون، ٢٠١١م).

في ظل افتقار أنظمة الصحة العامة إلى القدرات، غالباً ما يتدخل المانحون والمنظمات غير الحكومية في الإستجابة للمخاوف الإنسانية وتوفير الاحتياجات الصحية العاجلة. على الرغم من أن هذه الاستراتيجية يمكن أن تكون ناجحة، فإنه ينبغي على أصحاب المصلحة الحرص على تفادي مساوئ الاعتماد على المساعدات والبرامج التي يقودها المانحون. ينبغي تنفيذ البرامج بالتنسيق والتعاون مع الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة المحلية للمساعدة في تطوير الملكية، القدرات والشرعية (هار وروبنشتاين، ٢٠١٢م؛ ويتر، ٢٠١٢م). بالإضافة إلى ذلك، فإنه ينبغي الحرص على تطوير نظام صحي مستدام يكون قادراً على أداء وظيفته بشكل فعال على المدى الطويل بدلاً من التركيز فقط على البرامج الرأسية – والتي

يكون تركيزها منصب حول الإستجابة لوضع محدد (هار وروبنشتاين، ٢٠١٢م؛ ويتر، ٢٠١٢م).

قد يؤدي النزاع أيضاً إلى تعطيل التعليم، على سبيل المثال، من خلال تدمير المدارس وتهجير السكان. الأسباب الشائعة لتوقف الأطفال عن الذهاب إلى المدرسة أثناء النزاع تشمل: انعدام الأمن (جوستينو، ٢٠١١م)، النزوح (جوستينو، ٢٠١١م؛ أويلير ووارتون، ٢٠١٣م)، الحاجة إلى العمل (دي مايو ونواندي، ٢٠١٣م؛ رودريغيز وسانشيز، ٢٠١٢م) أو اختطافهم للتجنيد (بلاتمان وعنان، ٢٠١٠م). يرتبط التعرض للنزاع في سن مبكرة بانخفاض التحصيل الدراسي على المديين القصير والطويل (ليون، ٢٠١٢م)، مما يؤدي إلى انخفاض المكاسب مدى الحياة (أكبولوت يوكسل ويوكسل، ٢٠١٧م؛ ايتشينو ووينتر – إيمر، ٢٠٠٤م).

تشكل بيئة ما بعد انتهاء النزاع العديد من التحديات لاستعادة التعليم بما في ذلك بناء المرافق التعليمية، تعيين المعلمين، تحقيق الاستقرار في التمويل واختيار الإداريين (البنك الدولي، ٢٠٠٥م). غالباً ما يتعافى الالتحاق بالتعليم الابتدائي سريعاً بعد النزاع، بينما تتعافى معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية والجامعات بشكل أبطأ وغالباً لا تحظى بأولوية مرتفعة من قبل المانحين والوكالات الدولية (البنك الدولي، ٢٠٠٥م).

مع ذلك، فإن التعليم العالي يمكن أن يلعب دوراً مهماً في دعم واستدامة التعافي (ميلتون وبركات، ٢٠١٦م)، وإذا تم تنفيذه بعناية، فإن استعادة نظام التعليم يمكن أن يساهم في بناء السلام من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي ومرونة المجتمع (بركات وآخرون، ٢٠١٣م). علاوة على ذلك، فإنه يمكن أن يوفر أيضاً فرصاً لإصلاح الأنظمة التي ربما تكون قد ساهمت في الانقسامات وأوجه عدم المساواة المجتمعية (بوش وسالتاريلي، ٢٠٠٠م).

الحوكمة

الحوكمة هي أحد الأولويات الرئيسية في عملية التعافي بعد انتهاء النزاع، وإن كان من الصعب أيضاً فصلها عن إيجاد تسوية سياسية. يمكن فهم النزاع على أنه انهيار للعقد الاجتماعي، مما يجعل استعادة ذلك العقد وتعزيز العلاقة بين المواطن والدولة هدفاً حاسماً في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع (أديسون ومرشد، ٢٠٠١م). إعادة بناء العقد الاجتماعي لا تتطلب بناء المؤسسات فحسب، بل تتطلب أيضاً عقد اتفاقيات جديدة حول طبيعة القيادة، العمليات السياسية والحوكمة.

النجاح في بناء السلام والحفاظ عليه – منع تكرار حدوث النزاعات – هو العامل الأكثر أهمية في الحفاظ على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بعد انتهاء النزاع (مولر وآخرون، ٢٠١٧م). البلدان التي شهدت بالفعل حرباً أهلية معرضة بشكل كبير لخطر الوقوع في فخ النزاع (هيجري وآخرون، ٢٠١٧م)، مع خطر تكرار حدوث النزاعات بنسبة ٤٠ بالمائة

في السنوات العشر الأولى بعد انتهاء النزاع (كوليير وآخرون، ٢٠٠٨م). إدخال تحسينات على الحوكمة يُعد أمراً مهماً بشكل خاص للتعافي بعد انتهاء النزاع، حيث أن الحكم الرشيد والمؤسسات ذات النوعية الجيدة يحدان بدرجة كبيرة من خطر تكرار حدوث النزاعات (هيجري ونيجارد، ٢٠١٥م؛ والتر، ٢٠١٥م). تشمل جوانب نوعية الحوكمة التي تقلل من مخاطر النزاع على المدى الطويل الجودة المؤسسية، الشفافية أو تلاشي الفساد، عدم ممارسة القمع وسيادة القانون والمؤسسات القانونية (هيجري ونيجارد، ٢٠١٥م؛ والتر، ٢٠١٥م).

تركز العديد من الدراسات حول الحوكمة أثناء التعافي بعد انتهاء النزاع على الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية الرسمية. النتائج المتعلقة بدور الديمقراطية في التعافي بعد انتهاء النزاع معقدة. ترى بعض الدراسات أن الديمقراطيات أقل احتمالاً في أن تشهد نزاعاً داخلياً (هندرسون وسينجر، ٢٠٠٠م؛ كرين ومايرز، ١٩٩٧م) وأن الديمقراطية المستقرة والقوية توفر الأساس الأقوى لسلام دائم (هيجري وآخرون، ٢٠٠١م). مع ذلك، تشير الأدبيات أيضاً إلى أن الديمقراطية الضعيفة أو عملية التحول الديمقراطي قد تجعل بلداً ما أكثر عرضة لتكرار حدوث النزاعات على المدى القصير (سيدرمان وآخرون، ٢٠١٠م؛ كوليير وآخرون، ٢٠٠٨م؛ فيرون ولايتين، ٢٠٠٣م). لذلك، فإنه من المهم بشكل خاص أن تقوم البلدان بإدخال تحسينات في جميع جوانب الحوكمة، بما في ذلك الجودة، الفعالية والشفافية المؤسسية (هيجري ونيجارد ، ٢٠١٥م).

كما أن الحوكمة مهمة لدورها في دعم أو إعاقة جهود التعافي. يمكن للمؤسسات القوية والحكومات الفعالة تحسين النمو والتنمية بشكل عام، وتسريع التحسينات في البنية التحتية والصحة والتعليم، وجعل المساعدات أكثر إنتاجية (كولير وهوفلر، ٢٠٠٢م). مع ذلك، تواجه العديد من البلدان الخارجة من نزاعات "معضلة الحوكمة" (أناند، ٢٠٠٥م) حيث أن الدولة الهشة قد تستغرق عقوداً لاستعادة نوعية الحوكمة وإنشاء مؤسسات فعّالة (بريتشيت ودي ويجير، ٢٠١١م). تقتضي ظروف الأزمات اتخاذ إجراءات فورية ولا يمكن للسكان المحتاجين انتظار إدخال تحسينات على الحوكمة، غير أن عدم الاستثمار بما فيه الكفاية في بناء المؤسسات يعرض البلدان لخطر تكرار حدوث النزاعات.

تمويل التعافي

إعادة البناء بعد انتهاء النزاع عملية مكلفة. إنها تنطوي على إعادة بناء عالية التكلفة بالإضافة إلى إعادة بناء القدرات المؤسسية ورأس المال الاجتماعي – كل ذلك في اقتصاد عصف به النزاع. عادةً ما تكون المساعدات أهم أداة تمويل في بيئة ما بعد انتهاء النزاع، حيث تتعرض البلدان إلى انخفاض الإيرادات الحكومية، محدودية المدخرات المحلية وهروب رؤوس الأموال الكبيرة (نكورونزيزا، ٢٠٠٨م). تكون المساعدات فعالة بشكل خاص في المساهمة في التعافي عندما تقترن بسياسة جيدة (كولير وهوفلر، ٢٠٠٢م)، إلا أنه ينبغي استثمارها بعناية لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة ودعم بناء أنظمة مستدامة على المدى الطويل.

في حين أنه ينبغي على المانحين أن يكونوا على دراية بالقدرات المحدودة، في كثير من الأحيان، للبلدان الخارجة من نزاعات، فإنه لا ينبغي لهم أيضاً إغفال الحكومات الوطنية والمحلية (ويتر، ٢٠١٢م). من المهم أن تشارك الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية في عمليات التعافي وفي الدفع بها لضمان التعافي المستدام والمساعدة في إعادة بناء القدرات المحلية، الوطنية والمؤسسية التي تضررت أثناء النزاع.

يعتبر القطاع الخاص أيضاً أحد الاعتبارات الهامة عندما يكون تمويل التعافي من الموارد الحكومية بعد انتهاء النزاع، في كثير من الأحيان، منخفضاً بشكل خاص. على سبيل المثال، انخفض إجمالي الإيرادات المحلية المحصلة في اليمن إلى أقل من ٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (البنك الدولي، ٢٠٢٠م). يمكن أن يساعد وجود قطاع خاص نشط وقوي في تعزيز النمو ومنع تكرار حدوث النزاعات والمساعدة في تمويل التنمية المستدامة بعد انتهاء النزاع (براي، ٢٠٠٩م). يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية والقطاعات الأخرى، عند تنفيذها بعناية، أن تساعد في إطلاق موارد إضافية.

تصور مستقبل اليمن

يُعد النزاع في اليمن من بين أكثر النزاعات تدميراً منذ الحرب الباردة (موير وبول وآخرون، ٢٠١٩م). علاوة على ذلك، فقد كانت آثاره غير المباشرة هائلة، مما أعاق التنمية البشرية لأكثر من عقدين من الزمن (موير وبول وآخرون، ٢٠١٩م). كان أثر النزاع مدمراً بشكل خاص بسبب سياق التنمية في البلاد قبل اندلاع النزاع في عام ٢٠١٥م وبسبب الطرق التي أثر بها النزاع على أنظمة التنمية.

وفقاً لآخر **تقييم ديناميكي للاحتياجات** من قبل البنك الدولي، تسبب النزاع في إلحاق أضرار بربع أصول شبكات الهاتف المحمول، أكثر من ثلث المرافق التعليمية، ٤٠ بالمائة من المرافق الصحية، ٤٠ بالمائة من الأصول السكنية، ٤٠ بالمائة من أصول المياه والصرف الصحي والنظافة وأكثر من نصف أصول قطاع الطاقة. تتراوح التكلفة التقديرية لاحتياجات استعادة البنية التحتية الأساسية بين ٢٠ و٢٥ مليار دولار أمريكي على مدى خمس سنوات (البنك الدولي، ٢٠٢٠م)، غير أن التعافي الناجح سيتطلب أكثر من إعادة بناء البنية التحتية المتضررة.

أدى النزاع إلى تدهور صحة السكان بشكل كبير وانخفاض مستوى التحصيل الدراسي – ومن المرجح أن تستمر آثاره لعقود. أضر النزاع بقدرة الدولة وشرعيتها، الأمر الذي تترتب عليه الحاجة إلى إعادة بناء القدرات المؤسسية والحوكمة. سيكون من الضروري أيضاً معالجة معوقات التنمية الموجودة سابقاً لتجنب العودة إلى ذلك الوضع. علاوة على ذلك، غالباً ما يؤدي النزاع واسع النطاق إلى تغير اقتصادي هيكلي دائم وتحولات في الكثافة السكانية، التجارة وأنماط الطلب (فيرويمب وآخرون، ٢٠١٩م).

يجب أن يتعامل التعافي مع (أ) التحديات الإنمائية الهيكلية الموجودة مسبقاً، (ب) الأضرار الناجمة بشكل مباشر وغير مباشر عن النزاع، و (ج) التحديات الجديدة وغير المتوقعة أحياناً في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

يتمثل أحد هذه التحديات في معالجة انعدام الأمن الغذائي المستمر في اليمن. حتى قبل اندلاع النزاع، اعتمدت البلاد على الواردات لتلبية ما يقرب من ٩٠ بالمائة من احتياجاتها من الغذاء (مشروع تقييم القدرات، ٢٠٢٠م). العامل الرئيسي المحرك لانعدام الأمن الغذائي لا يتمثل في عدم توفر الغذاء في البلاد، بل في القدرة على تحمل تكاليفه. نظراً لأن جميع احتياجات اليمن من المواد الغذائية تقريباً يتم استيرادها من الخارج، فإن أسعار المواد الغذائية معرضة بشكل خاص للتقلبات بسبب مشاكل مثل عدم استقرار العملة، التغيرات في تكاليف النقل والتكاليف اللوجستية، وانخفاض وصول المستوردين إلى الخدمات الائتمانية.

لم يكن اليمن معتمداً دائماً على الواردات على هذا النحو – تم استيراد ١٨ بالمائة فقط من احتياجاته من الحبوب في عام ١٩٧٠م، مقارنة بنحو ٧٥ بالمائة في السنوات الأخيرة (أجل، ٢٠١٨م). إلا أنه، وعلى مدى العقود التالية، أدى تدفق التحويلات المالية واكتشاف النفط وتصديره إلى ازدياد قوة العملة (أنصاري، ٢٠١٦م). لم يكن بمقدور إنتاج المواد الغذائية الأساسية منافسة الواردات الرخيصة وتحولت المحفظة الزراعية في اليمن نحو المحاصيل النقدية كثيفة الاستهلاك للمياه، وخاصة القات. بسبب التوقف عن زراعة الأراضي المستخدمة للمحاصيل التقليدية، تم التخلي عن صيانة الكثير من أنظمة المدرجات الزراعية في اليمن، مما خلق تحديات إضافية لأي جهود تُبذل لاستئناف الإنتاج (أجل، ٢٠١٨م). أي مسعى لتحويل القطاع الزراعي للاستهلاك المحلي سوف يكون بحاجة إلى معالجة مشاكل شحة المياه وتدهور الأراضي الموجودة مسبقاً.

ثمة تحدٍ آخر يتمثل في القلق المستمر إزاء ميزان المدفوعات والاحتياطيات الأجنبية لليمن إذ أن صادرات النفط والغاز كانت مصدراً هاماً للإيرادات الحكومية والعملات الأجنبية على حد سواء. أدى النزاع إلى توقف صادرات النفط مؤقتاً والتي لم تتعافَ بعد لتصل إلى المستوى الذي كانت عليه قبل اندلاع النزاع.

تراجع ثاني أهم مصدر للعملات الأجنبية – التحويلات المالية والمساعدات – بشكل حاد في عام ٢٠٢٠م بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد – كوفيد-١٩ (مشروع تقييم القدرات، ٢٠٢٠م؛ الوحدة الاقتصادية في مركز صنعاء، ٢٠٢٠م). كافح المستوردون للوصول إلى الائتمان والعملات الصعبة – وهي مشكلة معقدة بسبب انقسام البنك المركزي اليمني، مما أدى إلى تضارب الأنظمة واللوائح الخاصة بالعملة (مشروع تقييم القدرات، ٢٠٢٠م). سيكون الحفاظ على مستوى معين من استقرار العملة أمراً بالغ الأهمية لدعم التعافي الاقتصادي.

على الرغم من التحديات، هناك أسباب وجيهة للتفاؤل بيمن ما بعد النزاع. إذا أمكن وقف النزاع وبناء سلام دائم، فإن هناك إمكانية لأن يتعافى اليمن وأن تتحسن حياة ملايين اليمنيين بشكل كبير.

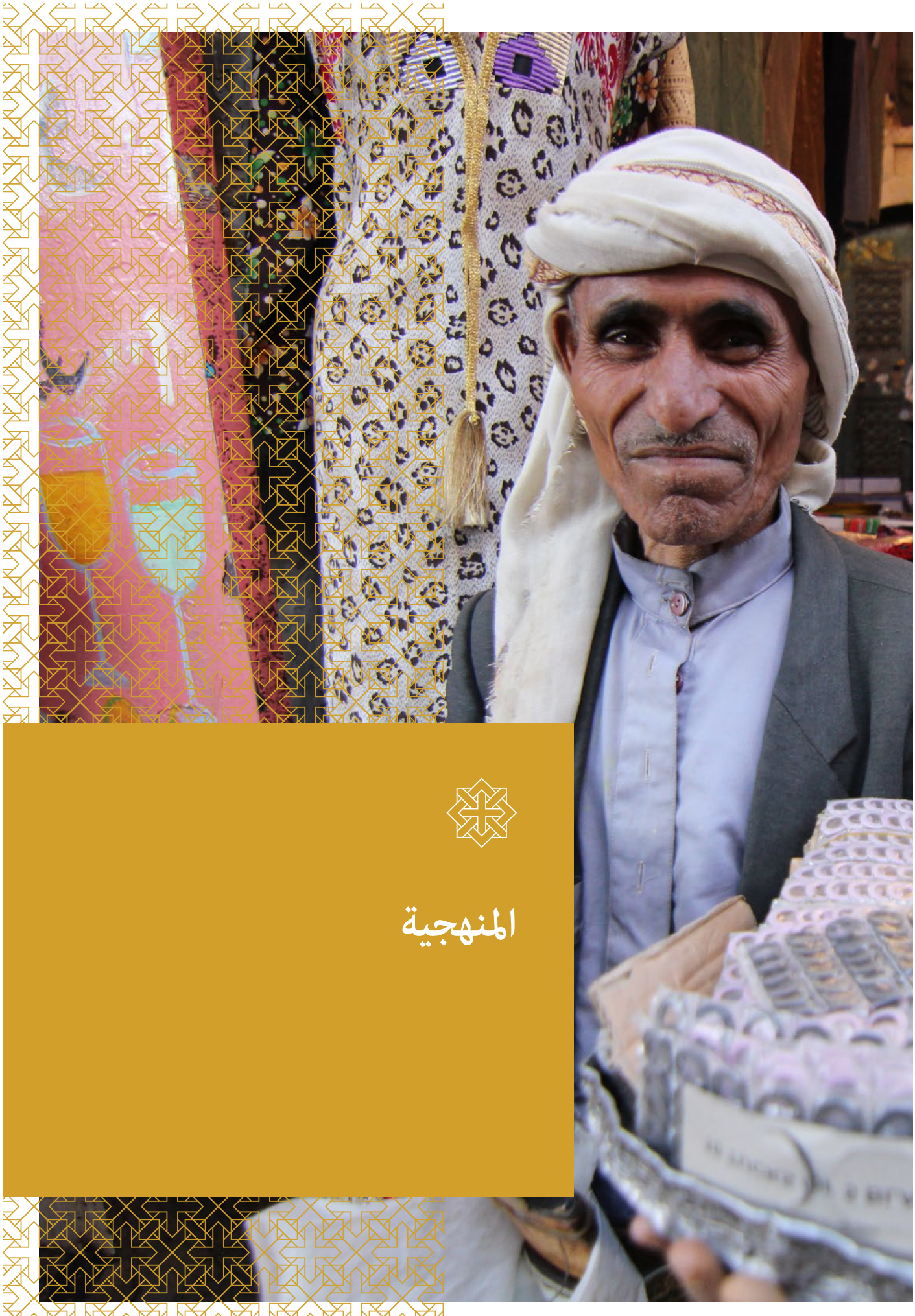

المنهجية

باتباع المنهجية التي تم وضعها من قبل موير وآخرين (٢٠١٩م)، فإننا نستخدم أداة تقييم المستقبل الدولي للتحليل الكمي الوارد في هذا التقرير. أداة تقييم المستقبل الدولي هي منصة مفتوحة المصدر تُستخدم لوضع نماذج التقييم المتكامل وتمثل ١٢ نظام مترابط ديناميكياً: الزراعة، الخصائص السكانية، الاقتصاد، التعليم، الطاقة، البيئة، التمويل، الحوكمة، الصحة، البنية التحتية، السياسة الدولية والتكنولوجيا[٣].

لتمثيل كيفية تأثير النزاع على التنمية في اليمن على أفضل وجه، فإننا نقارن سيناريو **اللانزاع** المغاير للواقع مع سيناريو حدوث **نزاع** تمت معايرته لمحاكاة النزاع الجاري حتى عام ٢٠٣٠م. لمزيد من المعلومات المفصلة حول عملية المعايرة ومصادر البيانات المستخدمة، أنظر الملحق رقم ١.

بالنسبة لهذا التقرير، فإننا نقوم بدمج تحديثات البيانات الأخيرة في أحدث إصدار لنموذج المستقبل الدولي. في سيناريو حدوث **نزاع**، نقوم بتحديث معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بآخر توقعات النمو من صندوق النقد الدولي. نستخدم أيضاً بيانات محدثة عن الوفيات المرتبطة بالنزاع في اليمن من قاعدة بيانات مواقع النزاع المسلح و الأحداث (ACLED).

من خلال تغطية ما بعد الإطار السابق لسيناريو حدوث **نزاع** و**اللانزاع**، فإننا نقوم بإنشاء العديد من السيناريوهات الجديدة التي تحاكي مسارات التعافي المحتملة لليمن (الجدول رقم ١). في جميع سيناريوهات التعافي، فإنه من المفترض أن ينتهي النزاع في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م ويبدأ السلام في ١ يناير ٢٠٢٢م.

يشكل سيناريو **التعافي المجزأ** نموذجاً لعالم تتأخر وتتباطأ فيه إعادة الإعمار، حيث تكون المساعدات الدولية محدودة وتفشل في دعم التنمية المستدامة على المدى الطويل. تتسم المبادرات الحكومية ومبادرات التعافي بغياب التنسيق، عدم الفعالية، القصور والفساد. مبادرات التعافي لا تتصدى للتحديات الإنمائية في البلاد قبل النزاع ولا تعوض بنجاح الأضرار الاقتصادية والبشرية التي أحدثها النزاع. بالإضافة إلى ذلك، في **التعافي المجزأ**، فإنه من المحتمل وجود تباينات إقليمية كبيرة تؤدي إلى تحرك بعض المناطق نحو الاستقرار والتعافي بينما يتم إغفال مناطق أخرى. في هذا السيناريو، تظل البلاد معرضة بشدة للأزمات ومن المرجح أن تعود إلى حالة النزاع.

لمحاكاة مسار **التعافي المجزأ** هذا في أداة تقييم المستقبل الدولي، فإننا نطلق ببطء تدخلات المعايرة التي تم إجراؤها على سيناريو حدوث نزاع على مدى ١٠ سنوات. سرعة هذا التعافي مشابهة لأمثلة تاريخية أخرى لبلدان شهدت تعافياً بطيئاً من النزاع.

بعد ذلك، نقوم بإنشاء سيناريوهات اللبنات الأساسية الخمسة – كل منها يركز على محور مختلف أثناء التعافي – التي يتم إنشاؤها على رأس سيناريو **التعافي المجزأ**:

١. تركز **الاستثمارات الزراعية** على تخفيف مشاكل الوصول إلى الغذاء والإنتاج الزراعي.

٢. تركز **التنمية الاقتصادية** على الاستثمار والدعوة للبحث عن مصادر متعددة لتمويل التعافي.

٣. **تمكين المرأة** يعالج قضية عدم المساواة بين الرجال والنساء المتجذرة في البلاد منذ أمد طويل.

٤. **القدرات البشرية** موجهة نحو قضايا التنمية البشرية مثل الصحة والتعليم.

٥. **نوعية الحوكمة** تحاكي تحسين الفعالية والشفافية والأمن في الحوكمة.

يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول اللبنات الأساسية للتعافي والتدخلات الخاصة بها في الملحق رقم ١.

السيناريو النهائي – **التعافي المتكامل** – هو حشد التدخلات من سيناريوهات اللبنات الأساسية الخمسة في سيناريو واحد. يمثل هذا السيناريو نموذجاً لمستقبل تبدأ فيه جهود التعافي وإعادة الإعمار بسرعة وكفاءة – ليس للعودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل اندلاع النزاع فحسب، ولكن لتنفيذ إصلاحات مستدامة وإحداث تقدم تحولي لإعادة البناء بشكل أفضل؛ يشمل ذلك تحسين التنمية للمرأة وإدماجها فيها.

المساعدات الدولية مهمة في سيناريو **التعافي المتكامل**، وبنفس القدر من الأهمية، يتم استثمارها بهدف بناء السلام واستدامته على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، تم إحراز تقدم نحو معالجة التحديات القائمة منذ أمد طويل، كما أن إحداث تحسينات في فعالية وشفافية الحكومة يساعد على

(٣) لمزيد من المعلومات حول نموذج المستقبل الدولي، أنظر هيوز (٢٠١٩م) أو المراجع على pardee.du.edu.

إعادة بناء العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن. يتطلب هذا السيناريو حكماً رشيداً وتسويةً سياسيةً مستقرة وخفض احتمال حدوث نزاع في المستقبل.

أيضاً، فقد قمنا بالتحكم في بعض الآثار الإنمائية لجائحة كوفيد-١٩ من خلال إدخال أرقام نمو الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠٢٠م و٢٠٢١م لتجسيد واقع الجائحة. من الواضح أن الفيروس استمر في التأثير على البلدان في جميع أنحاء العالم حتى عام ٢٠٢١م؛ قد كتب آخرون عن آثار الجائحة العالمية على التنمية والنزاع في اليمن (كاراسبان، ٢٠٢٠م؛ ناصر، ٢٠٢٠م).

تشتمل سيناريوهات **النزاع** وجميع سيناريوهات **التعافي** على أرقام محدثة لنمو الناتج المحلي الإجمالي تعكس أحدث توقعات صندوق النقد الدولي (٢٠٢١م) التي تأخذ في الاعتبار جائحة كوفيد-١٩. أيضاً، فإنه باستطاعتنا أن نفترض أن الجائحة كانت ستؤثر على اقتصاد اليمن حتى في غياب النزاع. للسيطرة على الآثار الناجمة عن الجائحة في سيناريو **اللانزاع**، قمنا بخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠م إلى سالب ٥ بالمائة ليعكس معدل النمو الفعلي في اليمن.

جدول رقم ١ | ملخص للسيناريوهات المستخدمة في هذا التقرير

السيناريو		الوصف
اللانزاع		سيناريو مغاير للواقع لم يحدث فيه نزاع في اليمن منذ عام ٢٠١٥م حتى الآن. يتوقع هذا السيناريو المسار الذي كانت ستكون عليه البلاد في حال عدم تصاعد النزاع، يتضمن ذلك تعديلاً لمراعاة الآثار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ في عامي ٢٠٢٠م و٢٠٢١م.
حدوث نزاع		سيناريو يعكس عواقب النزاع على التنمية حتى نهاية عام ٢٠٢١م ويتوقع استمرار النزاع حتى نهاية عام ٢٠٣٠م.
التعافي المجزأ		سيناريو ينتهي فيه النزاع في اليمن بعد عام ٢٠٢١م[٤]، لكن التعافي ضعيف وغير فعّال؛ التقدم يعوقه نقص الموارد ونشوء الاحتكاكات مع عدم معالجة التحديات المترسخة.
اللبنات الأساسية للتعافي	الاستثمارات الزراعية	ينتهي النزاع بعد عام ٢٠٢١م. الدفع نحو الاستفادة من الزراعة في اليمن يلبي الاحتياجات العاجلة للوصول إلى الغذاء. في نفس الوقت، الاستثمار في الإنتاج الزراعي بما يتوافق مع القيود المفروضة في اليمن. بخلاف ذلك، يعكس التعافي بشكل عام سيناريو التعافي المجزأ.
	التنمية الاقتصادية	ينتهي النزاع بعد عام ٢٠٢١م. الدفع نحو التنمية الاقتصادية يؤدي إلى زيادة الاستثمار والاستفادة من مصادر التمويل المختلفة (مثل المساعدات والتحويلات المالية). بخلاف ذلك، يعكس التعافي بشكل عام سيناريو التعافي المجزأ.
	تمكين المرأة	ينتهي النزاع بعد عام ٢٠٢١م. الدفع نحو المساواة بين الرجال والنساء يؤدي إلى زيادة مشاركة المرأة في العمل، في المناصب القيادية وتحسين فرص وصول الفتيات إلى التعليم. بخلاف ذلك، يعكس التعافي بشكل عام سيناريو التعافي المجزأ.
	القدرات البشرية	ينتهي النزاع بعد عام ٢٠٢١م. الدفع نحو تحسين التنمية البشرية يؤدي إلى تحسين الوصول إلى الكهرباء، المياه المأمونة والصرف الصحي، وتحسين التحصيل الدراسي. بخلاف ذلك، يعكس التعافي بشكل عام سيناريو التعافي المجزأ.
	نوعية الحوكمة	ينتهي النزاع بعد عام ٢٠٢١م. الدفع نحو تحسين الحوكمة يؤدي إلى تحسين الفعالية، الأمن والشفافية، وكذلك الاستفادة الناجحة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية. بخلاف ذلك، يعكس التعافي بشكل عام سيناريو التعافي المجزأ.
التعافي المتكامل		سيناريو ينتهي فيه النزاع في اليمن بعد عام ٢٠٢١م، ويتسم التعافي بدفع قوي وفعال نحو إعادة الإعمار، فضلاً عن التنمية التحولية والمستدامة. يجمع هذا السيناريو بين التدخلات من سيناريوهات اللبنات الأساسية الخمسة للتعافي المفصلة أعلاه.

(٤) في هذا السيناريو وجميع سيناريوهات التعافي، يُفترض أن يستمر النزاع حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م ويبدأ السلام في ١ يناير ٢٠٢٢م.

القيود المنهجية

لهذه الدراسة قيود مختلفة. كما ذُكر آنفاً، فإن الغرض من التقرير لا يكمن في عرض سياسة ما أو مخطط برامجي إذ أن اليمن، في وقت كتابة هذا التقرير، لا يزال يشهد نزاعاً نشطاً. بدون معرفة المعالم المحددة للتسوية السلمية، فإنه من غير الممكن تحديد السياسات الخاصة التي يجب اتخاذها لتحقيق مسارات التعافي في هذا التقرير. بدلاً من ذلك، فإن هذا التقرير يمكن أن يكون بمثابة أداة للمناصرة وللتفكير الاستراتيجي على حد سواء، مما يساعد صناع السياسات وأصحاب المصلحة على فهم الآثار طويلة الأمد المترتبة على خيارات السياسات والتفاعلات بين هذه الخيارات.

تضع هذه الدراسة افتراضات حول نتائج تسوية سلمية محتملة لأغراض وضع النماذج. بعد انتهاء النزاع في جميع سيناريوهات التعافي، فإننا نفترض أن اليمن لا يزال نفس الدولة (أي أنه لم يتم تقسيمه إلى دولتين أو أكثر) وأن النزاع لن يتكرر خلال الفترة التي شملتها الدراسة (حتى عام ٢٠٥٠م). في سيناريو حدوث نزاع، فإننا نفترض حدوث نزاع بمستوى يعادل السنوات العديدة الماضية، لذلك فإننا لا نضع نموذجاً لتهدئة النزاع أو اشتعاله حتى عام ٢٠٣٠م.

لا يُقصد من نتائج هذه الدراسة أن تكون بمثابة تنبؤات بما سيحدث. تخضع النتائج لقدر كبير من عدم اليقين ليس فقط لأنها تقديرات مشتقة من النموذج، ولكن أيضاً لأن البيانات الخارجية المأخوذة كمدخلات في النموذج تم جمعها في ظروف النزاع – وهو مسعى صعب للغاية.

النزاع والتعافي في اليمن

أثر النزاع على التنمية في اليمن: تحديث

في هذا التقرير، نشير كثيراً إلى الأرقام المنسوبة إلى النزاع، أو الضرر الذي نتج عن النزاع نفسه.

يتم حساب التأثيرات المنسوبة إلى النزاع كفارق بين سيناريو **النزاع** وسيناريو **اللانزاع**. يوضح الشكل رقم ٣، على سبيل المثال، إجمالي العدد التقديري والمتوقع للوفيات في اليمن. على الرغم من أن الوفيات هو أمر متوقع في أي مجتمع، إلا أننا نجد معدل وفيات أعلى بكثير في سيناريو **النزاع** بسبب العنف (الوفيات المباشرة) وكذلك بالنسبة للأمراض وسوء التغذية (الوفيات غير المباشرة). يشكل عدد الوفيات المباشرة وغير المباشرة معاً إجمالي عدد الوفيات المنسوبة للنزاع.

إذا استمر النزاع حتى نهاية عام ٢٠٢١م، فإننا نقدر أنه سوف يتسبب في وفاة ٣٧٧,٠٠٠ شخص، منها ١٥٤,٠٠٠ حالة وفاة بسبب النزاع المباشر والعنف و٢٢٣,٠٠٠ حالة وفاة – أو ما يقرب من ٦٠ بالمائة – بشكل غير مباشر بسبب النزاع. من أصل العدد الإجمالي للوفيات، فإن ٢٥٩,٠٠٠ حالة وفاة – ما يقرب من ٧٠ بالمائة من إجمالي عدد الوفيات المنسوبة للنزاع – هي لأطفال دون سن الخامسة. إذا استمر النزاع حتى عام ٢٠٣٠م، فإننا نتوقع أن يبلغ العدد الإجمالي للوفيات المنسوبة للنزاع ١,٣ مليون وفاة – أكثر من ٧٠ بالمائة منها ستكون وفيات غير مباشرة؛ في حين أن ٨٠ بالمائة من هذه الوفيات ستكون لأطفال دون سن الخامسة.

يوضح الشكل رقم ٤ رسماً بيانياً يمثل الناتج المحلي الإجمالي، حيث تمثل خسارة الناتج المحلي الإجمالي المنسوبة للنزاع كل عام الفارق بين هذين السيناريوهين. تشير تقديراتنا إلى أن اقتصاد اليمن لعام ٢٠٢١م يبلغ تقريباً نصف الحجم الذي كان يمكن أن يكون عليه في سيناريو **اللانزاع**[٥]. بالإضافة إلى ذلك، تشير تقديراتنا إلى أن النزاع سيكلف اليمن ١٢٦ مليار دولار أمريكي من الخسائر في الإنتاج بحلول نهاية عام ٢٠٢١م.

إذا استمر النزاع حتى عام ٢٠٣٠م، فإن الناتج المحلي الإجمالي لليمن (ما يُقدر بنحو ٢٤ مليار دولار أمريكي) سيكون أكثر بقليل من ثلث الناتج المحلي الإجمالي لسيناريو **اللانزاع** وستبلغ قيمة الخسائر في الإنتاج ٤٢٢ مليار دولار أمريكي.

في عام ٢٠٢١م، يعيش ٢٠ مليون شخص – ٦٥ بالمائة من عدد السكان في اليمن – بدخل أقل من ١,٩٠ دولار أمريكي في اليوم (تصنيف الفقر المدقع)، ١٥,٦ مليون شخص منهم بسبب النزاع. بحلول عام ٢٠٣٠م، من المتوقع أن يكون ٢٤,٨ مليون شخص ضمن هذه الفئة – ٢٢,٢ مليون شخص أكثر مما هو عليه في سيناريو **اللانزاع**. هذا العدد يشمل ١,٦ مليون طفل إضافي و٨,٦ مليون شخص إضافي يعانون من سوء التغذية – حوالي ضعف المستوى المتوقع في سيناريو **اللانزاع**.

شكل رقم ٣ | إجمالي عدد الوفيات في اليمن في سيناريو حدوث نزاع وسيناريو اللانزاع والفارق المنسوب للنزاع حتى عام ٢٠٢١م. المصدر: نموذج تقييم المستقبل الدولي (IFS 7.67)

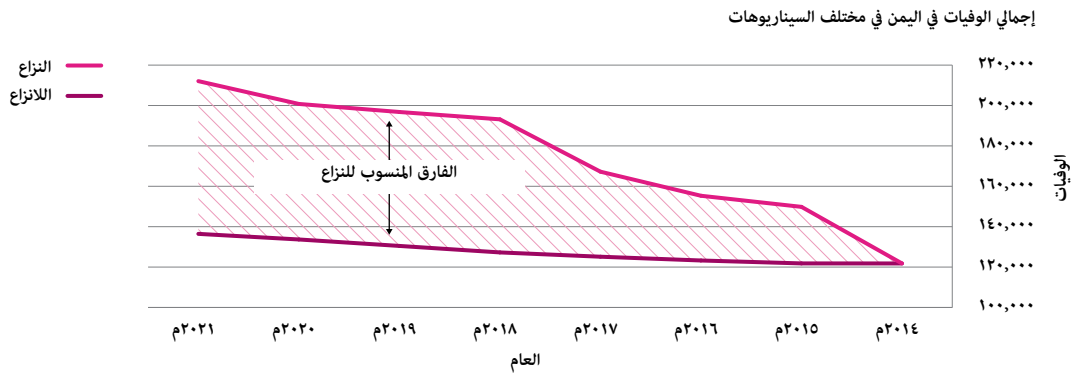

(٥) في هذا التقرير، ما لم يُحدد خلاف ذلك، يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي وجميع العملات بالدولار الأمريكي لعام ٢٠١١م. هناك طريقتان لقياس الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من الناتج: تقيس أسعار الصرف في السوق قيمة الناتج بالعملات المحلية مقابل أسعار الصرف السائدة في السوق للدولار الأمريكي لعام ٢٠١١م. يتم احتساب تعادل القوة الشرائية لكل بلد مقارنة بتكلفة المعيشة ومعدلات التضخم. ويؤخذ في الاعتبار مقدار العملة التي يجب تحويلها إلى عملة بلد آخر لشراء سلة مماثلة من السلع والخدمات في ذلك البلد. تميل قياسات الناتج المحلي الإجمالي في تعادل القوة الشرائية إلى أن تكون أعلى، خاصةً في البلدان النامية. ما لم يُذكر خلاف ذلك، تكون قياسات الناتج المحلي الإجمالي في أداة تقييم المستقبل الدولي مبنية على أسعار الصرف في السوق، وتكون قياسات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في نفس الأداة تعادل القوة الشرائية.

شكل رقم ٤ | الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار الصرف في السوق) في اليمن في في سيناريو حدوث نزاع وسيناريو اللانزاع والفارق المنسوب للنزاع. المصدر: نموذج تقييم المستقبل الدولي (IFS 7.67)

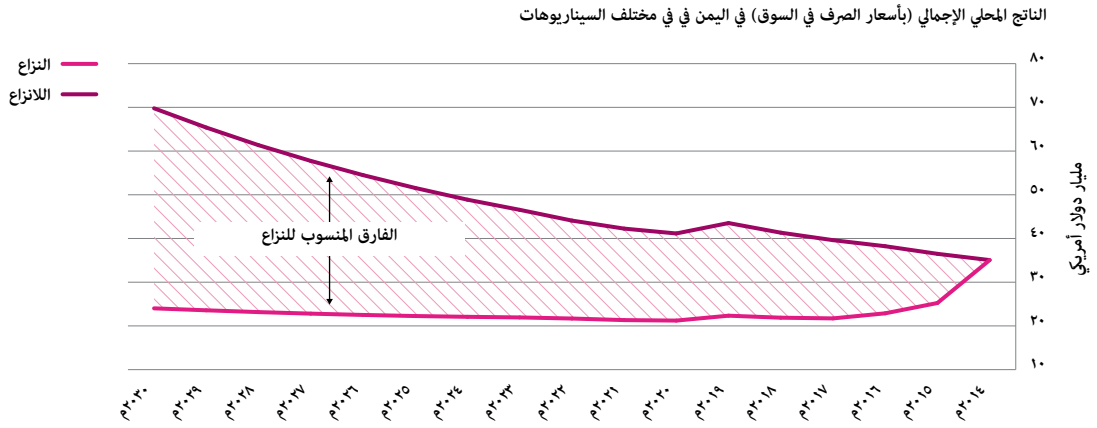

أثّر النزاع سلباً على التعليم في اليمن ومن المتوقع أن يعيق التقدم طالما ظل مستمراً. نتوقع أن المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الابتدائي قد انخفض من حوالي ١٠٠ بالمائة إلى ما يزيد قليلاً عن ٧٥ بالمائة، وأن المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الثانوي قد انخفض من ٥٠ بالمائة قبل النزاع إلى ٢٨ بالمائة فقط في عام ٢٠٢١م. أدى النزاع بالفعل إلى خفض متوسط التحصيل الدراسي بين البالغين (من تبلغ أعمارهم ١٥ عاماً فأكثر) إلى ٤,٣ سنة – بمعدل أقل مما كان متوقعاً خلال سيناريو **اللانزاع** بما يقارب أكثر من نصف سنة. بحلول عام ٢٠٣٠م، ينخفض معدل التحصيل العلمي إلى ٤,٢ سنة – انخفاض بنسبة ٢٥ بالمائة (أو ١,٤ سنة) عن مستوى **اللانزاع**.

يؤثر النزاع بشكل كبير على التنمية بأبعاد مختلفة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: يترك التباطؤ الاقتصادي الأسر الضعيفة في حالة فقر ويؤثر على قدرتها على شراء الغذاء والضروريات؛ يجبر الدمار الناس على ترك منازلهم ويتسبب في تدهور ظروفهم المعيشية، مما يجعل الأطفال أكثر عرضة للإصابة بالأمراض؛ يؤدي ارتفاع تكاليف النقل والخدمات اللوجستية، بسبب انعدام الأمن والأضرار المادية، إلى ارتفاع

جدول رقم ٢: مؤشرات النتائج الرئيسية لسيناريو حدوث نزاع وسيناريو اللانزاع وكذلك الفارق المنسوب للنزاع. المصدر: نموذج تقييم المستقبل الدولي (IFS 7.67)

		٢٠٢١م			٢٠٣٠م		
		حدوث نزاع	اللانزاع	منسوب للنزاع	حدوث نزاع	اللانزاع	منسوب للنزاع
الوفيات المباشرة (تراكمية)	ألف شخص	١٥٤	٠	١٥٤	٣٥٢	٠	٣٥٢
الوفيات غير المباشرة (تراكمية)	ألف شخص	٢٢٣	٠	٢٢٣	٩٧١	٠	٩٧١
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الصرف في السوق	مليار دولار أمريكي	٢١,٣	٤٢,٣	٢٠,٩	٢٤,٠	٦٩,٨	٤٥,٨
الفقر المدقع	مليون شخص	٢٠	٤,٤	١٥,٦	٢٤,٨	٢,٦	٢٢,٢
الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية	مليون شخص	٣,١	١,٥	١,٦	٤,٣	١,٤	٢,٩
الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية	مليون شخص	١٧,٤	٨,٨	٨,٦	١٨,٤	٩,٢	٩,٢
سنوات التعليم	متوسط ١٥+	٤,٣	٤,٩	٠,٦	٤,٢	٥,٦	١,٤

أسعار الغذاء، مما يتسبب في انتشار الجوع على نطاق واسع. مع كل سنة لاحقة من النزاع، تتزايد هذه الضغوط وتفاقم بعضها البعض، مما يجعل الوضع أكثر خطورة.

في غضون عامين فقط منذ أول تقرير تم نشره في سلسلة تأثير الحرب والنزاع هذه، ارتفع العدد التراكمي للوفيات في النزاع بأكثر من ٦٠ بالمائة. تُظهر الأرقام المحدثة لعام ٢٠٢١م أن الآثار المباشرة وغير المباشرة للنزاع هي المسؤولة عن وفاة طفل واحد دون سن الخامسة كل ٩ دقائق (مقارنة بطفل واحد كل ١٢ دقيقة في عام ٢٠١٩م). مع استمرار النزاع واستمرار تدهور التنمية، فإن آثار النزاع لا تقتصر على حصد المزيد من الأرواح فحسب، بل تجعل من الصعب على اليمن التعافي بصورة ناجحة حتى بعد انتهائه.

التعافي المجزأ

التعافي بعد انتهاء النزاع أمر صعب، وقد يعوق إحراز التقدم التأخير في التنفيذ، تحديات التنسيق، ضعف قدرات الحكومة وصعوبات التمويل. سيناريو **التعافي المجزأ** يحاكي التعافي البطيء والمتعثر بعد انتهاء النزاع. تتيح إعادة الإعمار إحراز تقدم حقيقي في استعادة التنمية الاقتصادية والبشرية، إلا أن المبادرات لا تدعم التنمية المستدامة طويلة الأجل ولا تتصدى للتحديات الإنمائية القائمة مسبقاً. لا تتوفر الموارد الدولية لتحقيق التعافي المستدام كما أن الإرادة السياسية داخل البلاد غير متماسكة بما يكفي للتغلب على الندوب التي يخلفها النزاع على نوعية الحوكمة. تبدأ جميع مؤشرات التنمية في العودة إلى حالتها الطبيعية، مما يؤدي إلى تحسين النتائج بالنسبة لليمنيين في جميع المجالات. لكن التقدم لا يعوض عن الخسائر الناجمة عن النزاع، ومع التهديد المستمر بتكرار حدوث النزاع، فإنه يصبح محفوفاً جداً بالمخاطر.

في هذا السيناريو، يبدأ الناتج المحلي الإجمالي في النمو – وإن كان بطيئاً نسبياً – حيث يبلغ متوسطه ٣,٩ بالمائة في السنوات الخمس الأولى بعد انتهاء النزاع. تصل مكاسب الناتج المحلي الإجمالي التراكمي بحلول عام ٢٠٣٠م في سيناريو **التعافي المجزأ** – مقارنة بسيناريو **النزاع** – إلى ما يقرب من ٣٤ مليار دولار أمريكي. مع ذلك، يظل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (٣٢,٤ مليار دولار أمريكي) أقل من نصف المتوقع في سيناريو **اللانزاع** (٦٩,٨ مليار دولار أمريكي). لن يصل اليمن إلى الناتج المحلي الإجمالي السنوي الذي كان يحققه قبل اندلاع النزاع حتى عام ٢٠٣٢م.

بالمثل، يبدأ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في التعافي. بحلول عام ٢٠٣٠م، سيصل إلى ٢,٧٠٠ دولار أمريكي – أكثر بثلث ما هو عليه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سيناريو **النزاع**، لكنه يظل أقل بكثير من توقعات سيناريو **اللانزاع** البالغة ٤,٥٠٠ دولار أمريكي. لن يحقق اليمن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما قبل اندلاع النزاع حتى عام ٢٠٤٢م.

الشكل رقم ٥ | إجمالي الوفيات في اليمن في حالة سيناريو التعافي المجزأ، مقارنة بسيناريو النزاع (الأرواح المنقذة) وسيناريو اللانزاع (الوفيات غير المباشرة بسبب النزاع). المصدر: نموذج تقييم المستقبل الدولي (IFS 7.67)

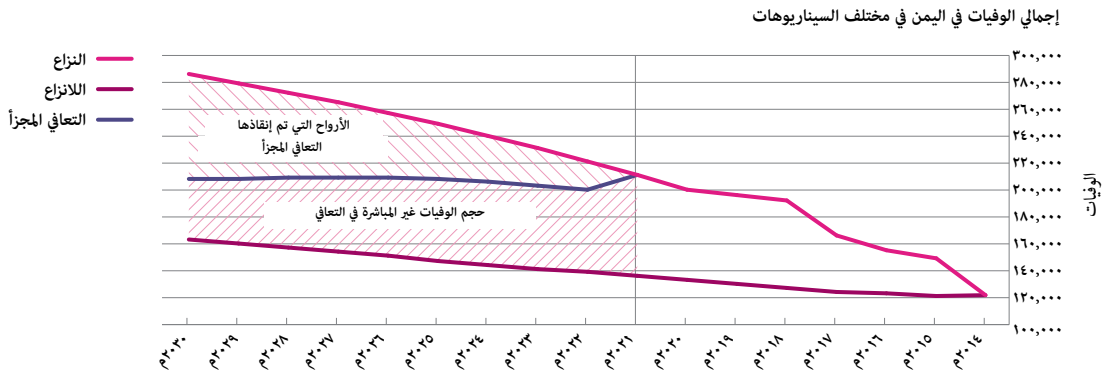

يؤدي النمو الاقتصادي أيضاً إلى التخفيف من الفقر، على الرغم من أنه يحدث بشكل تدريجي. بحلول عام ٢٠٣٠م، سينخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بنحو ١٠ ملايين شخص مقارنة بسيناريو **النزاع**.

غير أن سوء التغذية تظل أحد القضايا الملحة بعد انتهاء النزاع. بسبب النمو السكاني والتقدم البطيء، لا يبدأ عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في الانخفاض حتى عام ٢٠٢٦م تقريباً. مع ذلك، فإن عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في عام ٢٠٣٠م سيكون أقل بمقدار ١,٢ مليون طفل مقارنة بسيناريو **النزاع**.

على الرغم من الصعوبات، حتى سيناريو **التعافي المجزأ** يمكن له أن ينقذ الأرواح. في عام ٢٠٢٢م، كل يوم من التعافي ينقذ ٦٠ شخصاً من اليمنيين كان يمكن وفاتهم بشكل مباشر وغير مباشر بسبب النزاع. بحلول عام ٢٠٣٠م، سيؤدي انتهاء النزاع إلى جانب التحسينات في مجالي الصحة والتغذية إلى خفض عدد الوفيات بمقدار ٤٤٢,٠٠٠ حالة وفاة مقارنة بسيناريو **النزاع**.

مع ذلك، فإنه من الواضح أيضاً أن النزاع أثاره فادحة على حياة الإنسان في اليمن. من خلال مقارنة سيناريو **التعافي المجزأ** بسيناريو حدوث **اللانزاع** اعتباراً من عام ٢٠٢٢م فصاعداً، فإنه من الممكن تقييم حصيلة الوفيات غير المباشرة المستمرة بسبب النزاع. في عام ٢٠٢٢م، على سبيل المثال، سيموت ٦١,٠٠٠ يمني أكثر مما لو لم يحدث نزاع قط. بحلول عام ٢٠٣٠م، سيصل هذا الرقم إلى ٥٠٣,٠٠٠ شخص.

يبين سيناريو **التعافي المجزأ** عملية تعافي تشوبها العيوب وعدم الاكتمال. السلام، مهما كان ضعيفاً، يحقق تحسينات مطلقة في حياة اليمنيين، لكن الضرر الكبير للنزاع يؤدي إلى استمرار التداعيات السلبية التي تترك ندوباً على التنمية وتتسبب في معاناة الأجيال القادمة..

لبنات التعافي الأساسية

للوصول إلى فهم أفضل للاحتمالات خارج إطار سيناريوهات **التعافي المجزأ**، قمنا بوضع خمسة سيناريوهات إضافية، يركز كل منها على جوانب مختلفة من التعافي. إلا أن هذه السيناريوهات لا تمثل خيارات سياسة تنموية إقصائية وإنما تم تقديمها هنا لتشجيع التفكير في خيارات التنمية المختلفة وتأثيراتها على نتائج اليمن. حيث يمكن اعتبارها «لبنات بناء» أساسية للتعافي الناجح.

في البداية يتم فحص السيناريوهات بشكل فردي ثم بشكل جماعي لتشكيل سيناريو **متكامل للتعافي**.

الاستثمارات الزراعية

من المرجح أن يظل اليمن معتمداً على الواردات الغذائية في المستقبل القريب بسبب تزايد عدد السكان وشح المياه، وكذلك أن العديد من شبكات الري التقليدية في المدرجات الزراعية أصبحت في حالة يرثى لها (أجل، ٢٠١٨م؛ الإرياني، ٢٠٢١م). الأمر الذي جعل أسعار المواد الغذائية معرضة بشكل خاص للاضطرابات في جميع نقاط سلسلة التوريد، مما ساهم في أزمة الجوع الكبيرة التي تعاني منها اليمن هذه الأيام.

الجدول ٣ | التدخلات في كل من سيناريوهات اللبنات الأساسية

السيناريو	الوصف
الاستثمارات الزراعية	◄ زيادة السعرات الحرارية للفرد (الحصة الغذائية للفرد) ◄ زيادة حجم الواردات الزراعية في أعقاب النزاع مباشرة ◄ زيادة حجم الصادرات الزراعية على المدى الطويل ◄ زيادة الأراضي المزروعة ◄ تحسين الغلة
التنمية الاقتصادية	◄ تحويل الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى أنشطة اقتصادية رسمية ◄ زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي ◄ زيادة حجم التحويلات ◄ زيادة التحويلات النقدية الحكومية للأسر الفقيرة ◄ زيادة تدفق المساعدات الخارجية
تمكين المرأة	◄ زيادة مشاركة المرأة في العمل ◄ زيادة التنوع بين الرجال والنساء في القيادة يتجلى في زيادة مؤشر قياس تمكين النوع الاجتماعي ◄ تحسين أجور النساء ◄ زيادة وصول النساء والفتيات إلى التعليم
القدرات البشرية	◄ زيادة فرص الحصول على المياه والنظافة الصحية ◄ زيادة فرص الحصول على الكهرباء ◄ تحسين التعليم الابتدائي والثانوي
نوعية الحوكمة	◄ تعزيز فعالية الحكومة ◄ تقليل مخاطر النزاع ◄ زيادة استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية

يعالج سيناريو **الاستثمارات الزراعية** مشاكل الحصول على الغذاء من خلال زيادة إنتاج الغذاء واستيراده وتوافره - وكلها مسائل مهمة جداً لمعالجة انتشار الجوع ووفيات الأطفال. ويمكن أن تشمل الحلول لهذا الأمر اتخاذ تدابير من شأنها أن تحد من التأخير وتخفض تكلفة نقل الأغذية إلى وفي جميع أنحاء البلاد (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢١م).

كما يحاكي السيناريو زيادة على المدى الطويل في الإنتاج لغرض التصدير. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يساعد إنتاج وتصدير المزيد من البن والعسل على خلق فرص العمل والنمو في اليمن مع توفير مصدر للنقد الأجنبي اللازم لشراء ما يكفي من الغذاء لإطعام السكان (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٨م).

إن هذا السيناريو يوفر الإغاثة الفورية للحد من الجوع، حيث إنه يخفض معدلات سوء تغذية الأطفال إلى النصف بحلول عام ٢٠٣٢م، ويحرز أكبر قدر من التقدم في الحد من وفيات الرضع خلال العقد الأول من عملية التعافي. ومن خلال تقديم معالجات سريعة لأهم أسباب الوفيات غير المباشرة، فإن سيناريو **الاستثمارات الزراعية** يتمكن من إنقاذ ١٠٣,٠٠٠ حياة بحلول عام ٢٠٣٠م، مقارنة بسيناريوهات **التعافي المجزأ**. إلا أن التقدم يتباطأ بمرور الوقت في كل من مجالات سوء تغذية ووفيات الأطفال، وتبدأ السيناريوهات التي تعالج الدوافع الأخرى (من قبيل القوة الشرائية، واستخدام السعرات الحرارية من خلال البنية التحتية للمياه والصرف الصحي) في سد الفجوة مع سيناريو **الاستثمارات الزراعية**.

التنمية الاقتصادية

لقد أثر النزاع وانعدام الأمن على الاقتصاد اليمني بشدة. والتعافي الناجح بعد انتهاء النزاع يتطلب التمويل

– وبالنظر إلى أن إجمالي تحصيل الإيرادات المحلية أقل من ٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (البنك الدولي، ٢٠٢٠م) – فإن جزءً كبيراً من ذلك التمويل ينبغي أن يأتي من مصادر خاصة وخارجية. التعافي الاقتصادي المستدام سيتطلب وجود قطاع خاص فعّال وصحي (ناصر، ٢٠١٨م)، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs).

الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل الغالبية العظمى من الشركات في اليمن (عساف، ٢٠١٣م) ولكن وبحلول عام ٢٠١٨م، بات أكثر من نصف هذه الشركات مغلقاً كلياً أو جزئياً (أفكار للاستشارات، ٢٠١٨م). كما أن معدل البطالة بين أوساط الشباب مرتفع بشكل خاص بنسبة تعادل ٢٤ بالمائة. إن ضمان حصول عدد كبير من الشباب على وظائف جيدة أمر هام لتحسين سبل العيش ومنع تكرار النزاع.

يدعو سيناريو **التنمية الاقتصادية** مصادر متعددة إلى المساعدة في تمويل التعافي وتشجيع نمو قطاع خاص قوي.

ومع ذلك، ينبغي السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بعناية واستدامة. وفي كل الأحوال ينبغي ألا يكون النمو قصير الأجل هو الهدف، ولا ينبغي أن يكون الهدف من السياسات الرامية هو القضاء على الاقتصاد غير الرسمي، لأن ذلك يمكن أن يعوق الابتكار وأن يكون له آثار ضارة على العمّال غير النظاميين (ويليامز، ٢٠١٥م).

يعزز سيناريو **التنمية الاقتصادية** النمو من خلال زيادة الاستثمارات ويدفع نحو إضفاء الطابع الرسمي على العمالة بغية تحسين الإنتاجية. ومن خلال القيام بذلك، سيبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦,٥ بالمائة سنوياً حتى عام ٢٠٣٠م. وبحلول ذلك الوقت، سيبلغ إجمالي المكاسب التراكمية للناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسيناريوهات **التعافي المجزأ** ٢٢,١ مليار دولار أمريكي.

من خلال مزيج من النمو والتدابير التي من شأنها أن تنمي الموارد الحكومية ودخل الأسرة، ينتج عن هذا السيناريو أكبر نسبة من الحد من الفقر مقارنة بكافة سيناريوهات التعافي الفردية. وبحلول عام ٢٠٣٠م، سيتم انتشال ٧ بالمائة إضافية من السكان (٢,٦ مليون شخص) من براثن الفقر المدقع أعلى من سيناريو **التعافي المجزأ**. وعلاوة على ذلك، ومع زيادة تدفق الأموال على مستوى الاقتصاد، الحكومة والأسرة ، سيؤدي سيناريو **التنمية الاقتصادية** إلى تحسن في جميع المؤشرات، بما في ذلك سوء التغذية، الصحة والتعليم.

إلا أن هذه المكاسب ليست كافية لدفع اليمن بشكل كبير إلى الاقتراب من مسار **اللانزاع** تدريجياً على المدى الطويل دون تنفيذ برامج هادفة للتغلب على التحديات في تلك المجالات.

تمكين المرأة

إن عدم المساواة بين الرجال والنساء في اليمن من أسوأ المعدلات عالمياً، فاليمن يحتل المرتبة الأخيرة في مؤشر عدم المساواة بين الرجال والنساء. إلا أن المرأة تلعب دوراً مهماً في عملية التعافي من النزاع وهناك أدلة تشير إلى أن زيادة إدماج المرأة في الاقتصاد والمجتمع المدني يؤدي إلى تحسينات على مستوى الأسرة والمجتمع (جستينو وآخرون، ٢٠١٢م). ومع مشاركة نسوية بنسبة ٦ بالمائة فقط من إجمالي القوى العاملة، فإن زيادة نسبة مشاركة المرأة في الاقتصاد والمجتمع قد يسفر عنها تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة.

يعالج سيناريو **تمكين المرأة** أوجه عدم المساواة بين الرجال والنساء ليس فقط من خلال زيادة معدلات الأجور والمشاركة في العمل، ولكن أيضاً من خلال معالجة التفاوتات في الصحة والتعليم. وبحلول عام ٢٠٥٠م، سيتجاوز تأثير هذا السيناريو تأثير سيناريو **التنمية الاقتصادية** فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مما يوضح أهمية وقوة اتباع نهج يراعي منظور النوع الإجتماعي إزاء التعافي.

يظهر هذا السيناريو مكاسب كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي أعلى من سيناريو **التعافي المجزأ**، وذلك يُعزى بشكل كبير إلى دخول المزيد من النساء إلى سوق العمل، حيث بلغ مجموع الناتج المحلي التراكمي ١٢,٥ بليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠م و٢٧٠ بليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٥٠م. حيث يقلل من معدلات تزايد أعداد المواليد، مما يؤدي إلى خفض معدل وفيات الأمهات إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٩م. كما سيؤدي النمو الاقتصادي وتباطؤ النمو السكاني إلى انخفاض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار ٢,٣ مليون شخص بحلول عام ٢٠٣٠م و٤,٣ مليون شخص بحلول عام ٢٠٥٠م. ومن خلال تعزيز تعليم النساء والفتيات، سيتم الاقتراب من ردم الفجوة بين الرجال والنساء في قطاع تعليم الكبار بحلول عام ٢٠٥٠م.

القدرات البشرية

حتى قبل اندلاع النزاع، كان مؤشر التنمية البشرية لليمن من بين أدنى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك يعني أن مستويات الصحة، التعليم والدخل لدى السكان متدنية. يفتقر أكثر من ٤٠ بالمائة من السكان إلى خدمات الصرف الصحي المحسنة بينما لا يحصل حتى ١٠ بالمائة منهم على المياه المأمونة، مما يسهم في معدل وفيات الرضع البالغ ٤٠ لكل ١,٠٠٠ مولود حي، وكذلك في معدل سوء تغذية الأطفال البالغ ٤٠ بالمائة. لا يحصل الشخص اليمني البالغ في المتوسط إلا على ٤,٤ سنة من التعليم، ففي حين كان إجمالي الالتحاق بالمدارس الابتدائية شاملاً تقريباً، كان إجمالي الالتحاق بالتعليم الثانوي أقل من ٥٠ بالمائة.

لقد أضر النزاع بالبنية التحتية القائمة للصحة، المياه والصرف الصحي، كما عطل التعليم، مما أدى إلى عكس مسار التقدم

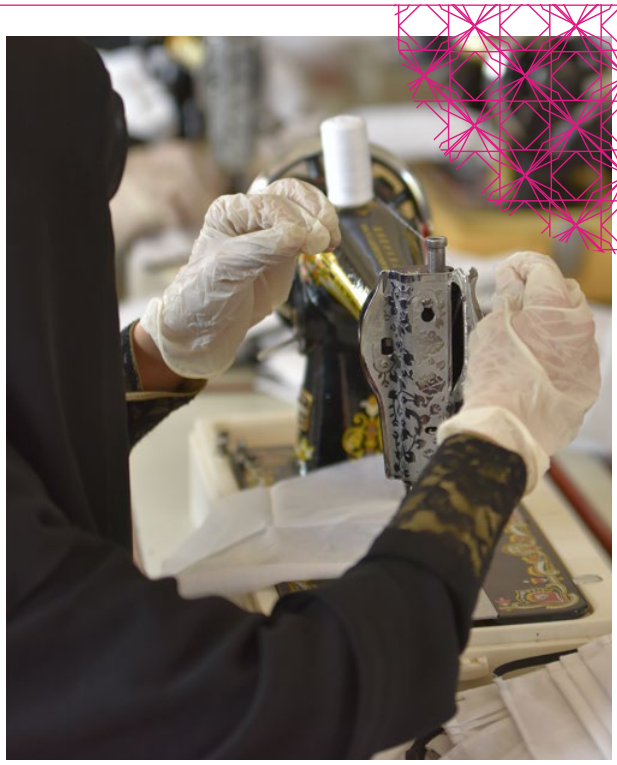

الذي تحقق بشق الأنفس على مدى عقود. ولكي يتمكن اليمن من إحراز تقدم نحو التغيير في مرحلة التعافي بعد انتهاء النزاع، ينبغي على اليمن أن يتجاوز نطاق إعادة بناء البنية التحتية القائمة وأن يبني مؤسسات مستدامة وقوية.

إن سيناريو **القدرات البشرية** يعالج العقبات الرئيسية التي تحول دون تعزيز صحة السكان وتعليمهم. حيث يتضمن السيناريو تسريع عملية إعادة الإعمار وتوسيع قدرة السكان على الوصول إلى المياه والصرف الصحي من أجل صحة الأطفال والنهوض بالتعليم على جميع المستويات.

بيد أن الاستثمار في رأس المال البشري يستغرق وقتاً؛ حيث أنه وخلال السنوات الخمس الأولى من التعافي، سيكون لسيناريو **القدرات البشرية** تأثير بسيط على وفيات الرضع عبر كافة سيناريوهات التعافي الفردية التي تم مناقشتها في هذا القسم. ولكن مع زيادة زخم الحصول على خدمات المياه، الصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH)، فإن هذا السيناريو سيلحق بالركب و سيتجاوز السيناريوهات الأخرى في تحسين وفيات الرضع بحلول عام ٢٠٣٥م.

مع تقدم الأطفال في النظام التعليمي وصولاً إلى انخراطهم في سوق العمل، ستبدأ الاستثمارات في مجال التعليم في التأثير على قطاعات التنمية الأخرى. لكن هذا يستغرق وقتاً أيضاً. إن سيناريو **القدرات البشرية** يشجع الالتحاق بمختلف مستويات التعليم والتخرج منها؛ ومن ثم، فإن متوسط البالغين (١٥ سنة فأكثر) سيحصلون على خمس سنوات من التعليم بحلول عام ٢٠٣٠م – أي بزيادة تقارب نصف عام أكثر مما كان متوقعاً في سيناريو **التعافي المجزأ**.

بحلول عام ٢٠٣٩م، سيتجاوز التعليم المستوى المتوقع في سيناريو **اللانزاع**؛ بيد أن الفجوة بين الرجال والنساء ستظل قائمة، حيث سيزيد متوسط سنوات التعليم لدى الرجال بمقدار ١,٦ عام بحلول عام ٢٠٣٠م وبمقدار ٠,٨ عام بحلول عام ٢٠٥٠م.

نوعية الحوكمة

تُعد الحوكمة أمراً أساسياً لفترة التعافي لما بعد النزاع وذلك للدور الذي تلعبها في تقديم الخدمات وكذلك في الحفاظ على السلام ومنع الانزلاق مرة أخرى في أتون النزاع. ومن أجل تحقيق تعافٍ ناجح، ينبغي ان تشمل نوعية الحوكمة عناصر مثل الحد من الفساد، تحسين الجودة والقدرات المؤسسية، وتحسين فعالية الحوكمة.

يتضمن سيناريو **نوعية الحوكمة** تدخلات لتحسين فعالية الحوكمة، وتعزيز الأمن (القضاء على خطر تكرار النزاع)، والبرامج الحكومية التي تحفز الشراكات بين القطاعين العام والخاص – وخاصة في مجال تطوير البنية التحتية. وبسبب الروابط النموذجية في نموذج تقييم المستقبل الدولي (IFs)، فإن هذا السيناريو يحد أيضاً من الفساد.

بحلول عام ٢٠٣٠م، سيؤدي سيناريو **نوعية الحوكمة** إلى تراكم إضافي قدره ٩,٨ مليار دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي (٢٣٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٥٠م) وزيادة بنسبة

٦ بالمائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسيناريوهات **التعافي المجزأ** (١٥ بالمائة بحلول عام ٢٠٥٠م). وبحلول عام ٢٠٣٠م، ستزداد الإيرادات الحكومية بما يقرب نصف مليار دولار أمريكي. كما أن الحكومة سيكون لديها ٦,٩ مليار دولار أمريكي من العائدات الإضافية للاستثمار بحلول عام ٢٠٥٠م.

إن تحسين الحوكمة وحده له آثار عديدة. ولكن الأهم من ذلك أن الحوكمة الفعّالة تؤدي إلى تحسين الأداء في جميع السيناريوهات الأخرى، الأمر الذي يوفر للحكومة المزيد من الموارد لتكريسها لتحسين التنمية البشرية، مما يعود على الحكومة بالفائدة من خلال تحسين كفاءتها.

الخلاصة

سيكون لكل سيناريو من سيناريوهات التدخل أثر إيجابي في التصدي لتحديات التنمية والتعافي المحددة في اليمن من خلال نُهج تعافٍ مختلفة. ويوضح الجدول ٥ في القسم التالي نتائج هذه التدخلات على العديد من مؤشرات المخرجات، بما في ذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

لقد أدى النزاع إلى خفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن بأكثر من ٤٠ بالمائة عن مستواه قبل النزاع. فمن خلال تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف الضغوط الديموغرافية في الوقت نفسه، سيؤدي سيناريو **تمكين المرأة** إلى تحقيق أعلى مكاسب في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٥٠م. وغالباً ما ترتبط مشاركة المرأة اقتصادياً في مرحلة التعافي بعد انتهاء النزاع بتحسين رفاهية الأسرة والمجتمع (جستينو وآخرون، ٢٠١٢م) ومن خلال هذا السيناريو، يمكننا القول بأن تمكين المرأة يمكن أن يطلق العنان لإحراز تقدم نحو التغير في البلاد.

تؤدي سيناريوهات التدخل الأخرى إلى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من **التعافي المجزأ**. ويعود سيناريو **التنمية الاقتصادية** بفوائد فورية من خلال زيادة تدفق الموارد المالية إلى الفئات السكانية الفقيرة والضعيفة، وكذلك يفعل سيناريو نوعية الحوكمة، الذي يركز على مدى **نوعية الحوكمة** في تحقيق حلول السياسات والجمع بين مشاريع القطاع العام والخاص للاستثمار في اليمن. كما أن سيناريو **الاستثمارات الزراعية** يرفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات ما بعد النزاع مباشرة مع تلبية الحاجة الماسة. ومن ناحية أخرى، ينطوي سيناريو **القدرات البشرية** على استثمارات طويلة الأجل في مجالي الصحة والتعليم تؤدي إلى تحقيق مكاسب في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٥٠م.

قمنا في جميع تقاريرنا عن تأثير الحرب والنزاع بتقييم حجم الوفيات غير المباشرة الناجمة عن النزاع؛ فإلى جانب أولئك الذين يموتون نتيجة النزاع والعنف بشكل مباشر، فإن معظم الوفيات الناجمة عن النزاع في اليمن هي نتيجة تدهور ظروف التنمية وضعف الوصول إلى الموارد. وعلى نحو ما أسلفنا في القسم السابق، يمكن أن يخلف النزاع أضراراً تدوم لعقود بعد انتهائه على أرض الواقع.

في سيناريوهات **التعافي المجزأ**، من المتوقع أن يصل عدد الوفيات غير المباشرة في مرحلة التعافي إلى ٥٠٣,٠٠٠ بحلول عام ٢٠٣٠م. أما سيناريوهات التدخل، فمن خلال تصدي كل سيناريو منها للتحديات الرئيسية في مسار التنمية، ستساعد على الحد من آثار النزاع وإنقاذ المزيد من الأرواح.

كما أن هذه السيناريوهات تقلل من التعقيدات التي يلقيها النزاع على معدل الوفيات – أي أولئك الذين يموتون بشكل غير مباشر بسبب العواقب التنموية الوخيمة الناجمة عن النزاع، حتى بعد انتهائه. فبحلول عام ٢٠٣٠م، ستأتي أكبر النتائج من

الشكل رقم ٦ | الأرواح التي تم إنقاذها في كل سيناريو للتعافي بالإضافة إلى تلك التي تم إنقاذها من خلال "التعافي المجزأ"، في ٢٠٣٠م و٢٠٥٠م. المصدر: نموذج تقييم المستقبل الدولي (IFS 7.67)

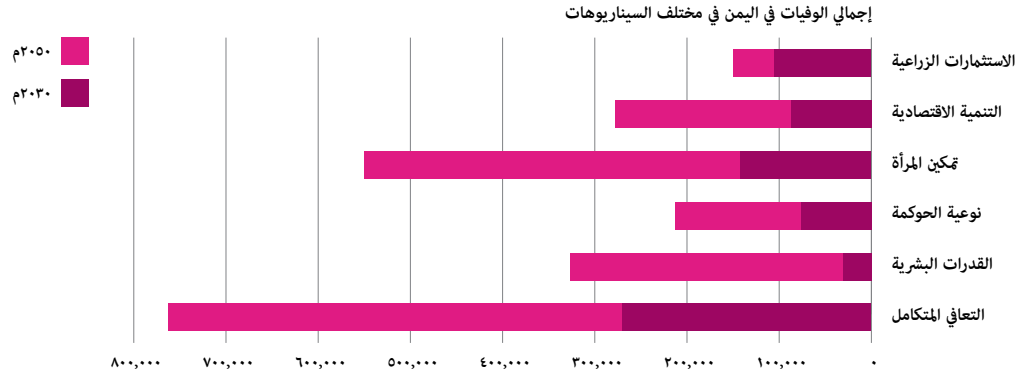

سيناريوهات **تمكين المرأة** و**الاستثمارات الزراعية**. أما سيناريو **القدرات البشرية** فسيكون له تأثير بسيط بحلول عام ٢٠٣٠م، ولكن وبحلول عام ٢٠٥٠م، سيصبح أفضل ثاني سيناريو من حيث التقليل في معدل الوفيات، وذلك بسبب أن استثماراته في مجال المياه، الصرف الصحي والنظافة الصحية والتعليم تستغرق وقتاً أطول لتؤتي ثمارها. كما أن سيناريوهات **نوعية الحوكمة** و**التنمية الاقتصادية** تنقذ الأرواح، ولكن نظراً لأنها لا تعالج بشكل مباشر العجز الصحي والتغذوي الرئيسي المسؤول عن العديد من الوفيات، لذلك فإن آثارها متوسطة عند النظر إليها منفردة.

التعافي المتكامل

لا يوجد حل واحد لتحسين التنمية في اليمن بعد انتهاء النزاع. ولتقييم تأثير الجمع بين اللبنات الأساسية للتعافي في وقت واحد، أنشأنا سيناريو **التعافي المتكامل** الذي يجمع كل التدخلات في سيناريو واحد. كما أن هذا السيناريو يمثل كذلك دفعة تنموية متكاملة عبر **اللبنات الخمس** المكونة لإطار أهداف التنمية المستدامة.

إذا انتهى النزاع في نهاية عام ٢٠٢١م، فإن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في الـ ٨ السنوات الأولى (٢٠٢٢م-٢٠٣٠م) سيبلغ ٨,٣ بالمائة، مما سيؤدي إلى نمو تراكمي في الناتج المحلي الإجمالي قدره ٨٥ بليون دولار أمريكي، وهو أعلى من سيناريو **النزاع**، وأكثر من سيناريو **التعافي المجزأ** بمقدار ٥١ بليون دولار أمريكي. وبحلول عام ٢٠٥٠م، سيتمكن سيناريو **التعافي المتكامل** من اللحاق بسيناريوهات **اللانزاع** بزيادة تراكمية قدرها ١,٢ تريليون دولار أمريكي أكثر من سيناريو **التعافي المجزأ**. يوضح الجدول ٤ متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي عبر السيناريوهات الرئيسية.

وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يصل **التعافي المتكامل** إلى مستوى ما قبل النزاع في اليمن بحلول عام ٢٠٣٣م، أي قبل ٩ سنوات من **التعافي المجزأ**. وبحلول عام ٢٠٥٠م، سيكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن في سيناريو **التعافي المتكامل** (٨,٩٠٠ دولار أمريكي) وهو أعلى قليلا من سيناريو **اللانزاع**، وسيصنف البلاد على أنها ذات اقتصاد بمستوى متوسط عالي للدخل اليومي.

بحلول عام ٢٠٣٠م، سيؤدي سيناريو **التعافي المتكامل** إلى انخفاض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار ١٥,٧ مليون شخص عمّا كان عليه الحال في سيناريو **النزاع**، وبما يزيد بمقدار ٥,٨ مليون شخص عما هو متوقع في حالة **التعافي المجزأ**. ويلحق معدل الفقر المدقع بمسار سيناريو **اللانزاع** بحلول أواخر الأربعينات من القرن الحادي والعشرين، ويؤدي إلى تحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة والمتمثل في خفض الفقر المدقع إلى أقل من ٣ بالمائة بحلول عام ٢٠٤٧م.

يزيد نصيب الفرد من السعرات الحرارية عن مستواه المنخفض بشكل مأساوي والبالغ ١,٧٠٠ سعر حراري للفرد في عام ٢٠٢١م ليتجاوز المتوسط العالمي الحالي بحلول عام ٢٠٣٨م. كما أن قيمة مؤشر التنمية البشرية تأخذ في النمو، وستعود إلى خط الأساس في سيناريو **اللانزاع** بحلول عام ٢٠٣١م، وسرعان ما تصل إلى المستويات الحالية في بلدان مثل بنغلاديش وغانا. وبحلول عام ٢٠٢٥م، سينخفض معدل سوء التغذية بأكثر من النصف مقارنة بمستواه في عام ٢٠٢١م. وسيستمر في الانخفاض بشكل مطرد حتى عام ٢٠٥٠م، مما سيؤدي إلى انخفاض عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بمقدار يزيد عن ٥ ملايين شخص مقارنة بسيناريو **اللانزاع**.

خلال مرحلة التعافي، تُعد سيناريوهات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية منقذة للأرواح. فمع نمو الدخل، سيكون باستطاعة الأسر شراء الطعام واستعادة الخدمات العامة وتقليل عدد الوفيات غير المباشرة بسبب النزاع والتخلص من الوفيات غير المباشرة نهائياً في نهاية المطاف. إلا أن هذا التعافي لا يحدث بشكل فوري.

في السنة الأولى للتعافي، يظل عدد الوفيات أكثر بمقدار ٥٣,٠٠٠ حالة وفاة عن التوقعات في سيناريو **اللانزاع**. بيد أن التحسن يستمر؛ بحلول عام ٢٠٣٠م، يبلغ إجمالي الوفيات غير المباشرة في سيناريو **التعافي الشامل** ٢٣٦,٠٠٠ شخص – أي أقل من نصف عدد الوفيات غير المباشرة في سيناريو **التعافي المجزأ**. بحلول عام ٢٠٣٥م، يصبح نمط الوفيات في سيناريو **التعافي المتكامل** يشبه نظيره في سيناريو **اللانزاع**.

الجدول ٤ | متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب السيناريو. المصدر: نموذج تقييم المستقبل الدولي (IFS 7.67)

معدل النمو	اللانزاع	النزاع	التعافي المجزأ	التعافي المتكامل
٢٠٢٢م – ٢٠٣٠م	٥,٧	١,٣	٤,٨	٨,٣
٢٠٣١م – ٢٠٤٠م	٦,٧	-	٦,٧	٩,٦
٢٠٤١م – ٢٠٥٠م	٦,١	-	٦,٥	٨,٥

راجع الجدول ٥ للحصول على ملخص النتائج لكافة السيناريوهات، الوقت والمؤشرات. راجع الملحق ٢ للحصول على ملخص لجميع النتائج.

فيما يتعلق بجميع المؤشرات التي تم طرحها في هذا التقرير، فإن سيناريو **التعافي المتكامل** سيكون أفضل من سيناريو **اللانزاع** بحلول عام ٢٠٥٠م، وفي بعض الحالات، سيكون سيناريو

الجدول ٥ | أهم مؤشرات المخرجات المختارة حسب السيناريو. المصدر: نموذج تقييم المستقبل الدولي (IFs 7.67)

السيناريو	٢٠١٤م	٢٠٢١م	٢٠٣٠م	٢٠٥٠م
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية، ألف دولار أمريكي				
اللانزاع	٣,٨	٣,٧	٤,٥	٨,٣
النزاع	٣,٨	٢,١	٢,٠	-
التعافي المجزأ	٣,٨	٢,١	٢,٧	٤,٨
الاستثمارات الزراعية	٣,٨	٢,١	٢,٨	٥,٢
التنمية الاقتصادية	٣,٨	٢,١	٣,٠	٥,٩
تمكين المرأة	٣,٨	٢,١	٣,٠	٦,٢
نوعية الحوكمة	٣,٨	٢,١	٢,٨	٥,٦
القدرات البشرية	٣,٨	٢,١	٢,٧	٥,٦
التعافي المتكامل	٣,٨	٢,١	٣,٤	٨,٩
السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، مليون				
اللانزاع	٤,٧	٤,٤	٢,٦	١,١
النزاع	٤,٧	٢٠,٠	٢٤,٨	-
التعافي المجزأ	٤,٧	٢٠,٠	١٤,٩	٨,٦
الاستثمارات الزراعية	٤,٧	٢٠,٠	١٣,٨	٧,١
التنمية الاقتصادية	٤,٧	٢٠,٠	١٢,٤	٣,٤
تمكين المرأة	٤,٧	٢٠,٠	١٢,٧	٤,٦
نوعية الحوكمة	٤,٧	٢٠,٠	١٣,٩	٦,٨
القدرات البشرية	٤,٧	٢٠,٠	١٤,٦	٥,٩
التعافي المتكامل	٤,٧	٢٠,٠	٩,١	٠,٩
عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية، مليون				
اللانزاع	٨,١	٨,٨	٩,٢	٨,٧
النزاع	٨,١	١٧,٤	١٨,٤	-
التعافي المجزأ	٨,١	١٧,٤	١٦,٦	١٣,٩
الاستثمارات الزراعية	٨,١	١٧,٤	٧,٧	٤,٧
التنمية الاقتصادية	٨,١	١٧,٤	١٥,٠	١٢,٠
تمكين المرأة	٨,١	١٧,٤	١٦,٠	١٢,٠
نوعية الحوكمة	٨,١	١٧,٤	١٦,٣	١٣,٠
القدرات البشرية	٨,١	١٧,٤	١٦,٥	١٢,٩
التعافي المتكامل	٨,١	١٧,٤	٦,٥	٣,٢

يتبع

السيناريو	٢٠١٤م	٢٠٢١م	٢٠٣٠م	٢٠٥٠م
مؤشر التنمية البشرية				
اللانزاع	٠,٥٤	٠,٥٧	٠,٦٠	٠,٦٨
النزاع	٠,٥٤	٠,٤٧	٠,٤٨	-
التعافي المجزأ	٠,٥٤	٠,٤٧	٠,٥٤	٠,٦٥
الاستثمارات الزراعية	٠,٥٤	٠,٤٧	٠,٥٤	٠,٦٥
التنمية الاقتصادية	٠,٥٤	٠,٤٧	٠,٥٦	٠,٦٧
تمكين المرأة	٠,٥٤	٠,٤٧	٠,٥٧	٠,٧١
نوعية الحوكمة	٠,٥٤	٠,٤٧	٠,٥٥	٠,٦٦
القدرات البشرية	٠,٥٤	٠,٤٧	٠,٥٨	٠,٧٠
التعافي المتكامل	٠,٥٤	٠,٤٧	٠,٦٠	٠,٧٤
معدل وفيات الرضّع، الوفيات لكل ١,٠٠٠ مولود				
اللانزاع	٣٩,٤	٣١,٥	٢٣,٨	١٢,٢
النزاع	٣٩,٤	٧٦,٦	٨٦,٥	-
التعافي المجزأ	٣٩,٤	٧٦,٦	٥١,٩	٢٠,٥
الاستثمارات الزراعية	٣٩,٤	٧٦,٦	٤١,٩	١٧,٣
التنمية الاقتصادية	٣٩,٤	٧٦,٦	٤٢,٦	١٦,٩
تمكين المرأة	٣٩,٤	٧٦,٦	٤٨,٩	١٤,٨
نوعية الحوكمة	٣٩,٤	٧٦,٦	٤٤,٤	١٧,٨
القدرات البشرية	٣٩,٤	٧٦,٦	٤٦,٤	١٤,٦
التعافي المتكامل	٣٩,٤	٧٦,٦	٣١,١	٩,٨
سنوات التعليم، متوسط السكان البالغين ١٥+				
اللانزاع	٤,٢	٤,٩	٥,٦	٧,١
النزاع	٤,٢	٤,٣	٤,٢	-
التعافي المجزأ	٤,٢	٤,٣	٤,٦	٦,٤
الاستثمارات الزراعية	٤,٢	٤,٣	٤,٦	٦,٤
التنمية الاقتصادية	٤,٢	٤,٣	٤,٧	٦,٧
تمكين المرأة	٤,٢	٤,٣	٥,٠	٧,٨
نوعية الحوكمة	٤,٢	٤,٣	٤,٧	٦,٦
القدرات البشرية	٤,٢	٤,٣	٥,٠	٨,٠
التعافي المتكامل	٤,٢	٤,٣	٥,٠	٨,٣

التعافي المتكامل أفضل من سيناريو اللانزاع بحلول عام ٢٠٣٠م، وهذا يدل على أن التنمية في اليمن من خلال تدخلات قائمة على سياسات هادفة يمكن أن تتفوق على ما كان يمكن أن يكون عليه الحال إذا لم يكن هناك نزاع واستمر مسار ما قبل النزاع على ما كان عليه. وهذا الاكتشاف مهم للغاية لأنه يبرز أن الجهود المتضافرة، على الرغم من كل التحديات الهيكلية في مجال التنمية في اليمن، يمكن أن تؤدي إلى نتيجة يتمتع فيها الجيل القادم من اليمنيين بظروف تتسم بمستوى معيشي أفضل، مجتمع أكثر شمولاً، وحوكمة أفضل من تلك التي حصل عليها آباؤهم وأجدادهم.

الخلاصة

لقد أودى النزاع الدائر في اليمن بحياة مئات الآلاف من البشر وتسبب في معاناة لا توصف من خلال تشريد الملايين، تدمير البينة التحتية الحيوية، القضاء على سبل العيش والتسبب في مجاعة جماعية.

بحلول نهاية عام ٢٠٢١م، نتوقع أن يكون النزاع قد تسبب فيما يلي:

- ٣٧٧,٠٠٠٠ حالة وفاة، ٧٠ بالمائة منها من الأطفال دون سن الخامسة.
- دفع ١٥,٦ مليون شخص نحو دائرة الفقر المدقع.
- زيادة عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية إلى أكثر من الضعف.
- خسائر في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١٢٦ مليار دولار أمريكي.

طالما استمر النزاع، فمن المرجح أن يتدهور الوضع أكثر. ومن المهم أن يستمر العمل الإنساني في التخفيف من الأضرار الناجمة عن النزاع قدر المستطاع، إلا أنه لا يمكن تحقيق تقدم كبير دون إنهاء النزاع.

في الوقت الحالي، لا تزال آفاق السلام في اليمن ضعيفة. ومع ذلك، من المهم التخطيط الآن لإعادة الأعمار والتعافي بعد انتهاء النزاع، لأن الوقت غالباً ما يضيع في عمليات التخطيط والتنسيق المعقدة بعد انتهاء النزاع مما يؤدي إلى تأخير تحسن الأوضاع. وعلاوة على ذلك، من المهم إظهار رؤية واقعية لتعافٍ ناجح.

إن انتهاء النزاع سيجلب التعافي الفوري للعديد من الذين يعانون من الفقر والجوع. لكن السلام المستدام يظل أهم عنصر من عناصر عملية التعافي بعد انتهاء النزاع. خاصة وأن البلدان الخارجة من النزاع معرضة بشكل خاص لخطر العودة إلى الاقتتال، مما يؤدي إلى الوقوع في شرك النزاع وفي حلقة مفرغة من الدمار والمعاناة. ومع التعافي المجزأ، لا يزال اليمن معرضاً لخطر تجدد النزاع.

فتحقيق السلام المستدام يتطلب القيام بتغييرات تحويلية في أنظمة التنمية والحوكمة. وهو كذلك يتطلب تحسيناً كبيراً في الظروف المعيشية ومستقبل حياة المواطنين - استعادة العقد الاجتماعي وتعزيزه، وتعزيز التماسك والصمود الاجتماعي.

من خلال الجمع بين سيناريوهات مسار التعافي الفردي، يعالج سيناريو **التعافي المتكامل** الاحتياجات الملحة بينما يستثمر في الوقت نفسه لإرساء الأسس لتعافٍ مستدام طويل الأجل. وبحلول عام ٢٠٣٠م، ينقذ سيناريو **التعافي المتكامل** حياة ٢٦٧,٠٠٠ شخص أكثر من سيناريو **التعافي المجزأ**، أو حياة ٧١٠,٠٠٠ شخص في ظل استمرار النزاع.

توفر بيئة ما بعد النزاع فرصة ليس لإعادة بناء النُظم فحسب، بل لإصلاحها؛ مما يضع اليمن على طريق التعافي مما خلفه النزاع وتجاوز مسار التنمية الذي قد كان وصل إليه قبل النزاع، بل وحتى تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٥٠م.

من خلال دراسة سيناريوهات التعافي، تمكنّا من تزويد ممارسي التنمية، صناع القرار والمانحين على حد سواء ببعض الحلول قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل التي من المرجح أن تساعد اليمن ليس على التعافي فحسب، بل على البناء بشكل أفضل. فعلى سبيل المثال، أهمية معالجة القيود المفروضة على الحصول على الغذاء لتوفير الإغاثة الفورية من الجوع. وفي الوقت نفسه، أهمية الاستثمار في مجال التنمية البشرية وتحسين البنية التحتية قد لا يسفر عن نتائج فورية على المدى القصير، لكنه سعيزز عملية الحد من سوء التغذية وتحسين النتائج الصحية على المدى الطويل.

بالإضافة إلى أن التركيز على تحسين الإنتاجية وتقديم دعم لدخل الفئات الأكثر ضعفاً أمر بالغ الأهمية لتخفيف حدة الفقر، ولكن ذلك وحده لن يغير التنمية البشرية إذا لم يصاحبه تعزيز للنظم الصحية والتعليمية. وبالمثل، فإن الحوكمة الفعّالة والشفافة مهمة لبناء الثقة وتأتي آثارها جلية في كل الجوانب، لكنها تكون أقوى عندما تكون مقترنة باستثمارات وبرامج إنمائية هادفة.

كما نجد أن التركيز على تمكين المرأة يمكن أن يطلق العنان لإمكانات كبيرة في مجالات التنمية الاقتصادية والبشرية في اليمن. حتى قبل اندلاع النزاع، كانت معدلات المساواة بين الرجال والنساء في اليمن من بين الأسوأ على مستوى العالم. إن تحسين صحة المرأة، زيادة حظها من المخرجات التعليمية، وتحسين وضعها الاقتصادي سيفتح آفاقا جديدة للنمو.

ينبغي أن تكون استراتيجيات التعافي شاملة ومنصفة لضمان السلام المستدام والحفاظ على مبدأ إشراك الجميع دون استثناء. إن جميع لبنات التعافي الأساسية تعالج جوانب مختلفة من الإنصاف بشكل مباشر.

- **سيناريو الاستثمارات الزراعية:** يخفف من حدة مشكلات الحصول على الغذاء، والتي يشعر بها بشدة الفقراء والفئات الضعيفة في اليمن. ويزيد الإنتاج في قطاع الزراعة، مما يوفر فرص عمل لكثير من الفقراء في البلاد.
- **سيناريو التنمية الاقتصادية:** يتضمن تدابير تتعلق بالتحويلات النقدية مما يوفر دخلاً إضافياً للأسر الفقيرة للحد من عدم المساواة في الدخل.
- **سيناريو تمكين المرأة:** يحسن المساواة بين الرجال والنساء بشكل مباشر من خلال زيادة تعليم الفتيات ومشاركة المرأة في الاقتصاد والمجتمع.

- **سيناريو القدرات البشرية:** يحاول جعل الوصول إلى الهياكل الأساسية للمياه، الصرف الصحي والتعليم أكثر إنصافاً.
- **نوعية الحوكمة:** لديه القدرة على دفع عجلة التعافي الشامل من خلال تحسين كفاءة وفعالية توفير الخدمات الحكومية وزيادة الإيرادات.

وفي حين أن بعض جوانب الإنصاف تشكل جزءاً من كل لبنة، فإن التعافي الشامل حقاً لا يمكن تحقيقه إلا عندما تتكامل السيناريوهات. ومع ذلك، سيكون من المهم التأكد في جميع المراحل أن السياسات التي يتم انتهاجها فيما يتعلق بالتعافي شاملة ومنصفة. ومن شأن تعزيز الاستثمار وتشجيعه أن يشكل دفعة للاقتصاد وأن يفتح العديد من الإمكانيات، ولكنه لا يؤدي بالضرورة إلى نمو شامل للجميع. وللقيام بذلك، يجب توجيه الاستثمار بطريقة تفيد – وتوفر الفرص – للنساء والشباب والفئات المهمشة من السكان. كما يجب أن يقترن تعزيز الشفافية والفعالية بسياسات حذرة تكفل تمتع جميع الفئات بفوائد هذه السياسات، في حين أن التحسينات في مجالات الصحة والتعليم يجب أن يستفيد منها جميع السكان.

إن نتائج هذا التحليل تسلط الضوء على أهمية اللبنات الخمس؛ فالتنمية البشرية المستدامة تحدث داخل النظم وفيما بينها، ومن الضرورة بمكان أن نفهم كيفية عمل التنمية مع قضايا مثل الصحة، التعليم، البيئة والحوكمة، فضلاً عن كيفية تفاعلها مع بعضها البعض.

يسلط كل عنصر تم تحديده من عناصر اللبنات الخمس الضوء على جانب هام من جوانب التنمية، ويشير هذا التحليل إلى الأهمية الخاصة للشراكات في خلق بيئة ما بعد النزاع قادرة على إطلاق إمكانات التنمية اليمنية للجيل القادم ودعم حياة كريمة للجميع.

وكما يؤثر النزاع على التنمية بطريقة متكاملة؛ ينبغي أن يتخذ التعافي بعد انتهاء النزاع نهجاً متكاملاً. إن إطار التعافي الذي يستهدف تمكين المرأة والشباب ويشدد على بناء القدرات، خلق سبل العيش والتوسع الاقتصادي يمكن أن يعيد التطلع لمستقبل مشرق ويساعد على تمهيد الطريق للمصالحة والسلام المستدامين في اليمن.

التوصيات الرئيسية للتعافي بعد انتهاء النزاع في اليمن

١. **إعطاء الأولوية لسلام مستدام ودائم.** إن أهم محدد لنجاح التعافي هو السلام المستدام. وذلك يتعلق بشروط أي تسوية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض، وكذلك بالتعافي بعد انتهاء النزاع. ومن أجل إرساء الأسس لسلام دائم، ينبغي أن يكون اتفاق السلام الجديد شاملاً في مفاوضاته وشروطه. وبمجرد انتهاء النزاع، يجب أن تؤدي سياسات التعافي التي محورها الإنسان إلى تحسن ملموس في حياة الشعب اليمني. وأي عودة إلى النزاع من شأنها أن تقلل من فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب.

٢. **تنسيق جهود التعافي الدولية، الوطنية والمحلية.** سيتطلب التعافي موارد هائلة وتنسيق مدروس لتحقيق أقصى قدر من الفعالية.

٣. **الاستثمار في صحة الانسان والتعليم من أجل تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل.** لقد تراجعت التنمية البشرية في اليمن عقدين من الزمن. لكن التركيز على بناء القدرات البشرية الآن يمكن أن يعوض هذه الخسارة ويؤدي إلى تحسينات كبيرة في المستقبل.

- إصلاح وتوسيع فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية لتحسين صحة الأطفال وتقليل معدل الوفيات بينهم.
- توسيع نطاق الحصول على الكهرباء بشكل شبه شامل للجميع تقريباً.
- بناء القدرات لدى السكان من خلال توسيع فرص الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي وتحسين نوعيته حتى يتمكن الجيل القادم في اليمن من الاستفادة من فرص العمل والنمو الأكبر.

سيعيد سيناريو **القدرات البشرية** مؤشر التنمية البشرية في اليمن إلى المستوى الذي كان عليه قبل النزاع بحلول عام ٢٠٢٦م، كما أنه سيحسن متوسط التحصيل التعليمي لليمنيين البالغين بمقدار ٠,٤ سنة بحلول عام ٢٠٣٠م (١,٦ سنة بحلول عام ٢٠٥٠م)، ومن خلال خفض وفيات الأطفال، سيتم الحد من وفاة ٢٩,٠٠٠ طفل دون سن الخامسة بحلول عام ٢٠٣٠م (٣٢٥,٠٠٠ بحلول عام ٢٠٥٠م).

٤. **الاستثمار في مجال تمكين المرأة من أجل إطلاق امكانات كبيرة من خلال التعافي الشامل.** اليمن من بين أسوأ البلدان في العالم من حيث المساواة بين الرجال والنساء. وقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب النزاع إلا أنها تمثل فرصة في التعافي.

- تشجيع ودعم مشاركة النساء في القوى العاملة وفي المجتمع.
- تحسين فرص حصول النساء والفتيات على التعليم ومخرجات التعليم.
- توسيع فرص حصول النساء على الرعاية الصحية للأمومة والصحة الإنجابية وبذلك تقليل معدلات وفيات الأمهات.

إن سيناريو **تمكين المرأة** سيحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٣٠ بالمائة بحلول عام ٢٠٥٠م وهو أكبر تحسن من بين كل السيناريوهات الفردية. كما أنه يؤدي إلى انخفاض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار ٢,٣ مليون شخص بحلول عام ٢٠٣٠م (٤,٣ مليون شخص بحلول عام ٢٠٥٠م).

٥. **التركيز على الأمن الغذائي في إطار القيود الزراعية في اليمن.** مع تزايد عدد السكان والتحديات الجغرافية العديدة، من المرجح أن يستمر اليمن في الاعتماد على الواردات الغذائية. ومع ذلك، يمكن اتخاذ إجراءات لمعالجة الجوع الحاد في الوقت الحالي وفي الوقت نفسه العمل على تطوير محفظة زراعية أكثر أمناً واستدامة لدعم اليمن في المستقبل.

- تخفيف الجوع على المدى القصير من خلال معالجة القيود التي تحول دون الحصول على الغذاء من خلال تحسين مشاكل سلاسل التوريد وايصال الغذاء للأسر المحتاجة.
- التركيز على دعم منتجات وتقنيات زراعية أقل استهلاكاً للمياه وأكثر كفاءة على المدى المتوسط والطويل.
- تطوير سلسلة التوريد لدعم المنتجات التصديرية الرئيسية، مثل الأسماك، العسل والبن، والتي يمكن أن تساعد في الحصول على العملة الصعبة وتمويل الواردات الغذائية اللازمة.

سيؤدي سيناريو **الاستثمارات الزراعية** إلى انخفاض عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بمقدار ٨,٩ مليون شخص بحلول عام ٢٠٣٠م، ونمو الصادرات الزراعية لتعود إلى مستوى الذروة قبل النزاع بحلول عام ٢٠٣٢م.

٦. **الاستفادة من القطاع الخاص في مجال النمو وخلق فرص العمل والتمويل.** نظراً لمحدودية الموارد الحكومية، قد يكون القطاع الخاص ذا أهمية خاصة بالنسبة للتعافي بعد انتهاء النزاع.

- دعم قدرة الأعمال التجارية المحلية، ولا سيما قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التدريب على المهارات، المنح المالية وإعانات الأجور.

- إنشاء قطاع مالي فعال ودعم فعالية البنك المركزي، وفي الوقت نفسه تحسين قنوات التمويل بشكل مطرد.
- تنفيذ برامج لزيادة تدفق التمويل إلى البلاد وإلى الأسر، بما في ذلك تشجيع التحويلات المالية والمعونة والاستثمار الأجنبي المباشر .
- تقديم الدعم الاقتصادي للأسر ذات الدخل المنخفض من خلال التحويلات النقدية.

سيؤدي سيناريو **التنمية الاقتصادية** إلى تحقيق مكاسب تراكمية في الناتج المحلي الإجمالي قدرها ٢٢ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠م و٤٥٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٥٠م، وزيادة بنسبة ١٢ بالمائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٣٠م مقارنة بالسيناريو الذي لا نزاع فيه (٢٣ بالمائة بحلول عام ٢٠٥٠م) وانخفاض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار ٢,٦ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠م (٥,٥ مليون بحلول عام ٢٠٥٠م).

٧. **اتباع نهج متكامل من أجل التعافي في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.** تقوم التنمية على الأنظمة، ولذا فنحن بحاجة إلى اتباع نهج موجه نحو النُظم من أجل إحداث تغيير دائم. والتعافي المتكامل يطلق العنان للتحسينات التآزرية ويخفف من المقايضات الناجمة عن الموارد المحدودة.

- يشمل النهج المتكامل الجمع بين النُهج المُوصى بها والتي تم طرحها آنفاً.

وفي سيناريو التعافي المتكامل، يمكن لليمن أن يصل إلى مساره الإنمائي قبل النزاع فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٤٦م وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٥٠م. كما يمكن أن يحقق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٤٧م، أي بعد ٣ سنوات فقط مما هو متوقع في سيناريو عدم حدوث نزاع وافتراض استمرار الاتجاه الإنمائي في مساره في مرحلة ما قبل النزاع.

ملحق ١: افتراضات النماذج والسيناريوهات المطروحة

نستعرض في الأقسام التالية البيانات والافتراضات الأساسية للسيناريوهات المستخدمة في هذا المشروع.

يتسم نظام نموذج المستقبل الدولي بالتعقيد الشديد ويدمج وحدات متعددة عبر الأنظمة، إلا أن القيام بمراجعة فنية متعمقة لهذه الأداة يقع خارج أهداف هذا التقرير. ومع ذلك، يمكن العثور على وصف عام وشامل عن الأداة في هيوز (٢٠١٩م)، كما أن هناك المزيد من المعلومات، بما في ذلك، الوثائق النموذجية، التي يمكن الوصول إليها عبر الموقع www.pardee.du.edu.

يستخدم نموذج المستقبل الدولي سلسلة بيانات عالية الجودة من مصادر دولية قياسية عديدة، مثل مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة، صندوق الطوارئ الدولي للأطفال (يونيسف) التابع للأمم المتحدة. ولكن جمع البيانات صعب بشكل خاص أثناء النزاع، والعديد من سلاسل البيانات إما مفقودة أو ذات مراجع مشكوك فيها. وقد تم إجراء دراسة استقصائية واسعة النطاق لجمع البيانات في بداية المشروع، ويتم مراجعتها بشكل دوري للحصول على أرقام جديدة أو تحديثات. ويمكن الاطلاع على عرض مفصل لهذه العملية في التقرير الأول من هذه السلسلة (موير، بوهل وآخرون، ٢٠١٩م). سنشرح في الأقسام التالية عملية المعايرة وافتراضات السيناريوهات المستخدمة في هذا التقرير.

الافتراضات في سيناريو اللانزاع

إن سيناريو اللانزاع هو في الأساس نموذج تشغيل خالٍ من الافتراضات الخارجية، مما يسمح للنموذج بالتطور من عام ٢٠١٤م دون التعرض للنكسات العديدة الناجمة عن النزاع والتي تمت محاكاتها في السيناريوهات الأخرى. التغيير الوحيد في سيناريو **اللانزاع** هو إدخال تعديلات على الناتج المحلي الإجمالي والوفيات المرتبطة بفيروس كوفيد-١٩، فضلاً عن استبعاد تهديدات النزاع والوفيات الناجمة عنه.

الوفيات الناجمة عن النزاع وخطر بدء النزاع

في نموذج تقييم المستقبل الدولي، تتمحور عدة معايير حول الوفيات الناجمة عن النزاع، الشدة والحجم، الاحتمالات والعنف المجتمعي بشكل عام. وبالنسبة لسيناريوهات **اللانزاع**، نقوم بتعديل المعايير المتعلقة بالوفيات الناجمة عن النزاع بحيث تكون المتغيرات ذات الصلة تساوي صفراً في جميع آفاق هذه الدراسة. ثم يقدر المتغير المتصل باحتمال نشوب نزاع داخلي.

فيروس كوفيد-١٩

إن توقعات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في اليمن في حال عدم حدوث النزاع هي توقعات ذاتية إلى حد كبير، باستثناء التعديلات التي أجريت لعامي ٢٠٢٠م و٢٠٢١م لمراعاة تأثير فيروس كوفيد-١٩. ولهذا التأثير، افترضنا ببساطة تقديرات النمو الحالية لصندوق النقد الدولي لليمن في السنوات المعنية. ومن المرجح أن تكون هذه التقديرات متحفظة لأنها لا تنتج عن الوباء فحسب، بل النزاع الدائر أيضاً.

كما قمنا بتعديل مرونة التجارة مع الدخل، من خلال فرض تقديرات من منظمة التجارة العالمية (منظمة التجارة العالمية، ٢٠٢٠م) لعامي ٢٠٢٠م و ٢٠٢١م. كما أننا أدرجنا الزيادة في الوفيات الناجمة عن كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠م. وهذه التقديرات مأخوذة من معهد القياسات الصحية والتقييم (معهد القياسات الصحية والتقييم، ٢٠٢٠م)؛ توقعات كوفيد-١٩.

معايرة سيناريو النزاع والسماح بالتعافي المجزأ

نظراً لأن كافة سيناريوهات التعافي تعكس النزاع خلال عام ٢٠٢١م، تم تضمين العملية المستخدمة لمعايرة سيناريو النزاع فيها كذلك. وهكذا، فإننا نستعرض هنا أولاً العملية التي قمنا بها لمعايرة السيناريو. تناقش الأقسام التالية مصادر البيانات والافتراضات المستخدمة في كل خطوة من عملية المعايرة الخاصة بسيناريوهات **النزاع**، وكذلك كيفية تعديل هذه الافتراضات لسيناريوهات **التعافي المجزأ**.

عملية المعايرة

بعد إجراء عملية بحث عن بيانات شاملة للمدخلات أو البيانات القياسية (اعتماداً على جولة المعايرة)، استخدمنا هذه التقديرات للتحديد المتغيرات المختلفة داخل النموذج. وقد تم ذلك ليعكس بشكل أكثر دقة البيانات والتقارير والافتراضات التي تصف التطورات على الساحة اليمنية على مدى الـ ٧ السنوات الماضية. تمت المعايرة على مراحل.

الشكل رقم ٧ | إطار النموذج المفاهيمي المستخدم في هذا المشروع وفي إطار أداة تقييم المستقبل الدولي

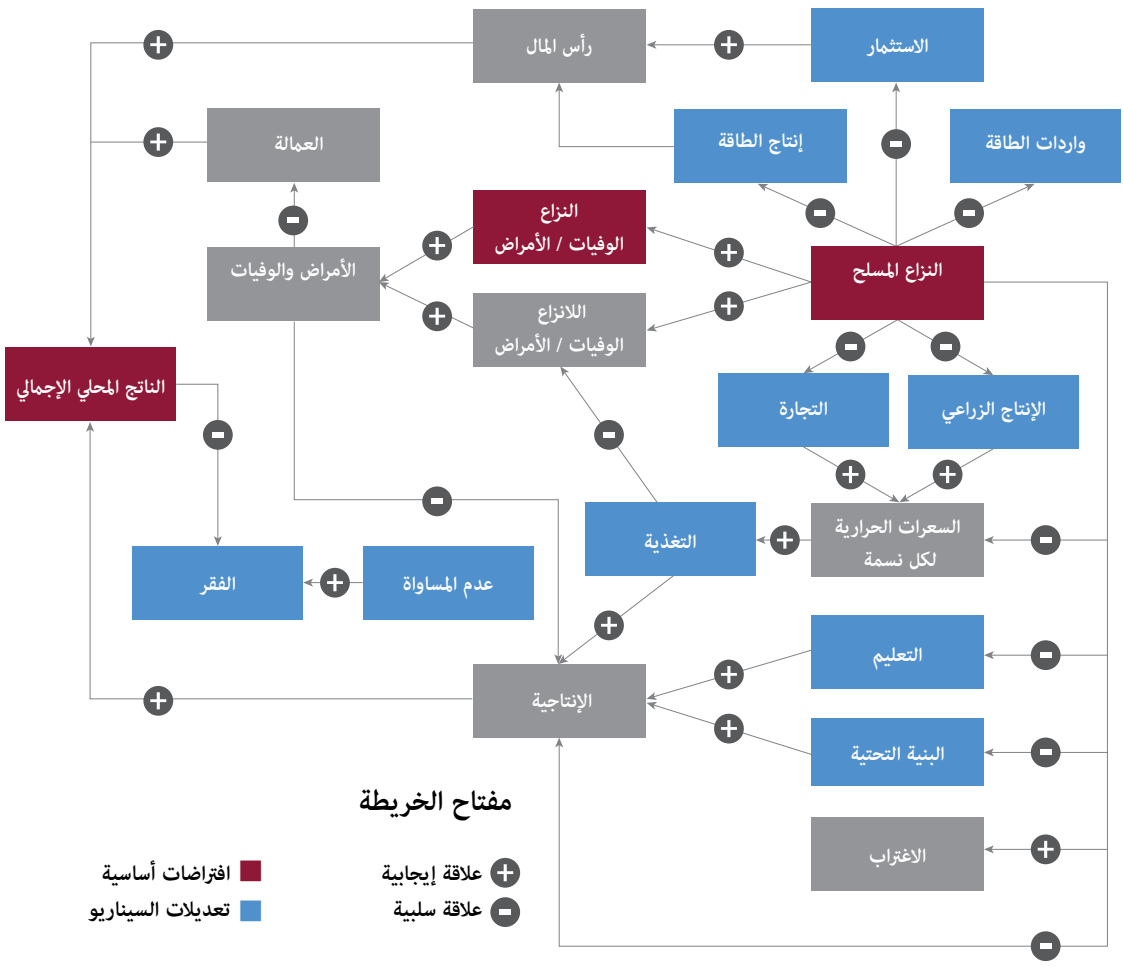

أولاً، قمنا بوضع افتراضات أساسية بشأن ثلاث متغيرات تقيس أكبر آثار النزاع وأكثرها ذات تأثير مباشر: الوفيات المباشرة الناجمة عن النزاع، حجم النزاع، ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد قمنا بالنظر في تأثير هذه الافتراضات على مؤشرات هامة أخرى (مثل التعليم والفقر) وقارنا القيم الناتجة بالأرقام التي تم تحديدها خلال مسح البيانات الذي أجريناه. وقمنا بتعديل مؤشرات سيناريو **النزاع** لتعكس البيانات كلما اقتضت الحاجة.

يبين الشكل ٧ الإطار المفاهيمي المستخدم في هذه العملية. لاحظ أن هذا الرقم لا يمثل مجموعة شاملة من العلاقات في نموذج التقييم المستقبلي الدولي، بل يقصد به أن يكون دليلاً توضيحياً لعملية المعايرة.

تصف الأقسام التالية مؤشرات ومعايير كل متغير رئيسي. في سيناريو **النزاع**. يتم الاحتفاظ بها حتى عام ٢٠٣٠م. وفي سيناريو **التعافي المجزأ**، يتم الاستغناء عن استخدام المؤشرات أو المعايير تدريجياً على مدى فترة تصل إلى عشر سنوات، بدءاً من عام ٢٠٢٢م، لتعكس تعافياً بطيئاً.

الوفيات الناجمة عن النزاع وحجم النزاع

اعتمدنا على ثلاثة ضوابط رئيسية في نموذج تقييم المستقبل الدولي لمحاكاة حجم وشدة النزاع في اليمن. كان أولها عامل ضبط خارجي يتعلق بوفيات النزاع. وقد استقينا بيانات وفيات النزاع من قاعدة بيانات مواقع النزاع المسلح و الأحداث (ACLED). ونظراً لأنه من المستحيل حساب الوفيات المباشرة المرتبطة

الشكل رقم ٨ | افتراضات الوفيات المباشرة الناجمة عن النزاع في كل السيناريوهات

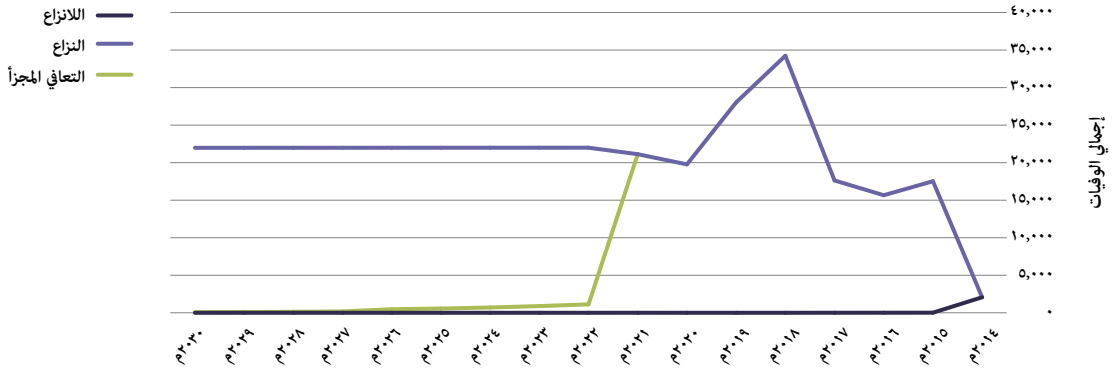

الشكل رقم ٩ | افتراضات احتمال فشل الدولة في كل السيناريوهات

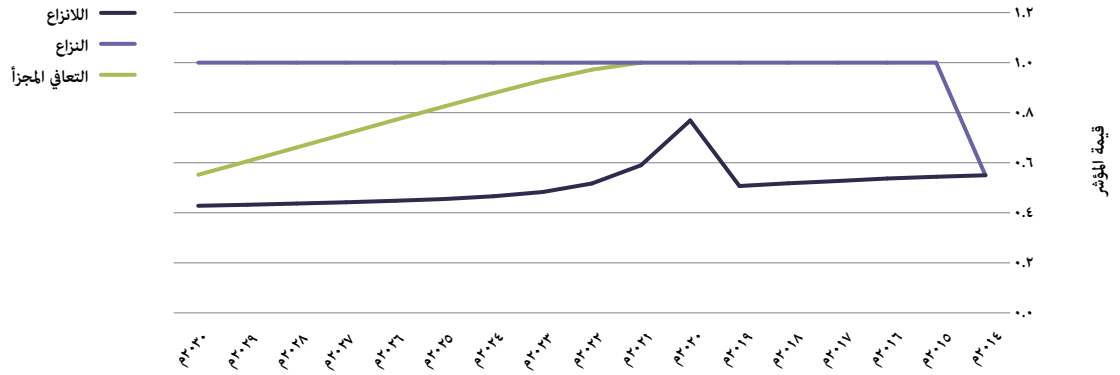

الشكل رقم ١٠ | افتراضات نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل السيناريوهات

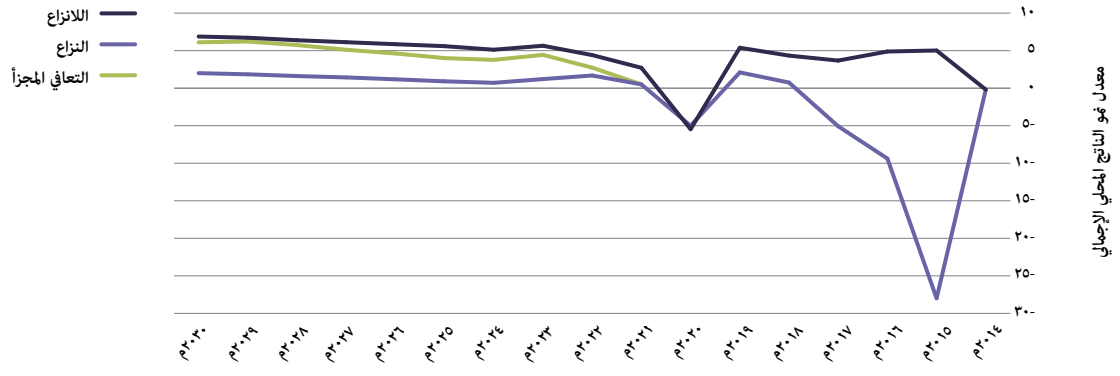

بالنزاع بشكل كامل، فقد قررنا في مسح البيانات الذي أجريناه أن قاعدة بيانات مواقع النزاع المسلح و الأحداث (ACLED) كانت أفضل وأشمل تمثيلاً للعنف المباشر للنزاع في اليمن (موير، بوهل وآخرون، ٢٠١٩م). في سيناريو **النزاع**، يتم الإبقاء على الوفيات الناجمة عن النزاع عند رقم ثابت من عام ٢٠٢٢م حتى عام ٢٠٣٠م، بينما يتم تخفيض الوفيات الناجمة عن النزاع في سيناريو **التعافي المجزأ** إلى عُشر (١,١٠) التقديرات القائمة على النموذج.

أما الثاني فهو عامل ضبط خارجي يتعلق بحجم النزاع، والذي يتم قياسه وفقاً للبيانات التاريخية من قبل فريق عمل البحث في انعدام الاستقرار السياسي (PITF) التابع لمركز السلام المنهجي (CSP) حول فشل الدولة (مارشال، ٢٠١٧م)[٦]. وقد اتخذنا هذا القرار من خلال مقارنة اتجاه تسارع حجم النزاع وأنماط الوفيات التي حدثت بعد اندلاع النزاع في اليمن بالنزاعات التاريخية التي تغطيها قاعدة بيانات مركز السلام المنهجي، حيث وجدنا تشابهاً كبيراً بين اليمن، سيراليون والعراق. كما تشترك هذه النزاعات بالمدة والديناميكيات المماثلة في الحجم خلال السنوات الأولى، وتم حصرها جميعاً في نفس المجموعة التي ينتمي لها النزاع الحاصل في اليمن، كما تم عمله في الجدول ٥ من موير وآخرين (٢٠١٩م).

أما عامل الضبط الثالث فهو مؤشر أو معيار مفيد يتعلق باحتمال حدوث النزاع لسنوات التوقع. ولأغراض هذه الدراسة، قمنا بضبط هذا المؤشر بحيث يكون للمتغير ذو العلاقة قيمة ١ (النزاع = نعم) طوال مدة النزاع؛ أي أن النزاع حاصل. والافتراضات المتعلقة بحجم النزاع واحتماله تظل ثابتة في جميع آفاق سيناريو **النزاع**، ولكن يتم الاستغناء عنها تدريجياً على مدى فترة ١٠ سنوات في سيناريو **التعافي المجزأ**.

الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يتم معايرة الناتج المحلي الإجمالي في النموذج عن طريق تعديل ضابطين خارجيين يسمحان معاً باستخدام سلسلة معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي التي سيتم فرضها على النموذج. أما بالنسبة للسنوات التي مرت على النزاع (٢٠١٥م – ٢٠٢١م)، فإنها تعكس معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من القيم المأخوذة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي (٢٠٢١م).

استندت التقارير السابقة إلى بيانات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، انظر الملحق ١، (موير، بوهل وآخرون، ٢٠١٩م)، بيد أنه منذ ذلك الحين أصبحت التقديرات من المصدرين أكثر اتساقاً. كما فرضت التقارير السابقة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المقدرة كدالة لمعدل التغيير في الوفيات المفترضة للنزاع.

في هذه الدراسة، فإننا نسمح بتقدير معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي داخلياً في كل من سيناريوهات **التعافي المجزأ** وسيناريو النزاع التي تبدأ في عام ٢٠٢٢م.

الفقر وعدم المساواة

في نموذج تقييم المستقبل الدولي، يتم تقدير الفقر باستخدام طريقة قياسية، وذلك عبر متوسط استهلاك الأسرة، ومقياس عدم المساواة (مؤشر جيني)، وافتراض اللوغاريتم الطبيعي. ومع ذلك، وباستخدام هذا النهج، فإنه لا تتوافق تقديرات الفقر قبل النزاع وأثناءه مع تقديرات الاستهلاك الفردي من الآفاق المستقبلية الدولية وأحدث البيانات المتاحة في مؤشر «جيني».

بدءاً من الافتراض الذي يفيد بأن أكبر مصدر لعدم اليقين في هذه العملية الحسابية يمكن أن يُنسب إلى مؤشر «جيني»، فقد اخترنا التعامل مع مؤشر «جيني» كمعيار. كما أننا استخدمناه لمعايرة معدل الفقر إلى أفضل التقديرات التي تم تحديدها أثناء مراجعتنا. وبعد أن حققنا المستوى المطلوب من الفقر للعام الأخير من البيانات المتاحة، فإن مؤشر «جيني» يظل ثابتاً طوال مدة النزاع. وفي سيناريو **التعافي المجزأ**، تم الاستغناء عن استخدام مؤشر جيني على مدى ١٠ سنوات إلى ١,٢ مرة من المعايير الأساسية.

يشير الانحراف الكبير لمعايرة جيني عن أحدث التقديرات بشكل فعّال إلى أن أوجه عدم المساواة قد أصبح أسوأ بشكل كبير في اليمن على مدى السنوات السبع الماضية. ومع ذلك، ونظراً لعدم الإبلاغ عن أي تقديرات لعدم المساواة في اليمن منذ سنوات ما قبل النزاع، والإبلاغ عن مثل هذه التدابير خلال فترات النزاع نادر الحدوث، فإننا غير قادرين على التحقق من صحة هذه النتيجة.

الإنتاج الزراعي والتجارة

قمنا بمعايرة قيم الإنتاج الزراعي في هذه السيناريوهات ببيانات من منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٩م). ولا توجد معايير نماذج خارجية للإنتاج الزراعي ضمن نظام أداة المستقبل الدولي. ولكن وبدلاً من ذلك، يتم إدخال تغييرات على اثنين من المحددات القريبة للإنتاج: المحصول الزراعي وأراضي المحاصيل. حيث تشير البيانات الواردة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى انخفاضات كبيرة في الإنتاج على الرغم من غلات المحاصيل الثابتة نسبياً، مما يعني انخفاضات كبيرة في أراضي المحاصيل.

(٦) يتم هذا داخلياً ضمن أداة تقييم المستقبل الدولي، حيث يتم دمج حجم النزاعات عبر أنواع النزاعات الأربعة لحساب متوسط مؤشر موسع يستند إلى الترجيح الشامل للمقاييس الفرعية المتاحة لكل تسمية نزاع تم تصنيفه ضمن مخرجات فريق عمل البحث في انعدام الاستقرار السياسي. تستخدم درجة حجم النزاع الموحدة هذه في تهيئة توقعات أداة المستقبل الدولي لحجم النزاع، وهي أيضاً ما تم استخدمه تاريخياً في القياس والتحقق من المؤشرات المتماثلة بين البلدان.

لذلك، وبعد مواءمة متغيرات غلة أداة تقييم المستقبل الدولي مع تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، قمنا بتخفيض مستوى الأرض المزروعة حتى يتم مواءمة الإنتاج مع التقديرات الحالية. بحيث تظل المحاصيل والأراضي المزروعة ثابتة طوال مدة النزاع. وفي سيناريو **التعافي المجزأ**، يتم الاستغناء عن المؤشرات أو المعايير المطبقة على كلا المتغيرين إلى المستويات الأساسية خلال فترة ١٠ سنوات.

كما قمنا بتعديل تدفقات الواردات الزراعية لتصل إلى مستويات تتناسب مع القيم التي أبلغت عنها منظمة الأغذية والزراعة والنظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة التابع لها (٢٠١٨م) وكذلك البنك الدولي (٢٠١٨م)، مما يشير إلى أن حجم الواردات من السلع الأساسية ظل مستقراً نسبياً خلال فترة النزاع. وبالتالي يتم استخدام هذا المؤشر أو المعيار في هذا السياق بطريقة مفيدة، للتوفيق بين حجم الاستيراد وما تم اقتراحه سابقاً في النموذج المعياري لأداة تقييم المستقبل الدولي. ويُفترض أن تتبع الصادرات الزراعية نمطاً مشابهاً أثناء النزاع. أما بعد توقف النزاع في سيناريو **التعافي المجزأ**، فقد تم الاستغناء عن القيود الخارجية على الواردات الزراعية على الفور، بينما تتعافى الصادرات على مدى فترة ١٠ سنوات.

التعليم

يشير مشروع الشراكة العالمية من أجل التعليم بأن اليمن كان بها ٦,٥ مليون طفل في سن الدراسة في ٢٠١٨م (برنامج التعليم العام، ٢٠١٨م)، بينما أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (الأوتشا) أن عدد الأطفال في سن الدراسة هو ٧,٥ مليون طفل (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٨م). ويبدو أن هذا يتوافق مع عدد الطلاب في نظام التعليم الإلزامي (من ٦ إلى ١٤ عاماً) حسب تصنيف معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والتي تقدره أداة تقييم المستقبل الدولي بحوالي ٧,٢٤ مليون في عام ٢٠١٨م. ويقترح مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (٢٠١٨م) خطة الاستجابة الإنسانية لليمن كما يلي:

١. كانت هناك فترة ممتدة ما بين ٢٠١٧م – ٢٠١٨م تتسم بعدم دفع رواتب لمسؤولي المدارس في ١٣ محافظة من أصل ٢٢ محافظة في اليمن، مما تسبب في تأخيرات واضطرابات كبيرة في التعليم.

٢. عانت ما بين ٢٠ – ٣٣ بالمائة [٧] من المدارس في اليمن من أضرار أو إهمال لدرجة أنها أصبحت غير صالحة لتقديم الخدمات التعليمية.

٣. ٤,١ مليون طفل في المدرسة بحاجة إلى المساعدات لمواصلة الدراسة.

تشير الأرقام المذكورة أعلاه إلى أنه حتى لو تم أخذ المجموعة الأوسع من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٤ عاماً في الاعتبار، فإن ٥٧ بالمائة من الأطفال معرضون لخطر الحرمان من التعليم، بالإضافة إلى ٢٨ بالمائة ممن هم خارج المدرسة بالفعل. وهذا يعني ضمناً إجمالي سيناريو أسوأ في المستقبل القريب لـ ٨٥ بالمائة من الأطفال الذين لا يحصلون على التعليم، إذا استمرت حالة نظام التعليم في التدهور. ونحن في هذا السياق نفسر هذه النسبة، أي نسبة ٨٥ بالمائة على أنها الحد الأعلى لسيناريو أسوأ حالة محتملة على المدى المتوسط ونستخدمها لإثراء تدخلنا في السيناريو في نظام التعليم.

يمكن تصور نظام التعليم في أداة تقييم المستقبل الدولي على أنه «خط أنابيب»، حيث تنتقل مجموعات من الطلاب في سن المدرسة عبر مراحل التعليم المتتالية: الابتدائي، الإعدادي، الثانوي والجامعي. وهناك معايير خارجية حول معدلات القبول والتخرج والانتقال في كل مستوى، والتي تؤثر بشكل أكبر على التدفقات الأولية للتعليم.

وقد قمنا في هذه الدراسة بتقليل نسب البقاء، الاستيعاب والتخرج بنسبة ٥٠ بالمائة لوضع نماذج الآثار المجتمعة لما يلي: (أ) الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية؛ (ب) تخفيض ساعات الدراسة؛ (ج) احتلال المدارس؛ (د) انخفاض القدرة على دفع تكاليف تعليم الأطفال؛ (هـ) تقليل وقت الموظفين والحصص الدراسية المرتبط بعدم الدفع داخل النظام المدرسي؛ (و) حجم مجموعة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس؛ و (ز) الأطفال المعرضين لخطر فقدان الوصول إلى نظام التعليم. وقد حافظنا على هذا التعديل ثابتاً على مدى أفق النزاع. ونظراً لميل أداة تقييم

(٧) النطاق الأعلى من ٣٣ بالمائة من فيرغسون (٢٠١٨م).

المستقبل الدولي إلى إعطاء الأولوية للتعليم، بشكل يتجاوز ربما ما هو مرجح للحدوث في سياق التعافي المجزأ، فإننا نقلص تحديد المؤشرات أو المعايير على مدى فترة ٤٠ عاماً. وعلى الرغم من هذا الانخفاض المطول، سيعود إجمالي الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى مستويات عدم وجود نزاع في حوالي سبع سنوات.

التجارة الخارجية والاستثمار

افترضنا تخفيضاً بنسبة ٥٠ بالمائة في التجارة الخارجية وفقاً لتقديرات البنك الدولي (٢٠١٧م). كما قمنا بتخفيض واردات الطاقة بنسبة ٧٥ بالمائة لتعكس الواردات الضئيلة التي أبلغت عنها وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠١٦م). وقد أجرينا كذلك تعديلات على كل من مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر، الداخلية والخارجية، في النموذج من أجل جعل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية تتماشى مع بيانات السلاسل الزمنية التي تم جمعها من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٩م). وفي هذا السياق، تُستخدم بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كهدف لمعايرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية إلى نطاق أكثر قبولاً مع التقديرات التاريخية في ظل سنوات النزاع في اليمن.

في سيناريو **النزاع**، تظل هذه التعديلات على أنماط التدفقات الدولية ثابتة طوال الأفق، بينما يتم تخفيفها في سيناريو **التعافي المجزأ** على مدى فترة ١٠ سنوات. وهناك استثناء لتعديل الصادرات، والذي تم تخفيفه فوراً في عام ٢٠٢٢م بسبب تعافيها البطيء في النموذج.

المياه والصرف الصحي

استخدمنا نقطة تقدير من مبادرة (REACH للعام ٢٠١٧م) والمعلومات التي رصدتها المبادرة لعام ٢٠١٦م لمقارنتها بتقديرات أداة التقييم المستقبلي الدولي فيما يتعلق بتغطية المياه عبر الأنابيب، وجدنا أن الفرق ضئيل (٠,٨٪). وبالنسبة لقيم الوصول إلى الصرف الصحي، استخدمنا نقطة تقدير لعام ٢٠١٦م الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة والتي تشير إلى أن ١١,٦ مليون شخص في حاجة ماسة إلى الوصول إلى خدمات الصرف الصحي[٨]، وهو ما يتوافق تقريباً مع تقديرات الصرف الصحي في نظام أداة تقييم المستقبل الدولي. ونظراً لقرب هذه التقديرات المكونة من نقطتين في ظل النزاع، فضلاً عن ندرة التقديرات المتعلقة بالسلاسل الزمنية الموثوق بها، فإننا لا نقوم بإجراء معايرة أخرى لقطاع المياه، الصرف الصحي والنظافة الصحية طوال مدة النزاع. وبسبب التعافي الطموح للغاية، سوف تتباطأ تحسينات الوصول إلى المياه والصرف الصحي بنسبة ٢٠ بالمائة على مدى ٥ سنوات (بدءاً من عام ٢٠٢٦م) في سيناريو التعافي المجزأ.

التغذية

لقد قمنا بقياس التوقعات الخاصة بالنماذج في سنوات النزاع حول انتشار سوء التغذية الحاد الوخيم بين السكان، وكذلك نقص تغذية الأطفال، واستخدمنا بيانات انتشار نقص التغذية التي حصلنا عليها من بيانات منظمة الأغذية والزراعة لسوء التغذية بين السكان على نطاق أوسع. إن تقديرات النموذج للسنوات المحددة فيما يتعلق بحالات سوء التغذية الحاد الوخيم تتطابق مع تقديرات اليونيسف (٢٠١٩م) من السنوات ٢٠١٦م – ٢٠١٨م.

تقدر منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٩م) انتشار قيم نقص التغذية حتى عام ٢٠١٧م، مع تطبيق متوسط متحرك لمدة ثلاث سنوات على السلسلة الزمنية لتسهيل البيانات. أما توقعات نموذج أداة تقييم المستقبل الدولي بشأن نقص تغذية الأطفال فهي متحفظة قليلاً مقارنة ببيانات منظمة الأغذية والزراعة، ولكن جولات المعايرة السابقة للنموذج تؤدي إلى فرق يقل عن ١٠ بالمائة في عام ٢٠١٧م بين تقديرات النقاط لنقص التغذية في اليمن. وبالنسبة لتقديرات سوء التغذية لدى الأطفال، فإن نموذج أداة تقييم المستقبل الدولي متحفظ بعض الشيء أيضاً - يشير إسحاق وآخرون (٢٠١٧م) إلى أن سوء التغذية لدى الأطفال بلغ ٥٠ بالمائة من إجمالي الأطفال، في حين أن نموذج أداة تقييم المستقبل الدولي يشير إلى أن النسبة تبلغ ٤٨,٥ بالمائة لنفس العام. وهذا يشير إلى أنه على الرغم من أن هذا النموذج متحفظ بعض الشيء في كلا المقياسين للسنوات الأولى، إلا أن الديناميكيات الداخلية لسنوات التوقع تتماشى مع البيانات التي تم جمعها.

التمويل الحكومي

لقد أجرينا تعديلات على القيم السنوية للإيرادات الحكومية (المركزية والمحلية) لكي تعكس عن كثب تقديرات البنك الدولي لتدفقات الإيرادات الحكومية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) (٢٠١٧م). وفي هذا السياق، استخدمت تقديرات البنك الدولي كقيمة مستهدفة لجعل تدفقات الإيرادات السنوية في إطار أكثر قبولاً من تقديرات مؤشر التنمية العالمية للإيرادات خلال سنوات النزاع في اليمن.

ولكن وحتى بعد التعديل، ظلت النفقات المقيدة بالإيرادات أعلى من تقديرات عام ٢٠١٧م. وهذا ما دفعنا إلى فرض تخفيض إضافي في الإنفاق الحكومي، إلى جانب الإبقاء على مستويات الإنفاق العسكري في عام ٢٠١٤م، وكذلك فرض تخفيض كبير في تحويلات الرعاية الحكومية بسبب تعليق صندوق الرعاية الاجتماعية اليمني. في سيناريو **النزاع**، يتم الإبقاء على جميع التعديلات في جميع أنحاء التقييم. أما في سيناريو **التعافي المجزأ**، يتم تخفيف القيود المفروضة على الإيرادات والنفقات بشكل كامل في عام ٢٠٢٢م، مما يسمح باسترداد الإيرادات والنفقات الحكومية بما يتماشى مع تعافي الإنتاج الاقتصادي. ويعود الإنفاق على التحويلات العسكرية والرعاية الاجتماعية إلى كونه شأناً داخلياً بالكامل على مدى ١٠ سنوات.

الهجرة الدولية

تقوم أداة تقييم المستقبل الدولي بتهيئة توقعات الهجرة استناداً إلى صافي معدلات الهجرة على أساس كل بلدٍ على حدة. وعادة ما تستخدم معدلات الهجرة الصافية من شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧م) والتوقعات السكانية العالمية (WPP) ضمن أداة تقييم المستقبل الدولي كسلسلة خارجية. وعلى الرغم من شدة النزاع في اليمن في الوقت الحالي، لا تزال معظم مصادر البيانات تشير إلى أن صافي الهجرة سلبي في البلاد، مما يعني أن تدفق المهاجرين إلى البلاد على مدار العام يتجاوز تدفق المهاجرين إلى خارج البلاد على مدار العام.

لا تختلف الأرقام التي جمعتها مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي لعام ٢٠١٧م اختلافاً كبيراً عن قيم عام ٢٠١٧م من مراجعة ٢٠١٧م للتوقعات السكانية العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – وبالتالي فقد اخترنا لهذا المشروع العودة إلى التوقعات السكانية العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بمعدلات الهجرة.

(٨) وهذا يختلف عن الأشخاص الذين يحتاجون إلى الوصول الأساسي، الذي يلاحظ أيضاً أنه يضم الأشخاص الذين تتاح لهم إمكانية الوصول، ولكنهم معرضون حالياً لخطر فقدان إمكانية الوصول.

الجدول ٦ | جدول التدخلات وحجمها حسب سيناريو مسار التعافي

السيناريو	متغير التدخل	٢٠١٤م	٢٠٢١م	٢٠٢٦م	٢٠٣٠م
الاستثمارات الزراعية	السعرات الحرارية للفرد	٢,١٣٦	١,٧٢٧	٢,٣٠٥	٢,٤٨٢
	الواردات الزراعية، مليار دولار أمريكي	٣,٥	٢,٣	٥,٠	٦,٧
	الصادرات الزراعية، مليار دولار أمريكي	٠,٣٤	٠,١٧	٠,٤٠	٠,٥٥
	الغلة الزراعية بالطن المتري للهكتار	٢,١	٢,١	٢,٩	٣,١
	الأرض المستخدمة للمحاصيل مليون هكتار	١,٤٥	١,٤٥	١,٥٤	١,٦٠
التنمية الاقتصادية	إجمالي الاستثمار، مليار دولار أمريكي	٢,٨	١,٤	٠,٥	٣,٧
	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، نسبة الناتج المحلي الإجمالي	٠,٠	٠,٣	٣,٣	٣,٧
	العمالة غير الرسمية، حصتها من إجمالي العمالة	٦٨	٧٩	٦٣	٥٧
	التحويلات المالية الواردة، بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٩,٥	١٥	١٩	٢٢
	تحويلات الأسر، بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٧,٨	٠,٨	٨,٦	٩,٨
	المساعدات الخارجية، مليار دولار أمريكي	٣,١	٢,٣	٥,٥	٥,٦
تمكين المرأة	معدل المواليد الكلي	٤,٢	٤,٢	٣,٤	٣,٢
	معدل مشاركة المرأة في العمل	٦,١	١٠	٢٣	٢٦
	المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الابتدائي، فتيات	٨٩	٦٧	١٠٦	١١٣
	المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الثانوي، فتيات	٤٠	٢٣	٣٦	٦١
	نسبة أجور النساء إلى أجور الرجال	٠,٧٤	٠,٧٤	١	١
	مقياس تمكين المرأة (GEM)	٠,١٣٥	٠,١٤٥	٠,٢٥٣	٠,٢٦
القدرات البشرية	الحصول على المياه الصالحة للشرب، بالنسبة المئوية من إجمالي السكان	٨٩	٧١	٧٥	٨٧
	تحسين إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية، بالنسبة المئوية من إجمالي السكان	٦٣	٤٩	٥٠	٥٨
	الحصول على الكهرباء، بالنسبة المئوية من إجمالي السكان	٦٦	٥١	٥٤	٦٥
	المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الابتدائي، اجمالي	٩٨	٧٧	١١٧	١١٦
	المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الثانوي، اجمالي	٥٠	٢٨	٤٢	٦٩
نوعية الحوكمة	مؤشر أداة تقييم المستقبل الدولي (IFs)، احتمالية نشوب نزاع داخلي	٠,٥٥	١,٠	٠,٠	٠,٠
	الفعالية، مؤشر	١,١	٠,٨	١,٣	١,٦
	النفقات الخاصة على البنية التحتية، مليار دولار أمريكي	٠,٥	٠,٤	١,٢	١,٦

افتراضات اللبنات الأساسية وسيناريوهات التعافي المتكاملة

لقد تم وضع خمسة سيناريوهات للبنات التعافي الأساسية، تعكس كل منها مجالات مختلفة لتركيز الجهود في مرحلة التعافي. بحيث يبدأ كل سيناريو بالافتراضات التي طُرحت في سيناريو **التعافي المجزأ** (انظر أعلاه). وأضيفت تدخلات إضافية لتحاكي التقدم الإضافي في المؤشرات الرئيسية. وترد التدخلات الفردية وحجمها حسب السيناريو في الجدول ٦.

يجمع سيناريو **التعافي المتكامل** بين كافة التدخلات ضمن سيناريوهات لبنات التعافي الأساسية الخمس في سيناريو واحد.

ملحق ٢: ملخص الاستنتاجات

الجدول ٧ | السعرات الحرارية للفرد الواحد في جميع السيناريوهات، ٢٠١٤م – ٢٠٥٠م. المصدر: نموذج تقييم المستقبل الدولي (IFS 7.67)

السعرات الحرارية للفرد								
السنة	اللانزاع	النزاع	التعافي المجزأ	الاستثمار الزراعي	التنمية الاقتصادية	تمكين المرأة	نوعية الحوكمة	القدرات البشرية	التعافي المتكامل
٢٠١٤م	٢,١٣٦	٢,١٣٦	٢,١٣٦	٢,١٣٦	٢,١٣٦	٢,١٣٦	٢,١٣٦	٢,١٣٦	٢,١٣٦
٢٠١٥م	٢,١٥٣	٢,٠٥٤	٢,٠٥٤	٢,٠٥٤	٢,٠٥٤	٢,٠٥٤	٢,٠٥٤	٢,٠٥٤	٢,٠٥٤
٢٠١٦م	٢,١٨٠	١,٦٨٤	١,٦٨٤	١,٦٨٤	١,٦٨٤	١,٦٨٤	١,٦٨٤	١,٦٨٤	١,٦٨٤
٢٠١٧م	٢,١٩٤	١,٦٩٢	١,٦٩٢	١,٦٩٢	١,٦٩٢	١,٦٩٢	١,٦٩٢	١,٦٩٢	١,٦٩٢
٢٠١٨م	٢,٢٠٦	١,٧١١	١,٧١١	١,٧١١	١,٧١١	١,٧١١	١,٧١١	١,٧١١	١,٧١١
٢٠١٩م	٢,٢١٩	١,٧١٥	١,٧١٥	١,٧١٥	١,٧١٥	١,٧١٥	١,٧١٥	١,٧١٥	١,٧١٥
٢٠٢٠م	٢,٢١٩	١,٧٢١	١,٧٢١	١,٧٢١	١,٧٢١	١,٧٢١	١,٧٢١	١,٧٢١	١,٧٢١
٢٠٢١م	٢,٢٣١	١,٧٢٧	١,٧٢٧	١,٧٢٧	١,٧٢٧	١,٧٢٧	١,٧٢٧	١,٧٢٧	١,٧٢٧
٢٠٢٢م	٢,٢٥٠	١,٧٥٥	١,٧٢٨	١,٨٠٩	١,٧٤٢	١,٧٢٩	١,٧٢٨	١,٧٢٨	١,٨٢٥
٢٠٢٣م	٢,٢٦١	١,٧٦٧	١,٧٤٩	١,٩٢٣	١,٧٧٨	١,٧٥٣	١,٧٥٠	١,٧٤٩	١,٩٥٨
٢٠٢٤م	٢,٢٧٤	١,٧٨٣	١,٧٧٨	٢,٠٤٧	١,٨٢٢	١,٧٨٤	١,٧٨٣	١,٧٧٨	٢,١٠٣
٢٠٢٥م	٢,٢٨٩	١,٧٩٩	١,٨٠٧	٢,١٧٣	١,٨٦٧	١,٨١٦	١,٨١٥	١,٨٠٧	٢,٢٥٦
٢٠٢٦م	٢,٣٠٥	١,٨١٦	١,٨٣٧	٢,٣٠٥	١,٩٢٠	١,٨٥٠	١,٨٤٧	١,٨٣٧	٢,٤٢٥
٢٠٢٧م	٢,٣٢١	١,٨٣٢	١,٨٦٨	٢,٣٥٠	١,٩٥٤	١,٨٨٤	١,٨٨٠	١,٨٦٨	٢,٤٧٧
٢٠٢٨م	٢,٣٣٧	١,٨٥٠	١,٩٠٠	٢,٣٩٥	١,٩٨٥	١,٩١٨	١,٩١٥	١,٩٠١	٢,٥٠٨
٢٠٢٩م	٢,٣٥٤	١,٨٦٨	١,٩٣٤	٢,٤٣٩	٢,٠١٦	١,٩٥٢	١,٩٥٠	١,٩٣٥	٢,٥٣٧
٢٠٣٠م	٢,٣٧٢	١,٨٨٦	١,٩٦٧	٢,٤٨٢	٢,٠٤٣	١,٩٨٤	١,٩٨٣	١,٩٦٩	٢,٥٨١
٢٠٣١م	٢,٣٩١		١,٩٩٩	٢,٥٢٠	٢,٠٧١	٢,٠١٣	٢,٠١٣	٢,٠٠١	٢,٦٢٧
٢٠٣٢م	٢,٤٠٩		٢,٠٢٦	٢,٥٥٩	٢,١٠٠	٢,٠٤٠	٢,٠٤٠	٢,٠٢٩	٢,٦٧٤
٢٠٣٣م	٢,٤٢٦		٢,٠٥٢	٢,٦٠١	٢,١٣٢	٢,٠٦٨	٢,٠٦٨	٢,٠٥٦	٢,٧٢٣
٢٠٣٤م	٢,٤٤٣		٢,٠٨٠	٢,٦٤٤	٢,١٥٨	٢,٠٩٦	٢,٠٩٦	٢,٠٨٦	٢,٧٧٣
٢٠٣٥م	٢,٤٦١		٢,١٠٣	٢,٦٨٤	٢,١٨٤	٢,١٢٠	٢,١٢٠	٢,١١٠	٢,٨٢٢
٢٠٣٦م	٢,٤٧٨		٢,١٢٦	٢,٧٢٤	٢,٢٠٨	٢,١٤٥	٢,١٤٤	٢,١٣٤	٢,٨٧١
٢٠٣٧م	٢,٤٩٦		٢,١٤٩	٢,٧٦٠	٢,٢٣٣	٢,١٧١	٢,١٦٧	٢,١٥٩	٢,٩١٦
٢٠٣٨م	٢,٥١٣		٢,١٧٠	٢,٧٩٦	٢,٢٥٧	٢,١٩٤	٢,١٩٠	٢,١٨٠	٢,٩٦٢
٢٠٣٩م	٢,٥٣١		٢,١٩٢	٢,٨٣٢	٢,٢٨١	٢,٢٢٠	٢,٢١٥	٢,٢٠٥	٣,٠٠٥
٢٠٤٠م	٢,٥٤٨		٢,٢١٣	٢,٨٦٩	٢,٣٠٤	٢,٢٤٤	٢,٢٣٩	٢,٢٢٩	٣,٠٤٨
٢٠٤١م	٢,٥٦٦		٢,٢٣٥	٢,٩٠٣	٢,٣٢٦	٢,٢٦٨	٢,٢٦٣	٢,٢٥٤	٣,٠٨٦
٢٠٤٢م	٢,٥٨٣		٢,٢٥٨	٢,٩٢٩	٢,٣٥٠	٢,٢٩٣	٢,٢٨٦	٢,٢٧٨	٣,١١٢
٢٠٤٣م	٢,٦٠١		٢,٢٨١	٢,٩٥٠	٢,٣٧٣	٢,٣١٧	٢,٣١١	٢,٣٠٣	٣,١٣٩
٢٠٤٤م	٢,٦١٨		٢,٣٠٣	٢,٩٧١	٢,٣٩٧	٢,٣٤٣	٢,٣٣٥	٢,٣٢٨	٣,١٦٣
٢٠٤٥م	٢,٦٣٥		٢,٣٢٦	٢,٩٩٣	٢,٤٢٠	٢,٣٦٨	٢,٣٥٩	٢,٣٥٣	٣,١٨٨
٢٠٤٦م	٢,٦٥١		٢,٣٤٧	٣,٠١٤	٢,٤٤٠	٢,٣٩٤	٢,٣٨٣	٢,٣٧٦	٣,٢١٣
٢٠٤٧م	٢,٦٦٨		٢,٣٦٨	٣,٠٣٥	٢,٤٥٨	٢,٤١٩	٢,٤٠٥	٢,٤٠٠	٣,٢٣٨
٢٠٤٨م	٢,٦٨٤		٢,٣٨٩	٣,٠٥٦	٢,٤٧٨	٢,٤٤٣	٢,٤٢٨	٢,٤٢٤	٣,٢٦١
٢٠٤٩م	٢,٧٠٠		٢,٤١١	٣,٠٧٦	٢,٤٩٨	٢,٤٦٦	٢,٤٥٠	٢,٤٤٧	٣,٢٨٦
٢٠٥٠م	٢,٧١٥		٢,٤٣٢	٣,٠٩٧	٢,٥٢١	٢,٤٩٠	٢,٤٧٣	٢,٤٧١	٣,٣١٣

الجدول ٨ | الناتج المحلي الإجمالي للفرد على أساس تعادل القوة الشرائية في عام ٢٠١١م بالدولار أمريكي في جميع السيناريوهات، ٢٠١٤م-٢٠٥٠م. المصدر: نموذج تقييم المستقبل الدولي (IFS 7.67)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية، ألف دولار أمريكي									
السنة	اللانزاع	النزاع	التعافي المجزأ	الاستثمار الزراعي	التنمية الاقتصادية	تمكين المرأة	نوعية الحوكمة	القدرات البشرية	التعافي المتكامل
٢٠١٤م	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨
٢٠١٥م	٣,٩	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧
٢٠١٦م	٣,٩	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤
٢٠١٧م	٣,٩	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
٢٠١٨م	٣,٩	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
٢٠١٩م	٤,٠	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
٢٠٢٠م	٣,٧	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١
٢٠٢١م	٣,٧	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١
٢٠٢٢م	٣,٧	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١
٢٠٢٣م	٣,٨	٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,١	٢,١	٢,٣
٢٠٢٤م	٣,٩	٢,٠	٢,٢	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٤
٢٠٢٥م	٣,٩	٢,٠	٢,٢	٢,٣	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٦
٢٠٢٦م	٤,٠	٢,٠	٢,٣	٢,٤	٢,٥	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٢,٨
٢٠٢٧م	٤,١	٢,٠	٢,٣	٢,٥	٢,٦	٢,٥	٢,٥	٢,٤	٣,٠
٢٠٢٨م	٤,٢	٢,٠	٢,٤	٢,٦	٢,٨	٢,٧	٢,٦	٢,٥	٣,١
٢٠٢٩م	٤,٣	٢,٠	٢,٥	٢,٧	٢,٩	٢,٨	٢,٧	٢,٦	٣,٢
٢٠٣٠م	٤,٥	٢,٠	٢,٧	٢,٨	٣,٠	٢,٩	٢,٨	٢,٧	٣,٤
٢٠٣١م	٤,٦		٢,٧	٢,٨	٣,١	٣,٠	٢,٩	٢,٨	٣,٥
٢٠٣٢م	٤,٨		٢,٨	٢,٩	٣,٢	٣,١	٣,٠	٢,٩	٣,٧
٢٠٣٣م	٤,٩		٢,٩	٣,٠	٣,٣	٣,٢	٣,١	٣,٠	٣,٩
٢٠٣٤م	٥,١		٣,٠	٣,١	٣,٥	٣,٣	٣,٢	٣,١	٤,١
٢٠٣٥م	٥,٢		٣,١	٣,٢	٣,٦	٣,٥	٣,٣	٣,٢	٤,٤
٢٠٣٦م	٥,٤		٣,٢	٣,٣	٣,٧	٣,٦	٣,٤	٣,٣	٤,٦
٢٠٣٧م	٥,٦		٣,٣	٣,٤	٣,٩	٣,٧	٣,٥	٣,٤	٤,٩
٢٠٣٨م	٥,٨		٣,٤	٣,٥	٤,٠	٣,٩	٣,٧	٣,٥	٥,١
٢٠٣٩م	٥,٩		٣,٥	٣,٦	٤,٢	٤,١	٣,٨	٣,٧	٥,٤
٢٠٤٠م	٦,١		٣,٦	٣,٧	٤,٣	٤,٢	٣,٩	٣,٨	٥,٦
٢٠٤١م	٦,٣		٣,٧	٣,٩	٤,٥	٤,٤	٤,١	٤,٠	٥,٩
٢٠٤٢م	٦,٥		٣,٨	٤,٠	٤,٦	٤,٥	٤,٢	٤,١	٦,٢
٢٠٤٣م	٦,٨		٣,٩	٤,١	٤,٨	٤,٧	٤,٤	٤,٣	٦,٥
٢٠٤٤م	٧,٠		٤,١	٤,٣	٥,٠	٤,٩	٤,٥	٤,٥	٦,٨
٢٠٤٥م	٧,٢		٤,٢	٤,٤	٥,٢	٥,١	٤,٧	٤,٧	٧,١
٢٠٤٦م	٧,٤		٤,٣	٤,٦	٥,٣	٥,٤	٤,٩	٤,٨	٧,٥
٢٠٤٧م	٧,٦		٤,٤	٤,٧	٥,٤	٥,٦	٥,٠	٥,٠	٧,٨
٢٠٤٨م	٧,٩		٤,٥	٤,٩	٥,٦	٥,٨	٥,٢	٥,٢	٨,٢
٢٠٤٩م	٨,١		٤,٧	٥,٠	٥,٧	٦,٠	٥,٤	٥,٤	٨,٥
٢٠٥٠م	٨,٣		٤,٨	٥,٢	٥,٩	٦,٢	٥,٦	٥,٦	٨,٩

الجدول ٩ | مؤشر التنمية البشرية (HDI) في جميع السيناريوهات، ٢٠١٤م-٢٠٥٠م. المصدر: نموذج تقييم المستقبل الدولي (IFS 7.67)

مؤشر التنمية البشرية									
السنة	اللانزاع	النزاع	التعافي المجزأ	الاستثمار الزراعي	التنمية الاقتصادية	تمكين المرأة	نوعية الحوكمة	القدرات البشرية	التعافي المتكامل
٢٠١٤م	٠,٥٤	٠,٥٤	٠,٥٤	٠,٥٤	٠,٥٤	٠,٥٤	٠,٥٤	٠,٥٤	٠,٥٤
٢٠١٥م	٠,٥٥	٠,٥١	٠,٥١	٠,٥١	٠,٥١	٠,٥١	٠,٥١	٠,٥١	٠,٥١
٢٠١٦م	٠,٥٥	٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٤٩
٢٠١٧م	٠,٥٦	٠,٤٨	٠,٤٨	٠,٤٨	٠,٤٨	٠,٤٨	٠,٤٨	٠,٤٨	٠,٤٨
٢٠١٨م	٠,٥٦	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧
٢٠١٩م	٠,٥٦	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧
٢٠٢٠م	٠,٥٦	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧
٢٠٢١م	٠,٥٦	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧
٢٠٢٢م	٠,٥٧	٠,٤٧	٠,٤٨	٠,٤٨	٠,٤٨	٠,٤٨	٠,٤٩	٠,٤٨	٠,٤٩
٢٠٢٣م	٠,٥٧	٠,٤٧	٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٥١
٢٠٢٤م	٠,٥٨	٠,٤٧	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٥١	٠,٥١	٠,٥١	٠,٥٢
٢٠٢٥م	٠,٥٨	٠,٤٧	٠,٥٠	٠,٥١	٠,٥١	٠,٥٢	٠,٥١	٠,٥٢	٠,٥٤
٢٠٢٦م	٠,٥٨	٠,٤٧	٠,٥١	٠,٥٢	٠,٥٢	٠,٥٤	٠,٥٢	٠,٥٤	٠,٥٥
٢٠٢٧م	٠,٥٩	٠,٤٧	٠,٥٢	٠,٥٢	٠,٥٣	٠,٥٥	٠,٥٣	٠,٥٥	٠,٥٧
٢٠٢٨م	٠,٥٩	٠,٤٨	٠,٥٣	٠,٥٣	٠,٥٤	٠,٥٦	٠,٥٤	٠,٥٦	٠,٥٨
٢٠٢٩م	٠,٦٠	٠,٤٨	٠,٥٣	٠,٥٤	٠,٥٥	٠,٥٧	٠,٥٤	٠,٥٧	٠,٥٩
٢٠٣٠م	٠,٦٠	٠,٤٨	٠,٥٤	٠,٥٤	٠,٥٦	٠,٥٧	٠,٥٥	٠,٥٨	٠,٦٠
٢٠٣١م	٠,٦٠		٠,٥٥	٠,٥٥	٠,٥٦	٠,٥٨	٠,٥٦	٠,٥٨	٠,٦٠
٢٠٣٢م	٠,٦١		٠,٥٥	٠,٥٦	٠,٥٧	٠,٥٩	٠,٥٦	٠,٥٩	٠,٦١
٢٠٣٣م	٠,٦١		٠,٥٦	٠,٥٦	٠,٥٧	٠,٦٠	٠,٥٧	٠,٦٠	٠,٦٢
٢٠٣٤م	٠,٦٢		٠,٥٦	٠,٥٧	٠,٥٨	٠,٦٠	٠,٥٧	٠,٦٠	٠,٦٣
٢٠٣٥م	٠,٦٢		٠,٥٧	٠,٥٧	٠,٥٩	٠,٦١	٠,٥٨	٠,٦١	٠,٦٤
٢٠٣٦م	٠,٦٣		٠,٥٧	٠,٥٨	٠,٥٩	٠,٦٢	٠,٥٨	٠,٦١	٠,٦٤
٢٠٣٧م	٠,٦٣		٠,٥٨	٠,٥٨	٠,٦٠	٠,٦٢	٠,٥٩	٠,٦٢	٠,٦٥
٢٠٣٨م	٠,٦٣		٠,٥٨	٠,٥٩	٠,٦٠	٠,٦٣	٠,٥٩	٠,٦٣	٠,٦٦
٢٠٣٩م	٠,٦٤		٠,٥٩	٠,٥٩	٠,٦١	٠,٦٤	٠,٦٠	٠,٦٣	٠,٦٦
٢٠٤٠م	٠,٦٤		٠,٥٩	٠,٦٠	٠,٦١	٠,٦٤	٠,٦١	٠,٦٤	٠,٦٧
٢٠٤١م	٠,٦٥		٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٦٢	٠,٦٥	٠,٦١	٠,٦٤	٠,٦٨
٢٠٤٢م	٠,٦٥		٠,٦٠	٠,٦١	٠,٦٢	٠,٦٦	٠,٦٢	٠,٦٥	٠,٦٩
٢٠٤٣م	٠,٦٦		٠,٦١	٠,٦١	٠,٦٣	٠,٦٦	٠,٦٢	٠,٦٦	٠,٦٩
٢٠٤٤م	٠,٦٦		٠,٦٢	٠,٦٢	٠,٦٤	٠,٦٧	٠,٦٣	٠,٦٦	٠,٧٠
٢٠٤٥م	٠,٦٦		٠,٦٢	٠,٦٢	٠,٦٤	٠,٦٧	٠,٦٣	٠,٦٧	٠,٧١
٢٠٤٦م	٠,٦٧		٠,٦٣	٠,٦٣	٠,٦٥	٠,٦٨	٠,٦٤	٠,٦٨	٠,٧١
٢٠٤٧م	٠,٦٧		٠,٦٣	٠,٦٣	٠,٦٥	٠,٦٩	٠,٦٥	٠,٦٨	٠,٧٢
٢٠٤٨م	٠,٦٨		٠,٦٤	٠,٦٤	٠,٦٦	٠,٦٩	٠,٦٥	٠,٦٩	٠,٧٣
٢٠٤٩م	٠,٦٨		٠,٦٤	٠,٦٥	٠,٦٦	٠,٧٠	٠,٦٦	٠,٦٩	٠,٧٣
٢٠٥٠م	٠,٦٨		٠,٦٥	٠,٦٥	٠,٦٧	٠,٧١	٠,٦٦	٠,٧٠	٠,٧٤

الجدول ١٠ | السكان الذين يعانون من سوء التغذية بالملايين في جميع السيناريوهات، ٢٠١٤م-٢٠٥٠م. المصدر: نموذج تقييم المستقبل الدولي (IFS 7.67)

عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية، مليون								
السنة	اللانزاع	النزاع	التعافي المجزأ	الاستثمار الزراعي	التنمية الاقتصادية	تمكين المرأة	نوعية الحوكمة	القدرات البشرية	التعافي المتكامل
٢٠١٤م	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١
٢٠١٥م	٨,٢	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥
٢٠١٦م	٨,١	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨
٢٠١٧م	٨,٢	١٦,١	١٦,١	١٦,١	١٦,١	١٦,١	١٦,١	١٦,١	١٦,١
٢٠١٨م	٨,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣
٢٠١٩م	٨,٤	١٦,٦	١٦,٦	١٦,٦	١٦,٦	١٦,٦	١٦,٦	١٦,٦	١٦,٦
٢٠٢٠م	٨,٧	١٧,٠	١٧,٠	١٧,٠	١٧,٠	١٧,٠	١٧,٠	١٧,٠	١٧,٠
٢٠٢١م	٨,٨	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤
٢٠٢٢م	٨,٨	١٧,٣	١٧,٨	١٦,٢	١٧,٦	١٧,٨	١٧,٨	١٧,٨	١٥,٩
٢٠٢٣م	٨,٩	١٧,٥	١٧,٩	١٤,٤	١٧,٣	١٧,٨	١٧,٩	١٧,٩	١٣,٨
٢٠٢٤م	٩,٠	١٧,٧	١٧,٨	١٢,٥	١٦,٩	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٨	١١,٦
٢٠٢٥م	٩,٠	١٧,٩	١٧,٧	١٠,٨	١٦,٤	١٧,٥	١٧,٦	١٧,٧	٩,٥
٢٠٢٦م	٩,١	١٨,٠	١٧,٦	٩,١	١٥,٨	١٧,٢	١٧,٤	١٧,٦	٧,٥
٢٠٢٧م	٩,١	١٨,١	١٧,٤	٨,٧	١٥,٥	١٦,٩	١٧,١	١٧,٤	٧,١
٢٠٢٨م	٩,١	١٨,٢	١٧,٢	٨,٣	١٥,٣	١٦,٦	١٦,٨	١٧,١	٦,٩
٢٠٢٩م	٩,٢	١٨,٣	١٦,٩	٨,٠	١٥,١	١٦,٣	١٦,٥	١٦,٩	٦,٨
٢٠٣٠م	٩,٢	١٨,٤	١٦,٦	٧,٧	١٥,٠	١٦,٠	١٦,٣	١٦,٥	٦,٥
٢٠٣١م	٩,١		١٦,٣	٧,٤	١٤,٨	١٥,٨	١٦,٠	١٦,٣	٦,٢
٢٠٣٢م	٩,١		١٦,٢	٧,٢	١٤,٦	١٥,٦	١٥,٩	١٦,١	٥,٩
٢٠٣٣م	٩,١		١٦,٠	٦,٩	١٤,٣	١٥,٣	١٥,٧	١٥,٩	٥,٦
٢٠٣٤م	٩,١		١٥,٨	٦,٦	١٤,١	١٥,١	١٥,٥	١٥,٧	٥,٣
٢٠٣٥م	٩,١		١٥,٧	٦,٣	١٤,٠	١٥,٠	١٥,٣	١٥,٥	٥,٠
٢٠٣٦م	٩,١		١٥,٦	٦,١	١٣,٨	١٤,٨	١٥,٢	١٥,٤	٤,٧
٢٠٣٧م	٩,١		١٥,٥	٥,٩	١٣,٧	١٤,٦	١٥,١	١٥,٢	٤,٥
٢٠٣٨م	٩,٠		١٥,٤	٥,٧	١٣,٥	١٤,٥	١٤,٩	١٥,١	٤,٣
٢٠٣٩م	٩,٠		١٥,٣	٥,٥	١٣,٤	١٤,٣	١٤,٨	١٥,٠	٤,١
٢٠٤٠م	٩,٠		١٥,٢	٥,٣	١٣,٢	١٤,١	١٤,٦	١٤,٨	٣,٩
٢٠٤١م	٩,٠		١٥,١	٥,١	١٣,١	١٣,٩	١٤,٤	١٤,٦	٣,٨
٢٠٤٢م	٨,٩		١٤,٩	٥,٠	١٣,٠	١٣,٧	١٤,٣	١٤,٤	٣,٧
٢٠٤٣م	٨,٩		١٤,٨	٥,٠	١٢,٨	١٣,٥	١٤,١	١٤,٢	٣,٦
٢٠٤٤م	٨,٩		١٤,٦	٤,٩	١٢,٦	١٣,٣	١٣,٩	١٤,٠	٣,٥
٢٠٤٥م	٨,٨		١٤,٥	٤,٩	١٢,٥	١٣,١	١٣,٧	١٣,٨	٣,٥
٢٠٤٦م	٨,٨		١٤,٤	٤,٨	١٢,٤	١٢,٨	١٣,٦	١٣,٦	٣,٤
٢٠٤٧م	٨,٨		١٤,٢	٤,٨	١٢,٣	١٢,٦	١٣,٤	١٣,٥	٣,٣
٢٠٤٨م	٨,٧		١٤,١	٤,٧	١٢,٣	١٢,٤	١٣,٣	١٣,٣	٣,٣
٢٠٤٩م	٨,٧		١٤,٠	٤,٧	١٢,٢	١٢,٢	١٣,١	١٣,١	٣,٢
٢٠٥٠م	٨,٧		١٣,٩	٤,٧	١٢,٠	١٢,٠	١٣,٠	١٢,٩	٣,٢

الجدول ١١ | السكان الذين يعانون من الفقر المدقع (الذين يعيشون بدخل يومي أقل من ١,٩٠ دولار أمريكي في اليوم بحسب سعر الدولار الأمريكي لعام ٢٠١١م) بالملايين عبر جميع السيناريوهات، ٢٠١٤م-٢٠٥٠م. المصدر: نموذج تقييم المستقبل الدولي (IFS 7.67)

السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، مليون									
السنة	اللانزاع	النزاع	التعافي المجزأ	الاستثمار الزراعي	التنمية الاقتصادية	تمكين المرأة	نوعية الحوكمة	القدرات البشرية	التعافي المتكامل
٢٠١٤م	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧
٢٠١٥م	٣,٧	١٠,١	١٠,١	١٠,١	١٠,١	١٠,١	١٠,١	١٠,١	١٠,١
٢٠١٦م	٣,٥	١٣,٥	١٣,٥	١٣,٥	١٣,٥	١٣,٥	١٣,٥	١٣,٥	١٣,٥
٢٠١٧م	٣,٦	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠
٢٠١٨م	٣,٧	١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠
٢٠١٩م	٣,٨	١٨,٣	١٨,٣	١٨,٣	١٨,٣	١٨,٣	١٨,٣	١٨,٣	١٨,٣
٢٠٢٠م	٤,٣	١٩,٣	١٩,٣	١٩,٣	١٩,٣	١٩,٣	١٩,٣	١٩,٣	١٩,٣
٢٠٢١م	٤,٤	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠
٢٠٢٢م	٤,٢	٢٠,٥	٢٠,٤	٢٠,٣	٢٠,١	٢٠,٤	٢٠,٤	٢٠,٤	١٩,٨
٢٠٢٣م	٤,٠	٢١,١	٢٠,٥	٢٠,١	١٩,٧	٢٠,٣	٢٠,٤	٢٠,٥	١٩,١
٢٠٢٤م	٣,٨	٢١,٥	١٩,٩	١٩,٣	١٨,٧	١٩,٥	١٩,٦	١٩,٩	١٧,٦
٢٠٢٥م	٣,٦	٢٢,١	١٩,٦	١٨,٧	١٧,٩	١٨,٩	١٩,٢	١٩,٦	١٦,١
٢٠٢٦م	٣,٥	٢٢,٦	١٩,٠	١٧,٧	١٦,٤	١٧,٩	١٨,٥	١٨,٩	١٣,٨
٢٠٢٧م	٣,٣	٢٣,١	١٨,٣	١٧,١	١٥,٥	١٦,٨	١٧,٦	١٨,٢	١٢,٧
٢٠٢٨م	٣,١	٢٣,٧	١٧,٣	١٦,٢	١٤,٥	١٥,٥	١٦,٥	١٧,٢	١١,٤
٢٠٢٩م	٢,٨	٢٤,٣	١٦,٢	١٥,١	١٣,٤	١٤,٢	١٥,٢	١٦,٠	١٠,٢
٢٠٣٠م	٢,٦	٢٤,٨	١٥,٠	١٣,٨	١٢,٤	١٢,٧	١٣,٩	١٤,٦	٩,١
٢٠٣١م	٢,٥		١٣,٥	١٢,٤	١١,٤	١١,٠	١٢,٤	١٣,٠	٨,١
٢٠٣٢م	٢,٥		١٣,١	١١,٨	١١,٣	١٠,٦	١١,٩	١٢,٥	٧,٧
٢٠٣٣م	٢,٥		١٢,٧	١١,٣	١١,١	١٠,٤	١١,٨	١٢,٠	٧,١
٢٠٣٤م	٢,٥		١٢,٤	١٠,٨	١٠,٦	١٠,١	١١,٦	١١,٧	٦,٤
٢٠٣٥م	٢,٤		١٢,٢	١٠,٤	٩,٩	٩,٨	١١,٣	١١,٣	٥,٧
٢٠٣٦م	٢,٣		١١,٩	١٠,١	٩,٤	٩,٣	١١,٠	١٠,٩	٥,١
٢٠٣٧م	٢,٢		١١,٦	٩,٨	٨,٩	٨,٧	١٠,٦	١٠,٥	٤,٥
٢٠٣٨م	٢,١		١١,٢	٩,٥	٨,٤	٨,٢	١٠,٢	١٠,٠	٤,٠
٢٠٣٩م	٢,٠		١٠,٩	٩,٣	٨,٠	٧,٧	٩,٧	٩,٥	٣,٦
٢٠٤٠م	١,٩		١٠,٦	٩,٠	٧,٦	٧,٢	٩,٣	٩,٠	٣,٢
٢٠٤١م	١,٨		١٠,٣	٨,٧	٧,٢	٦,٨	٩,٠	٨,٦	٢,٩
٢٠٤٢م	١,٧		١٠,١	٨,٥	٦,٨	٦,٥	٨,٧	٨,٣	٢,٦
٢٠٤٣م	١,٧		٩,٩	٨,٤	٦,٣	٦,٢	٨,٥	٨,٠	٢,٢
٢٠٤٤م	١,٦		٩,٧	٨,٣	٥,٩	٦,٠	٨,٣	٧,٧	١,٩
٢٠٤٥م	١,٥		٩,٦	٨,٢	٥,٤	٥,٨	٨,١	٧,٤	١,٧
٢٠٤٦م	١,٤		٩,٤	٨,٠	٤,٩	٥,٦	٧,٨	٧,١	١,٥
٢٠٤٧م	١,٤		٩,٣	٧,٨	٤,٤	٥,٤	٧,٦	٦,٨	١,٣
٢٠٤٨م	١,٣		٩,٢	٧,٦	٤,٠	٥,١	٧,٤	٦,٥	١,١
٢٠٤٩م	١,٢		٩,٠	٧,٤	٣,٦	٤,٨	٧,١	٦,٢	١,٠
٢٠٥٠م	١,١		٨,٨	٧,١	٣,٤	٤,٦	٦,٨	٥,٩	٠,٩

المراجع

إتشينو، أ.، ونتر-إيمر، ر. (٢٠٠٤م). التكلفة التعليمية الطويلة الأمد للحرب العالمية الثانية. مجلة اقتصاديات العمل، ٢٢ (١)، ٥٧-٨٧. https://doi.org/10.1086/380403

آجل، م. (٢٠١٨م) «العالم الزراعي في اليمن: الأزمة والآفاق»، الأزمة والنزاع في الزراعة، من تحرير رامي زريق، إيكارت ورتز، وراشيل باهن (أوكسفوردشاير، المملكة المتحدة (١٣١-١٤٣). CABI.

أديسون، ت، مرشد، س.م. (٢٠٠١م). من النزاع إلى إعادة الإعمار: إحياء العقد الاجتماعي (ورقة المناقشة WIDER رقم ٤٨/٢٠٠١). جامعة الأمم المتحدة - WIDER.

إسحاق، أ. م.، فوثان، أ. م.، جنسن، إي. سي.، خان، ت. أ.، العمودي، أ. أ. (٢٠١٧م). سوء التغذية في اليمن: أزمة غير مرئية. لانسيت، ٣٨٩ (١٠٠٦٤)، ٣١-٣٢. https://doi.org/10.1016/S0140-6736(16)32592-2

أفكار للاستشارات (٢٠١٨م). تقييم الأضرار التي لحقت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اليمن. المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية. https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_644720/lang--en/index.htm

أكبولوت يوكسل، م.، يوكسل، م. (٢٠١٧م). عدم التجانس في الآثار الصحية الطويلة الأجل للنزاع. الاقتصاد والبيولوجيا البشرية، ٢٧، ١٢٦-١٣٦. https://doi.org/10.1016/j.ehb.2017.05.007

أكريش، ر.، بالوترا، س.، ليون، م.، أوسيلي، U.O. (٢٠١٢م). النزاع والمكانة: النشأة خلال الحرب الأهلية النيجيرية. المجلة الاقتصادية الأمريكية، ١٠٢(٣)، ٢٧٣-٢٧٧.

الإرياني، أ. (٢٠٢١م). لتجنب أخطاء الماضي، استثمر في القطاع الزراعي في اليمن. مركز سياسات اليمن. https://www.yemenpolicy.org/yemens-agricultural-sector-a-history-of-neglect-and-lost-potential/

البنك الدولي (٢٠٠٥م). إعادة تشكيل المستقبل: التعليم وإعادة الإعمار بعد النزاع. البنك الدولي. https://web-a-ebscohost-com.du.idm.oclc.org/ehost/ebookviewer/ebook?sid=8961465e-d4a1-4241-a4c9-a4a5b238a77c%40sdc-v-sessmgr02&vid=0&format=EB

البنك الدولي (٢٠١٧م). التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية في المرحلة الأولى من النزاع في اليمن (مذكرة سياسة اليمن رقم ٢). البنك الدولي.

البنك الدولي (٢٠١٨م). تأمين واردات السلع الغذائية الأساسية إلى اليمن: تقييم القيود والخيارات المتاحة للتدخل. البنك الدولي. http://documents.worldbank.org/curated/en/376891524812213584/Securing-imports-of-essential-food-commodities-to-Yemen-an-assessment-of-constraints-and-options-for-intervention

البنك الدولي. (٢٠٢٠م). تقييم الاحتياجات الحيوي في اليمن: المرحلة الثالثة ٢٠٢٠م تحديث. البنك الدولي. http://documents1.worldbank.org/curated/en/490981607970828629/pdf/Yemen-Dynamic-Needs-Assessment-Phase-3-2020-Update.pdf

النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، (٢٠١٨م). موجز المكتب القطري: اليمن [موجز المكتب القطري للنظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر]. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. http://www.fao.org/giews/countrybrief/country/YEM/pdf/YEM.pdf

اليونيسيف (٢٠١٩م). اليونيسف – العمل الإنساني من أجل الأطفال – تقارير الحالة. https://www.unicef.org/appeals/yemen_sitreps.html

أناند، ب. ب. (٢٠٠٥م). الحصول على أولويات البنية التحتية بشكل صحيح في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع (ورقة بحثية رقم ٤٢/٢٠٠٥). جامعة الأمم المتحدة -WIDER.

أنصاري، د. (٢٠١٦م). عدوى لعنة الموارد في حالة اليمن. سياسة الموارد، ٤٩، ٤٤٤-٤٥٤. https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2016.08.001

بارو، ر. ج. وسالا- إي- مارتن، إكس. آي.. النمو الاقتصادي (الطبعة الثانية). مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

براي، ج. (٢٠٠٩م). دور الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في التعافي بعد انتهاء النزاع. النزاع والأمن والتنمية، ٩(١)، ١-٢٦. https://doi.org/10.1080/14678800802704895

بركات، س. (٢٠٠٣م). إعادة بناء المساكن بعد النزاع والكوارث (ورقة تابعة للشبكة رقم ٤٣). شبكة الممارسة الإنسانية في معهد التنمية الخارجية.

بركات، س.، كونولي، د.، هاردمان، ف.، سوندارام، ف. (٢٠١٣م). دور التعليم الأساسي في التعافي بعد انتهاء النزاع. التعليم المقارن، ٤٩(٢)، ١٢٤-١٤٢.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٧م). الجداول السكانية العالمية - الجداول الشاملة (المجلد الأول). قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، قسم السكان. https://population.un.org/wpp/Publications/Files/WPP2017_Volume-I_Comprehensive-Tables.pdf

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٢١م). استجابة الأمم المتحدة للمجاعة: خفض التكلفة والتأخير في نقل المواد الغذائية من الخارج إلى اليمن. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج التعليم العام في التنفيذ. برنامج الشراكة العالمية لأجل التعليم (٢٠١٨م). برنامج التعليم العام في التنفيذ. برنامج الشراكة العالمية لأجل التعليم.

بريتشيت، ل.، دي ويجر، ف. (٢٠١١م). الدول الهشة: عالقون في فخ القدرات؟ (ص ٤٦) [ورقة معلومات أساسية عن تقرير التنمية في العالم].

بلاتمان، سي.، أنان، ج. (٢٠١٠م). عواقب تجنيد الأطفال. مراجعة الاقتصاد والإحصاء، ٩٢(٤)، ٨٨٢-٨٩٨. https://doi.org/10.1162/REST_a_00036

بهرمان، ج. ر.، روزنزويغ، م. ر. (٢٠٠٤م). العودة إلى وزن الولادة. مراجعة الاقتصاد والإحصاء، ٨٦(٢)، ٥٨٦-٦٠١.

بوش، ك. د.، وسالتاريللي، د. (٢٠٠٠م). وجهان للتعليم في النزاع العرقي: نحو بناء السلام تعليم الأطفال. صندوق الأمم المتحدة للطفولة.

تشن، س.، لوايزا، ن.، ف.، وورينال كويرول، م. (٢٠٠٨م). في أعقاب الحرب الأهلية. المجلة الاقتصادية للبنك الدولي، ٢٢(١)، ٦٣-٨٥.

تشن، سي.، نوبل، آي.، هيلمان، ج.، كوفي، ج.، موريلو، م.، شاولا، ن. (٢٠١٥م). تقرير مؤشر جامعة نوتردام العالمي للتكيف (ND-GAIN) التقرير الفني. جامعة نوتردام. https://gain.nd.edu/assets/254377/nd_gain_technical_document_2015.pdf

جستينو، ب.، كاردونا، آي.، ميتشل، ر.، مولر، سي. (٢٠١٢م). تحديد أثر مشاركة المرأة في التعافي الاقتصادي بعد انتهاء النزاع (ورقة العمل رقم ١٣١ التي أعدها المركز). شبكة الأسر في ظل النزاع.

جستينو، ص. (٢٠١١م). النزاع العنيف تراكم رأس المال البشري. أوراق عمل المعرفات، ٢٠١١(٣٧٩)، ١-١٧. https://doi.org/10.1111/j.2040-0209.2011.00379_2.x

دي مايو، م.، ناندي، ت. ك. (٢٠١٣م). تأثير النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على عمل الأطفال وانتظامهم في المدارس في الضفة الغربية. مجلة اقتصاديات التنمية، ١٠٠(١)، ١٠٧-١١٦. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2012.08.007

رودريغيز، سي.، سانشيز، ف. (٢٠١٢م). التعرض للنزاع المسلح، استثمارات رأس المال البشري، والعمل في مجال عمالة الأطفال: أدلة من كولومبيا. اقتصاديات الدفاع والسلام، ٢٣(٢)، ١٦١-١٨٤. https://doi.org/10.1080/10242694.2011.597239

ستيوارت، إف.، هوانغ، سي.، وانغ، ام. (٢٠٠٠م). الحروب الداخلية في البلدان النامية: نظرة عامة تجريبية على العواقب الاقتصادية والاجتماعية. في كتاب إف. ستيوارت، في. فيتزجيرالد (محررين) (المجلد الأول) مطبعة جامعة أكسفورد. http://www.oxfordscholarship.com/view/10.1093/acprof:oso/9780199241866.001.0001/acprof-9780199241866-chapter-4

سيدرمان، ل. إي.، هوغ، س.، وكريبس، ل. ف. (٢٠١٠م). الديمقراطية والحرب الأهلية: الأدلة التجريبية. مجلة أبحاث السلام، ٤٧(٤)، ٣٧٧-٣٩٤. https://doi.org/10.1177/0022343310368336

سيرنايلز، ب.، فيربورتن، م. (٢٠١٥م). أثر النزاع المسلح على الأداء الاقتصادي: أدلة من رواندا. مجلة حل النزاعات، ٥٩(٤)، ٥٥٥-٥٩٢. https://doi.org/10.1177/0022002713515409

سينيفيراتني، ك.، أماراتونغا، د. (٢٠١١م). النزاع، وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع: استكشاف التحديات المرتبطة به. في د. أماراتونغا، ر. هيغ، إعادة خلق بيئة إعادة الإعمار بعد الكوارث: إعادة البناء من أجل الصمود. مؤسسة جون وايلي. http://ebookcentral.proquest.com/lib/du/detail.action?docID=693809

شتراوس، ج. وتوماس، د. (١٩٩٨م). الصحة، التغذية والتنمية الاقتصادية. مجلة الأدب الاقتصادي، ٣٦(٢)، ٧٦٦-٨١٧.

صندوق النقد الدولي (٢٠٢١م). التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل ٢٠٢١م: إدارة عمليات التعافي متباينة (النظرة الاقتصادية العالمية، ص ١٩٢). صندوق النقد. https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2021/03/23/world-economic-outlook-april-2021

عساف، ن. (٢٠١٣م). تحفيز الأعمال والعمالة في اليمن (مجموعة الملاحظات السريعة للمعرفة والتعلم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم ٩١). البنك الدولي.

غيتس، س.، هيغري، هـ.، نيغارد، هـ.م، ستراند، هـ. (٢٠١٢م). النتائج الإنمائية للنزاع المسلح. التنمية العالمية، ٤٠(٩)، ١٧١٣-١٧٢٢. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2012.04.031

فيرغسون، س. (٦ ديسمبر ٢٠١٨م). لبناء مستقبل أفضل، يجب تعليم أطفال اليمن. اليونيسف الولايات المتحدة الأمريكية. https://www.unicefusa.org/stories/build-better-future-yemens-children-must-be-educated/35226

فيرون، ج. د.، لايتين، د. د. (٢٠٠٣م). العرق والتمرد والحرب الأهلية. مجلة العلوم السياسية الأمريكية، ٩٧(١)، ٧٥-٩٠.

فيرويمب، ب.، جوستينو، ب.، بروك، ت. (٢٠١٩م). الاقتصاد الجزئي للنزاع العنيف. مجلة اقتصاديات التنمية، ١٤١، ١٠٢٢٩٧. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2018.10.005

كاراسبان، و. (١٥ يونيو ٢٠٢٠م). اليمن وكوفيد-١٩: الجائحة تسبب خسائر مدمرة. بروكينغز. https://www.brookings.edu/blog/future-development/2020/06/15/yemen-and-covid-19-the-pandemic-exacts-its-devastating-toll/

كراين، م. ومايرز، م. إ. (١٩٩٧م). الديمقراطية والحرب الأهلية: مذكرة عن اقتراح السلام الديمقراطي. التفاعلات الدولية، ٢٣(١)، ١٠٩-١١٨. https://doi.org/10.1080/03050629708434903

كولير، ب. (١٩٩٩م). حول العواقب الاقتصادية للحرب الأهلية. أوراق أكسفورد الاقتصادية، ٥١(١)، ١٦٨-١٨٣. https://doi.org/10.1093/oep/51.1.168

كولير، ب.، هوفلر، أ.، سودربوم، م. (٢٠٠٨). مخاطر ما بعد النزاع. مجلة أبحاث السلام، ٤٥(٤)، ٤٦١-٤٧٨. https://doi.org/10.1177/0022343308091356

كولير، ب.، وهوفلر، أ. (٢٠٠٢م). المعونة والسياسات والنمو في مجتمعات ما بعد النزاع (ورقة عمل بحوث السياسات رقم ٢٠٩٢). البنك الدولي.

كوميتو، ج.، فريتش، ج.، سوندروب، آي. (٢٠١٠م). تعاف القطاع الصحي في بيئات ما بعد النزاع المبكرة: تجربة من جنوب السودان. الكوارث، ٣٤(٤)، ٨٨٥-٩٠٩. https://doi.org/10.1111/j.1467-7717.2010.01174.x

ليون، ج. (٢٠١٢م). النزاع الأهلي وتراكم رأس المال البشري: الآثار طويلة الأجل للعنف السياسي في بيرو. مجلة الموارد البشرية، ٤٧(٤)، ٩٩١-١٠٢٢. https://doi.org/10.3368/jhr.47.4.991

مارشال، م. ج. (٢٠١٧م). أحداث رئيسية من العنف السياسي ومناطق النزاع، ١٩٤٦-٢٠١٦. مركز السلام الشامل. http://www.systemicpeace.org/inscr/MEPVcodebook2016.pdf

مردوخ، ج. سي.، وساندلر، ت. (٢٠٠٤م). الحروب الأهلية والنمو الاقتصادي: التشتت المكاني. المجلة الأمريكية للعلوم السياسية، ٤٨(١)، ١٣٨-١٥١. https://doi.org/10.1111/j.0092-5853.2004.00061.x

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (٢٠١٨م). خلق فرص عمل جديدة في اليمن (رقم ٨؛ إعادة التفكير في الاقتصاد اليمني). مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. https://www.devchampions.org/uploads/publications/files/Rethinking_Yemens_Economy_policy_brief_8.pdf

معهد المقاييس الصحية والتقييم (٢٠٢٠م). توقعات كوفيد-١٩. https://covid19.healthdata.org/

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (٢٠١٨م). اليمن: خطة الاستجابة الإنسانية من يناير إلى ديسمبر ٢٠١٨م. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فريق الأمم المتحدة القطري في اليمن. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/20180120_HRP_YEMEN_Final.pdf

منصور، هـ.، ورس، د.، النزاع المسلح والوزن عند الولادة: أدلة من انتفاضة الأقصى. مجلة اقتصاديات التنمية، ٩٩(١)، ١٩٠-١٩٩. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2011.12.005

منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٩م). قاعدة بيانات (FAOSTAT). نظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. http://www.fao.org/faostat/en/#data/

منظمة التجارة العالمية (٢٠٢٠م). هبوط التجارة مع وباء كوفيد-١٩ الذي يغلب الاقتصاد العالمي [بيان صحفي]. منظمة التجارة العالمية. https://www.wto.org/english/news_e/pres20_e/pr855_e.pdf

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠١٩م). مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. https://unctadstat.unctad.org/EN/

مولر، هـ. (٢٠١٣م). التكلفة الاقتصادية للنزاع [ورقة عمل اللجنة الحكومية الدولية]. المركز الدولي للنمو.

مولر، هـ.، بيمونتيز، لوس أنجلوس، تابسوبا، أ. (٢٠١٧م). التعافي من النزاع: دروس النجاح. البنك الدولي، واشنطن العاصمة. https://doi.org/10.1596/1813-9450-7970

موير، ج. د.، بوهل، د. ك.، بيتري، سي.، سكوت، أ.، سولورزانو، ج. ر.، كوهن، ر. (٢٠٢٠م). العبء العالمي المستمر لسوء التغذية الحاد الوخيم: التقديرات، النماذج والتنبؤات عبر البلدان. التحولات العالمية، ٢، ١٦٧-١٧٩. https://doi.org/10.1016/j.glt.2020.07.004

موير، ج. د.، بوهل، د.، حنا، ت.، مابس، ب. ر.، رافا، م. (٢٠١٩م). تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز فريدريك إس. باردي لتقييم المستقبل الدولي. http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/library/crisis-response0/assessing-the-impact-of-war-on-development-in-yemen-.html

موير، ج. د.، حنا، ت.، بوهل، د. ك.، مابز، ب. ر. (٢٠١٩م). تقييم تأثير الصراع في اليمن على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز فريدريك إس. باردي لتقييم المستقبل الدولي. https://www.ye.undp.org/content/yemen/en/home/library/assesing-the-impact-of--war-on-development-in-yemen-SDGs.html

ميلتون، س.، وبركات، س. (٢٠١٦م). التعليم العالي كمحفز للتعافي في المجتمعات المتضررة من النزاع. العولمة والجمعيات والتعليم، ١٤(٣)، ٤٠٣-٤٢١. https://doi.org/10.1080/14767724.2015.1127749

مينويو، سي.، وشيمايكينا، أو. ن. (٢٠١٤م). النزاع المسلح، إيذاء الأسر، وصحة الطفل في ساحل العاج. مجلة اقتصاديات التنمية، ١٠٨، ٢٣٧-٢٥٥. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2014.03.003

ناصر، أ. (١٤ أكتوبر ٢٠٢٠م). النزاع وكوفيد-١٩ في اليمن. هيومن رايتس ووتش. https://www.hrw.org/news/2020/10/14/war-and-covid-19-yemen

ناصر، أ. (٢٠١٨م). ما وراء نهج العمل المعتاد: مشاركة القطاع الخاص في اليمن بعد النزاع (إعادة التفكير في الاقتصاد اليمني). مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ديبروت للاستشارات، ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق.

نكورونزيزا، ج. د. (٢٠٠٨م). الحرب الأهلية وإعادة الإعمار بعد النزاع في أفريقيا. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

نيوبراندر، و.، والدمان، ر.، شيبرد بانيغان، م. (٢٠١١م). إعادة بناء وتعزيز النظم الصحية وتوفير الخدمات الصحية الأساسية في الدول الهشة. الكوارث، ٣٥(٤)، ٦٣٩-٦٦٠. https://doi.org/10.1111/j.1467-7717.2011.01235.x

هار، ر. ج.، روبنشتاين، ل. س. (٢٠١٢م). الصحة في الدول التي يطوقها النزاع والدول الهشة (التقرير الخاص رقم ٣٠١). معهد الولايات المتحدة للسلام.

هندرسون، إ. أ.، سينجر، ج. د. (٢٠٠٠م). الحرب الأهلية في عالم ما بعد الاستعمار، ١٩٤٦-١٩٩٢. مجلة أبحاث السلام، ٣٧(٣)، ٢٧٥-٢٩٩. https:// doi.org/10.1177/0022343300037003001

هودلر، ر. (٢٠١٩م). الآثار الاقتصادية للإبادة الجماعية: أدلة من رواندا. مجلة الاقتصادات الأفريقية، ٢٨(١)، ١-١٧. https://doi.org/10.1093/jae/ ejy008

هيغري، هـ.، إلنغسن، ت.، غيتس، س. وغليديتش، ن. ب. (٢٠٠١م). نحو السلام الأهلي الديمقراطي؟ الديمقراطية والتغيير السياسي والحرب الأهلية، ١٨١٦-١٩٩٢. مجلة العلوم السياسية الأمريكية، ٩٥ (١)، ٣٣-٤٨.

هيغري، هـ.، نيغارد، هـ. م.، ريدر، ر. ف. (٢٠١٧م). تقييم نطاق وشدة فخ النزاع: نهج محاكاة ديناميكي. مجلة أبحاث السلام، ٥٤(٢)، ٢٤٣-٢٦١. https:// doi.org/10.1177/0022343316684917

هيغري، هـ.، ونيغارد، هـ. م. (٢٠١٥م). الحوكمة والانتكاس في النزاع. مجلة حل النزاعات، ٥٩(٦)، ٩٨٤-١٠١٦. https://doi. org/10.1177/0022002713520591

هيوز، ب. ب. (٢٠١٩م). برنامج تقييم المستقبل الدولي: بناء واستخدام النماذج العالمية (الطبعة الأولى). الصحافة الأكاديمية.

والتر، ب. (٢٠١٥م). لماذا يؤدي سوء الحوكمة إلى تكرار الحرب الأهلية. مجلة حل النزاعات، ٥٩ (٧)، ١٢٤٢-١٢٧٢. https://doi. org/10.1177/0022002714528006

وترز، هـ.، غاريت، ب.، بورنهام، ج. (٢٠٠٩م). إعادة تأهيل النظم الصحية في حالات ما بعد النزاع. في ت. أديسون، ت. بروك (محررين)، جعل السلام ناجح: تحديات إعادة الإعمار الاجتماعي والاقتصادي (ص ٢٠٠-٢٢٧). بالغريف ماكميلان المملكة المتحدة. https://doi. org/10.1057/9780230595194_9

وحدة مركز صنعاء الاقتصادية (٢٠٢٠م). الأوضاع الاقتصادية المتسارعة في اليمن خلال جائحة كوفيد-١٩ (إعادة التفكير في الاقتصاد اليمني). مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ديبروت للاستشارات، ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع أورينت. https://sanaacenter.org/ files/Rethinking_Yemens_Economy_No7_En.pdf

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠١٦م). تعافِ قطاع النفط في اليمن في حاجة ماسة (تحديث بيانات اليمن الاجتماعية والاقتصادية رقم ١٤). وزارة التخطيط والتعاون الدولي. https://reliefweb.int/sites/ reliefweb.int/files/resources/yseu14_english_final_1.pdf

ويتر، س. (٢٠١٢م). تمويل الصحة في الدول الهشة وما بعد النزاع: ما الذي نعرفه وما هي الفجوات؟ العلوم الاجتماعية والطب، ٧٥(١٢)، ٢٣٧٠-٢٣٧٧. https://doi.org/10.1016/j.socscimed.2012.09.012

ويليامز، سي. (٢٠١٥م). الاقتصاد غير الرسمي كمسار لتوسيع الفرص. المجلة الإلكترونية لإس. إس. آر. إن. https://doi.org/10.2139/ssrn.2804172

ويلير، ر. يو.، وارتون، ك. (٢٠١٣م). أثر النزاع على التحصيل التعليمي والتسجيل في كولومبيا: دروس من النازحين داخلياً (ورقة عمل HiCN رقم ١٤١). شبكة الأسر المعيشية في ظل النزاع. https://ideas.repec.org/p/hic/wpaper/141.html

ACAPS (٢٠٢٠م). سلسلة الإمدادات الغذائية في اليمن [تقرير مواضيعي]. ACAPS. https://www.acaps.org/sites/acaps/files/products/files/20201216_acaps_yemen_analysis_hub_food_supply_chain.pdf

REACH. (٢٠١٧م). الوصول إلى مصادر المياه المحسنة في اليمن؛ مراجعة البيانات الثانوية (ص ٦). REACH. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/reach_yem_situation_overview_access_to_improved_water_sources_july_2017_final_0.pdf

ملكية الصور

ملكية الصورة في الصفحة ٣٠: ثناء فاروق، ٢٠١٤م تعز، اليمن.

ملكية بقية الصور المعروضة في هذا التقرير: برنامج الأمم المتحدة في اليمن.

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢١م
شارع الستين
صندوق بريد: ٥٥١؛ صنعاء، الجمهورية اليمنية
الموقع الإلكتروني: https://www.ye.undp.org

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة؛ لا يحق إعادة الطبع، الحفظ في أنظمة استرجاع البيانات أو النقل لأي جزء من أجزاء هذا التقرير بأي شكل كان (رقمي، آلي، تصوير ضوئي، تسجيل وغيرها) بدون إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.